جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

المسئولية الإجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية
(بالتطبيق على محافظة المنوفية)

رقم (٣٢٠) – يوليو ٢٠٢٠

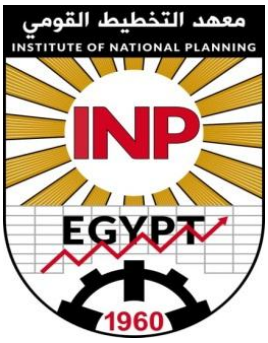

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٣٢٠)
(سلسلة علمية محكمه)

" المسئولية الإجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية"
(بالتطبيق على محافظة المنوفية)

يوليو ٢٠٢٠

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهةأخرى قبل أخذ موافقة المعهد.
"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومى من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأى من القضايا محل البحث.

تضمنت الاصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر : السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط ، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم، ...إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى والذى يضم الأبحاث التى تم قبولها أو مناقشتها فى المؤتمر، وسلسة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز البحث

استهدفت هذه الدراسة القاء الضوء على دور المسئولية الاجتماعية فى التنمية المحلية، مما ينعكس على خلق بيئة متوازنة للاستثمار وتنمية الخدمات المحلية على المستوى المكاني، وذلك وفق النهج التشاركي في عملية التنمية. أجابت هذه الدراسة على سؤال ما مدى قيام الشركات بتبنى استراتيجيات أو خطط عمل للمسئولية الاجتماعية؟ تم تصميم استمارة استبيان تضمنت ٦ محاور تتعلق بقياس أنشطة المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي من منظور القطاع الخاص بالتطبيق على عدد من الشركات الاستثمارية بمدينة السادات. وتم تحليل البيانات باستخدام منهج تحليل المضمون لتحليل محتوى أنشطة المسئولية الاجتماعية. توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها عدم وجود استراتيجية للمسئولية الاجتماعية لإزالة الغموض والخلط بين المسئولية الاجتماعية والشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع والمساعدات الاجتماعية. قدمت هذه الدراسة عدة توصيات منها اعداد استراتيجية واضحة للمسئولية الاجتماعية، إنشاء إدارة للمسئولية الاجتماعية بدواوين عموم المحافظات، وبعض الوزارات، والجامعات والمعاهد البحثية.

الكلمات الدالة: المسئولية الاجتماعية – تنمية المجتمع المحلي – الاستدامة الاجتماعية
الاستدامة البيئية – المخططات الاستراتيجية

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد

- ☐ **أ.د. فريد أحمد عبد العال باحث رئيسي**
- ☐ **أ.د. سيد محمد عبد المقصود**
- ☐ **د. عزة محمد حسن يحيى**
- ☐ **د. حامد هطل**
- ☐ **د. محمد عبد العال**

الهيئة العلمية من خارج المعهد

- ☐ **أ.د. سامى أمين عامر**
- ☐ **د. أحمد حلمى نبيل**
- ☐ **د. حسام محمود السيد**
- ☐ **د. شيماء محمد**
- ☐ **أ. محمد نوارة**
- ☐ **أ. شيماء محمود جابر**

سكرتارية

- ☐ **أ. زينب عبد العظيم**
- ☐ **أ. سامية عبد المنعم**

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**١-٤**
الفصل الأول: المسئولية الاجتماعية: دراسة مفاهيمية مع إشارة لتطور الخبرة النظرية والواقع العملي	**٥-١٥**
١/١ تمهيد	٥
٢/١ الإطار المفاهيمى للمسئولية الاجتماعية	٦
٣/١ تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية في الخبرة غير العربية	٨
٤/١ المسئولية الاجتماعية بين الخبرة النظرية والواقع العملي	١١
٥/١ أسباب لجوء الشركات لتبني المسئولية الاجتماعية	١٥
الفصل الثاني: المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر	**١٦-٤٢**
١/٢ تمهيد	١٦
٢/٢ مهام وأهداف المسئولية الاجتماعية للشركات	١٧
٣/٢ أهمية الشراكة فى المسئولية الاجتماعية	١٩
٤/٢ مهام/ جوانب المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص/ الشركات	٢٣
٥/٢ الخبرات والتجارب المصرية في تبنى المسئولية الاجتماعية	٣٠
٦/٢ آثار تطبيق مبادرة المسئولية الاجتماعية للشركات فى مصر	٤٢
الفصل الثالث: بعض التجارب الإقليمية والعالمية والمحلية في المسئولية الاجتماعية	**٤٤-٦٤**
١/٣ تمهيد	٤٤
٢/٣ بعض التجارب الدولية فى المسئولية الاجتماعية	٤٥
٣/٣ بعض التجارب الاقليمية فى المسئولية الاجتماعية	٥٣
٤/٣ بعض التجارب المحلية فى المسئولية الاجتماعية	٥٧
٥/٣ الدروس المستفادة	٦٢
الفصل الرابع: تقييم لجهود التنمية فى محافظة المنوفية انعكاس المسئولية الاجتماعية للشركات على مخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لمحافظة المنوفية	**٦٥-٩٢**
١/٤ تمهيد	٦٥
٢/٤ محافظة المنوفية ....لماذا؟	٦٦

٣/٤ تقييم للخصائص والسمات العامة لمحافظة المنوفية	٦٧
٤/٤ تقييم المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية وخطط التنمية لمحافظة المنوفية	٧٦
٥/٤ تقييم الخطة الاستثمارية لمحافظة المنوفية	٨٣
٦/٤ دور الحكومة لتحفيز المشاركة فى سد العجز الحالي والمستقبلي من الخدمات	٨٣
الفصل الخامس: تقييم دور المسئولية الاجتماعية للشركات في محافظة المنوفية ودورها في تنمية المجتمع المحلي- دراسة تطبيقية	**١٠١-٨٥**
١/٥ تمهيد	٨٥
٢/٥- معرفة الشركات بالمسئولية الاجتماعية	٨٦
٣/٥- مجالات وبرامج ورؤى الشركات فى المسئولية الاجتماعية	٨٨
٤/٥ معايير الأداء التي تلتزم بها الشركات في تنمية المجتمع المحلي	٩١
٥/٥ المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه العمال	٩٨
٦/٥ المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه تنمية المجتمع المحلى	٩٨
٧/٥- وضع الشركات في السوق المصرية لدعم المسئولية الاجتماعية	١٠٠
الفصل السادس: اطار أولى عام لاستراتيجية وطنية للمسئولية المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي	**١٢٠-١٠٢**
١/٦ الاطار العام للاستراتيجية الوطنية للمسئولية المجتمعية والرسالة	١٠٢
٢/٦ المحاور الاستراتيجية لمقترح استراتيجية المسئولية المجتمعية	١٠٤
٣/٦ أولويات استراتيجية المسئولية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٣٠)	١٠٤
٤/٦ رؤيه عامه حول مفهوم وتوجهات ومجالات برامج المسئولية المجتمعية	١٠٨
٥/٦ الأهداف العامة لمنهجية المسئولية الاجتماعية	١١١
٦/٦ ارتباطات منهجية المسئولية الاجتماعية باستراتيجيات الدولة	١١١
٧/٦ المسئوليات الرئيسية لمنهجية المسئولية الاجتماعية المقترحة	١١٣
٨/٦ خطوات تنفيذ منهجية المسئولية الاجتماعية المقترحة (آلية التطبيق)	١١٥
٩/٦ الإجراءات الخاصة بمنهجية عمل المسئولية الاجتماعية	١١٩
١٠/٦ تعميم ونشر وقياس أثر تطبيق المنهجية	١٢٠
نتائج ومقترحات الدراسة – وقضايا للبحث المستقبلي	**١٣١-١٢١**
ملخص الدراسة	**١٣٩-١٣٢**
المراجع	**١٤٤-١٤٠**
الملاحق	**١٦٢-١٤٥**

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
٤-١	مشروعات خطط التنمية المعتمدة لمحافظة المنوفية	٧٩
٤-٢	احتياجات محافظة المنوفية المستقبلية من الخدمات	٨١
٥-١	مدى وجود إدارة ومسئول مختص بأنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية	٨٧
٥-٢	الجوانب الخاصة بالمسئولية الاجتماعية التى تساهم فيها الشركات	٨٧
٥-٣	مجالات مشاركة الشركات فى المسئولية الاجتماعية	٨٨
٥-٤	برامج المسئولية الاجتماعية التى تتبناها الشركات	٨٩
٥-٥	مدى وضوح الرؤية لدى الشركات تجاه مجالات المسئولية الاجتماعية	٩٠
٥-٦	أسلوب المسئولية الاجتماعية الأكثر أهمية للشركات	٩١
٥-٧	الأسباب التي قد تدفع الشركات إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية	٩٢
٥-٨	الإجراءات التنظيمية والادارية الجادة التي تستخدمها الشركات تجاه المسئولية الاجتماعية	٩٣
٥-٩	التدابير التى اعتمدتها الشركات للحد من التأثير البيئي	٩٤
٥-١٠	الفوائد الرئيسية للحد من التأثير البيئي في اطار المسئولية الاجتماعية	٩٤
٥-١١	المشاكل المتعلقة بتطوير المبادرات في مجال المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات	٩٥
٥-١٢	التدابير البيئية التى اتخذتها الشركات فى إطار المسئولية الاجتماعية	٩٦
٥-١٣	المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه الرعاية الاجتماعية والحوكمة	٩٧
٥-١٤	المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه التنمية الاقتصادية	٩٧
٥-١٥	مجال الخدمات التى تساهم فيها الشركات لتنمية المجتمع المحلى	٩٨
٥-١٦	الفئات الأولي بالرعاية فى المجتمع المحلى التى تتعامل معها الشركات	٩٩
٥-١٧	الإجراءات الملموسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه الشركات	١٠٠
٥-١٨	المجالات التى حققت فيها الشركات نجاحات كبيرة	١٠١
٥-١٩	الممارسات التى اتبعتها الشركات في السوق الذي تعمل فيه (فى اطار الشفافية)	١٠١
٦-١	عرض تخطيط لهيكل ونطاق الخطة الاستراتيجية	١٠٥
٦-٢	دور القطاع الخاص فى أولويات المسئولية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٣٠)	١٠٧
٦-٣	المسئوليات الرئيسية لمنهجية المسئولية الاجتماعية المقترحة	١١٣
٦-٤	منهجية قياس أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية	١٢٠
٦-٥	منهجية قياس فعالية تطبيق المسئولية الاجتماعية	١٢٠

قائمة الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
٤-١	التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي بمراكز محافظة المنوفية	٦٨
٤-٢	توزيع الكثافات السكانية على الوحدات المحلية	٦٩
٤-٣	تصنيف المناطق الحضرية والريفية بالمحافظة عام ٢٠١٧	٧٠
٤-٤	التوزيع النسبي للمباني الجوازية على مستوى محافظة المنوفية ٢٠١٧	٧٠
٤-٥	نسب الاتصال بالشبكة العامة لمياه الشرب ٢٠١٧	٧١
٤-٦	نسب الاتصال بالشبكة العامة للصرف الصحي عام ٢٠١٧	٧١
٤-٧	نسب الاتصال بالشبكة العامة للكهرباء عام ٢٠١٧	٧٢
٤-٨	نسب الاتصال بالشبكة العامة للغاز الطبيعى عام ٢٠١٧	٧٢
٤-٩	نسبة تركز السكان في مراكز المحافظة	٧٣
٤-١٠	توزيع السكان حسب الفئات العمرية (الهرم السكاني) على مستوى محافظة المنوفية	٧٤
٤-١١	التوزيع النسبي للأمية على مستوى الوحدات المحلية لمحافظة المنوفية	٧٤
٤-١٢	التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية	٧٥
٤-١٣	نسبة التسرب من التعليم على مستوى مراكز محافظة المنوفية	٧٥
٤-١٤	أسباب التسرب من التعليم على مستوى مراكز محافظة المنوفية	٧٦
٤-١٥	توزيع المنشآت العاملة حسب النشاط الاقتصادى بمحافظة المنوفية ٢٠١٧	٧٧
٤-١٦	توزيع المنشآت العاملة حسب الحجم بمحافظة المنوفية، ٢٠١٧	٧٧
٤-١٧	معاملات التوطن للأنشطة الإقتصادية في محافظة المنوفية مقارنة بإقليم الدلتا	٧٨
٤-١٨	الرؤى التنموية المقترحة لمدن محافظة المنوفية بحلول عام ٢٠٣٠	٨٠
٤-١٩	تطور الاستثمارات الحكومية في محافظة المنوفية خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٨٣
٦-١	أبرز العلاقات الرئيسية لمنهجية المسئولية الاجتماعية بالمنهجيات الأخرى	١١٢

مقدمة

تمثل التنمية المحلية الأداة الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع المحلى، مما قد يساهم بفعالية فى الحد من التوتر السياسى ويفتح للمواطن آفاق للتعبير السلمى البناء عن رأيه كما أنه يبنى جدار من الثقة مع حكومته. وتوجد علاقة قوية ليس فقط بين معدلات التنمية وفرص الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية ولكن أيضاً بينها وبين مستوى الممارسات الديمقراطية في الدولة، ومن ثم فإن مزيد من التنمية يدعم المطالبة بالمزيد من الاهتمام بالتفضيلات الخاصة بالمواطنين بالنسبة لمفهوم جودة الحياة والعدالة. وأيضاً فان مفهوم التنمية المحلية بما يحتويه من إطار مكاني للتنمية وصلة مباشرة بين المكان والانسان والتنمية تنبه على أهمية النظر إلى دوائر المشاركة والقرارات والتأثيرات النابعة منها. ووصولاً بالتخطيط فى مصر لكى يتم من خلال ممارسة تشاركية تدعم العلاقة المزدوجة بين الديمقراطية والتنمية، ومن ثم يجب أن يكون موضوع التنمية هو الانسان فى مكانه، أي التنمية المحلية.

وبالنظر إلى أهمية التنمية المحلية فى مصر، وإلى متطلباتها والمشكلات التى تعترض طريقها، فإن المسئولية الاجتماعية قد تعاظم دورها فى الآونة الأخيرة، بوصفها أحد المداخل الرئيسية للمشاركة فى التنمية المحلية، وذلك على ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة، على الصعيدين المحلي والعالمي، وهذه قضية أخرى تدعونا إلى إعادة التأمل والتفكير في طبيعة المعوقات التي تقف عقبة أمام استثارة دافعية الناس وفاعليتهم في مواجهة مشكلات مجتمعهم، والمبادرة إلى الإسهام في وضع الحلول الملائمة لها بالتضافر بين جهود كافة الفاعلين فى المجتمع.

١. أسئلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث بمحاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ- ما هى المهام والأهداف التى يمكن أن تلعبها المسئولية الاجتماعية فى تنمية المجتمع المصرى بعامة، والمحلى بخاصة؟.

ب- ما المفهوم الذى يجب تبنيه للمسئولية الاجتماعية، ويستجيب لاحتياجات التنمية المحلية، ويتوافق مع استراتيجية التنمية؟.

ت- ما انعكاسات المسئولية الاجتماعية للشركات على مخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية وخطط التنمية المحلية لمحافظة المنوفية؟

ث- ما مدى الاستفادة من الخبرات المحلية والاقليمية والدولية فى توجيه شركاء التنمية للعمل معا فى توجيه جهود المسئولية الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية؟

ج- ما الدور الذى تقوم به الشركات فى تبني استراتيجيات أو خطط عمل محددة للمسئولية الاجتماعية بمحافظة المنوفية؟

ح- ما هى الابعاد الرئيسة والعناصر التي يمكن اقتراحها عند اعداد إطار مبدئى لاستراتيجية شاملة للمسئولية الاجتماعية ؟

خ- ما الدور الذى يمكن أن تلعبه وجود استراتيجية للمسئولية الاجتماعية، وما مدى تاثيره سلباً أو ايجاباً على تنمية المجتمع المحلي وتحسين أداء القطاع الخاص؟

٢. أهمية البحث والفئات المستفيدة:

يكتسب البحث أهميته من خلال:

أ- الاهتمام العالمي والمحلى (التوجه الدستورى، قانون الاستثمار) بالمسئولية الاجتماعية واستراتيجيات إدارتها والمنافع التي تعكسها على المجتمع.

ب- حاجة قطاع الإعمال إلى إدارك المفاهيم النظرية والممارسات العملية للمسئولية الاجتماعية والمنافع المترتبة عليها للدولة والمجتمع.

ت- بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الإستراتيجية الشاملة للمسئولية الاجتماعية في بناء الميزة التنافسية لقطاع الإعمال، مما يكسبها القدرة في الدخول إلى سوق المنافسة العالمية.

ث- الحاجة إلى سد الفجوة بين منظمات الإعمال ذات الطبيعة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني ذات الطبيعة الاجتماعية مما يجعل هذه الأخيرة قوة ساندة للنشاط الاقتصادي في البلد (التباينات المكانية فى جهود التنمية)

ج- حاجة قطاع الإعمال إلى الأنشطة التي تمكن من كسب رضا أصحاب المصالح وولائهم، خاصة المجتمعات المحلية).

ح- القاء الضوء على دور المسئولية الاجتماعية فى التنمية المحلية، مما ينعكس على خلق بيئة متوازنة للاستثمار وتنمية الخدمات على المستوى المكاني، وذلك وفق النهج التشاركي في عملية التنمية، وصولا للقدر المنشود من العدالة الاجتماعية (تحليل الفجوات التنموية فى جهود التنمية على صعيد محافظة المنوفية مابين المشروعات المقترحة بالمخطط الاستراتيجى للمحافظة والمشروعات المنفذة من خلال خطط التنمية).

خ- القاء الضوء على المزايا النسبية التى تتمتع بها محافظة المنوفية، لتوجيه شركاء التنمية لاستثمارها وتنميتها لصالح المجتمع المحلى، بما يساهم فى تلبية احتياجات وأولويات المواطنين.

د- توجيه اهتمام السادة المسئولين الى امكانيات التنمية على الصعيد المكانى لمحافظة المنوفية، ومجالات الحرمان التى تعانى منها والتى تؤثر على مستوى التنمية بها، بحيث يتم التخطيط بالمشاركة لتوجيه الاستثمارات تجاه تحقيق تنمية اكثر توازنا داخل المحافظة.

الفئات المستفيدة:

أ- وزارارت التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، الاستثمار، التجارة والصناعة، التربية والتعليم، التعليم العالى، الصحة، الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة.

ب- دواوين عموم المحافظات (يتضمن ديوان عام محافظة المنوفية).

ت- المجتمع المدنى

٣. أهداف البحث:

- ☐ صياغة إطار نظري مفاهيمى لتحديد مهام وأهداف المسئولية الاجتماعية يستجيب لاحتياجات التنمية المحلية، وبما يتوافق مع استراتيجية التنمية، وذلك ليفسر العلاقة بين جهود المسئولية الاجتماعية الشاملة والاداءين الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتها على بناء الميزة التنافسية المستدامة.
- ☐ بيان دور الخبرات المحلية والاقليمية والدولية فى توجيه شركاء التنمية للعمل معا فى توجيه جهود المسئولية الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية
- ☐ تقييم لجهود التنمية فى تنمية محافظة المنوفية، انعكاس المسئولية الاجتماعية للشركات على مخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لمحافظة المنوفية
- ☐ تحديد دور المسئولية الاجتماعية فى تنمية المجتمع المحلي بمحافظة المنوفية، بالتطبيق على بعض الشركات العاملة فى المحافظة.
- ☐ صياغة رؤية لدور شركاء التنمية فى تنمية المجتمع المحلي من خلال صياغة مقترح لبناء استراتيجية للمسئولية الاجتماعية .

٤. منهجية البحث:

- ☐ اعداد المقترح التفصيلي للبحث وتوزيع المهام على فريق العمل.
- ☐ تجميع البيانات الخاصة بالبحث، بالتعاون مع وزارة التخطيط والمتابعة والتنمية الاقتصادية، وزارة الاسكان (هيئة التخطيط العمرانى)، مديرية القوى العاملة ومركز معلومات بمحافظة المنوفية.
- ☐ تقييم الممارسات المتعلقة بتخصيص وكفاءة الاستثمارات المحلية المخصصة للمحافظة فى الخطة، لبيان دورها فى تحقيق التنمية المحلية المتوازنة، بالتعاون مع وزارة التخطيط.
- ☐ تقييم المخطط الاستراتيجى لمحافظة المنوفية لبيان الفجوة مابين المخطط والمنفذ وتحديد الاحتياجات الفعلية من المشروعات، والتى يمكن أن يساهم فيها القطاع الخاص فى إطار المسئولية الاجتماعية.

- ☐ تصميم ومراجعة استمارة استبيان لدراسة دور المسئولية الاجتماعية فى تنمية المجتمع المحلي، وتم تنفيذها على مستوى بعض الشركات الصناعية الكبرى، تضمنت ٦ محاور تتعلق بقياس أنشطة المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي من منظور القطاع الخاص بالتطبيق على عدد من الشركات الاستثمارية عينة الدراسة وهي (مجموعة العز الصناعية، شركة الرباعية للنسيجات فورتكس، عنتر استيل، سيراميك الجوهرة، الوادي القابضة، مجموعة العربي) في محافظة المنوفية كدراسة حالة عن الشركات الاستثمارية.
- ☐ **تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي فى توضيح العلاقات بين المتغيرات والظواهر المتعلقة بالبحث، واكتشاف أوجه الاختلاف والتشابه بشكل مفصل، خاصة فى صياغة المخرجات التالية:**

- الاطار النظري المفاهيمى لتحديد مهام وأهداف المسئولية الاجتماعية، بما يستجيب لاحتياجات التنمية المحلية، ويتوافق مع استراتيجية التنمية.
- تحليل دور الخبرات المحلية والاقليمية والدولية فى توجيه شركاء التنمية للعمل معا فى توجيه جهود المسئولية الاجتماعية لتنمية المجتمع المحلي .
- تقييم الجهود المبذولة للتنمية على صعيد محافظة المنوفية وبيان انعكاس المسئولية الاجتماعية عليها.
- مقترح لبناء استراتيجية للمسئولية الاجتماعية .

- ☐ **استخدام منهج تحليل المضمون لتحليل محتوى أنشطة المسئولية الاجتماعية التي يقوم بها القطاع الخاص بعينة البحث، يهدف:**

- تحليل المحتوى إلى التعرف علي الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والأخلاقي الذي تقوم به شركات القطاع الخاص في اطار أدوارها تجاه المسئولية الاجتماعية وتحقيق تنمية المجتمع المحلي.
- استخدام هذا المنهج التحليلي يساعد في تحديد العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي لها تأثير داخل مجتمعاتنا المحلية وذلك من خلال تقييم الاستثمارات في منطقة عينة الدراسة، وما مدى التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمواطنين وتحقيق الاستدامة والاستمرارية للخدمات المجتمعية التنموية التي تقدمها للصالح العام.

- ☐ **بناء اطار أولى عام لاستراتيجية وطنية للمسئولية المجتمعية للارتقاء بمستوى طموح المجتمعات المحلية، بما يسهم فى تلبية احتياجاته وتعزيز جهود التنمية المستدامة، وفقا للأهداف استراتيجية المجتمعية ٢٠٣٠.**

الفصل الأول

المسئولية الاجتماعية: دراسة مفاهيمية

مع إشارة لتطور الخبرة النظرية والواقع العملي

١/١ تمهيد:

مع حلول الأزمات الاقتصادية الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين ارتفعت مطالب واحتياجات المواطنين بطريقة تفوق قدرات بعض مؤسسات الدولة عن الوفاء بتلك الاحتياجات. صاحب ذلك تدهور اقتصاديات بعض الدول مع عجز في الموازنات العامة، وتراكم في الديون، وانتشار للبطالة ...الخ. وبات لزاما علي جميع الأطراف الفاعلة في الدولة والمجتمع القيام بدور تنموي للمشاركة والمساهمة في تخفيف تلك المشكلات. غير أن أمراً ما كان ماثلاً بصورة واضحة في التجربة الغربية والأمريكية ذلك أن وظائف ومهام الدولة قد تغيرت وتبدلت بحيث انتقلت من أدوارها التقليدية كفاعل رئيسي في صنع السياسيات العامة وتنفيذها والإشراف عليها الي أن أصحبت مجرد شريك، وشريك أول بين شركاء متعددين في إدارة شئون الدولة والمجتمع، تقوم بدور المُحفز والمُنظم والمُوجه وليس المُنفذ الوحيد أو الأوحد. وحتي ينجح ذلك فإنه مرهون بإشراك الفاعلين الآخرين في العملية التنموية سواء كانوا (قطاع خاص أو منظمات مجتمع مدني أو مؤسسات دولية أو غيرهم).

وعند البحث في مفهوم المسئولية الاجتماعية Corporate social responsibility (CSR) نجد تعدد للمصطلحات والمفاهيم التي تعبر عن الدور الأخلاقي والمسئولية التنموية للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وهذه المسئولية تكون تجاه أصحاب المصالح من حملة أسهم وشركاء وعملاء، وموظفين وعوائلهم، وموردين، وموزعين، ومتعاملين، والبيئة، والحكومة، والمجتمع المدني، والمجتمع عموما. ويُطلق عليها البعض اسم "المسئولية الاجتماعية"، أو "المساءلة الاجتماعية"Corporate Accountability أو "المسئولية المجتمعية" ويذهب البعض الآخر الي تبني تعبير "مواطنة الشركات"، ويصفه فريق ثالث ب "الشراكة الأخلاقية"، ويعبر عنه آخرون ب "الحوكمة الجيدة " Corporate Governance، أو "الاستجابة الاجتماعية".

ومن ثم يستعرض البحث مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات من ذلك: بروز مفهوم المسئولية الاجتماعية. والإطار المفاهيمى للمسئولية الاجتماعية بين عدد من الباحثين وأهم التعريفات التي قدمتها المؤسسات الدولية للمفهوم. وكيف تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية خلال النصف الأول من القرن العشرين منذ الثلاثينيات مروراً بالأربعينيات والخمسينيات وصولاً الي مطلع القرن الواحد والعشرين، والتفاعل بين الخبرة النظرية والواقع العملي في التجربة الأمريكية والتجربة الأوروبية

ودور المؤسسات الدولية في تحفيز الاهتمام بقضية المسئولية الاجتماعية ووضعها علي قائمة أولويات صانع القرار. وأهم المنهجيات المفسرة لتبني المؤسسات للمسئولية الاجتماعية.

٢/١ الإطار المفاهيمى للمسئولية الاجتماعية:

عند البحث في مفهوم المسئولية الاجتماعية (CSR) نجد تعدد للمصطلحات والمفاهيم، وبمراجعة الأدبيات الخاصة بهذا الجانب يكشف عن قلة المعرفة بأبعاد هذا المفهوم، أو التشويش حوله، كما تعكس غياب الاتفاق حول تعريف دقيق ومُحدد له، فضلا عن التداخل والتشابك مع المفاهيم الأخرى كمفهوم "التنمية المستدامة". وكجزء من الثقافة العالمية والاهتمام الدولي بالمسئولية الاجتماعية قدمت عدد من المؤسسات الدولية تعريفات لهذا المفهوم كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، كما ساهم المفكرون والباحثون في إثراء المفهوم ومحاولة تغطيته. ويشير الباحث الي عدد من تلك التعريفات كالتالي:

- يري البنك الدولي أن المسئولية الاجتماعية هي "التزام أصحاب الأنشطة التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل لتحسين مستوي معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد" [(١)].
- ويعرفه الاتحاد الأوروبي أنه "قيام الشركات بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح علي نحو تطوعي.
- وعرفها Howard Bowen في كتابه "المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال والصادر في ١٩٥٣ " أنها "التزام من قبل رجال الأعمال ومنظماتهم في أن يرسموا تلك السياسات، وأن ينجزوا تلك القرارات، وأن يسلكوا كل السبل الممكنة من أجل إنجاز وتحقيق أهداف معينة وقيم مرغوبة وتوقعات منتظرة لأفراد المجتمع[(٢)]. وقد اعتبره البعض بمثابة الأب الروحي لفكرة المسئولية الاجتماعية.
- وعرفها Epstein بأنها "مجموعة الأنشطة التي تنفذها المنظمة اختياريا للوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع المحيط بها بالإضافة الي التزاماتها تجاه أصحابها"[(٣)].

---

(١) يتضمن مصطلح الاستجابة الاجتماعية وجود دافع/ حافز أمام رأس المال لتحمل المسئولية الاجتماعية، بينما يتضمن مصطلح المسئولية الاجتماعية نوع من الإلزام– راجع: حسين الأسرج، المسئولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دورية جسر التنمية، العدد ٩٠، ٢٠١٠، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، ص٣.

(٣) محمد الصيرفي، المسئولية الاجتماعية للصفوة الإدارية المصرية، بحوث إدارية محكمة، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٧، ص ٣٠.

- عرفها Holmes أنها "التزام علي المشروع تجاه المجتمع المحيط به بالعمل علي المساهمة في محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية ومحاربة التلوث، المحافظة علي البيئة وخلق فرص عمل متكافئة، والارتقاء بمستوي الخدمات التعليمية والمساهمة في حل مشاكل الإسكان والمواصلات [١].

يتضح مما سبق أنه بالرغم من تعدد استخدامات مصطلح المسئولية الاجتماعية، فإن ثمة عناصر مشتركة ودلالات متقاربة وملاحظات من ذلك:

- تنوع التعريفات وتعددها ما بين مؤسسات دولية وباحثين ومفكرين؛ فبعضها ركز علي أن المسئولية الاجتماعية عمل إلزامي ذاتي؛ أي دون تدخل من القانون أو من سلطات الدولة، والبعض الآخر ركز علي أنها عمل تطوعي أدبي معنوي اختياري وليس إلزامي؛ وجاءت تعريفات المؤسسات الدولية متوسعة شاملة لكل أفراد المجتمع بحيث تتجاوز الطابع الرسمي الشكلي الذي تحدده الدولة ليستوعب متطلبات واحتياجات المجتمع.
- المفهوم يتسم بكونه ديناميكي متطور وليس ستاتيكي جامد، فهو يتحول ويتوائم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية الحاصلة في البيئة الدولية والمحلية.
- تشتمل المسئولية الاجتماعية علي مجموعة من الأبعاد: أخلاقي، قانوني، إنساني واقتصادي.
- ينطوي المفهوم علي إعادة النظر في أدوار ووظائف كل أطراف العقد الاجتماعي للدولة خاصة ما بين الشركات والمواطنين بالدور المنتظر من تلك الشركات إزاء المجتمع.
- هناك علاقة تأثير وتأثر بين المفهوم من ناحية وبين الواقع أو السياق التاريخي الذي نشأ فيه من نواحي أخري، وبين السياق المنقول إليه؛ فالمفهوم ليس محايداً بصورة كاملة فهو متحيز لخبرة وتشكلات حضارية وثقافية وسياسية واقتصادية ومجتمعية.
- إذا كانت التعريفات السابقة هي بمثابة تعريف نظري لمفهوم المسئولية الاجتماعية فإن واقع المسئولية الاجتماعية من حيث طبيعة تكويناته وأنشطته ومدي قوته أو ضعفه وطبيعة علاقته بالحكومة وأجهزة الدولة يتفاوت من مجتمع لآخر وذلك طبقاً لدرجة تطوره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وخريطة التكوينات الاقتصادية والاجتماعية فيه وطبيعة النظام السياسي. وهو الأمر الذي يطرح إشكالية قدرات وإمكانيات المفهوم في التحقق ومدى وجوده في المجتمعات المحلية.

<u>وفى ضوء العرض السابق، فإن الدراسة الحالية سوف تتبنى التعريف الاجرائى التالى للمسئولية الاجتماعية:</u>

---

(١) محمد الصيرفي، **المسئولية الاجتماعية للصفوة الإدارية المصرية**، المرجع السابق، ص ٣٠.

"تعني المسئولية المجتمعية التزام المؤسسات بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد في الدولة من خلال تبنيها للمسئولية المجتمعية بهدف توجيه الوفرة المتاحة (مادية ومعنوية) في رفع مستوى الحياة، والعمل مع كافة المؤسسات على رخاء المجتمع واستقراره.

ويتبنى هذا المفهوم يمكن أن يحفز كافة المؤسسات والشركات للمساهمة في تطوير وتحسين مستوى الحياة النوعية للمجتمع من خلال الوسائل المتاحة (مادية، عينية أو المعنوية)، بحيث تسهم مع كافة مؤسسات الدولة في تأصيل ممارسات الخدمة العامة والمسئولية الاجتماعية في المجتمع ويكون مثالا للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال مما يساهم في زيادة دور وفعالية المؤسسات في أعمال خدمة المجتمع.

٣/١ تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية في الخبرة غير العربية:

حتي **النصف الأول من القرن العشرين** لم تكن المسئولية الاجتماعية معروفة كاليوم، حيث كانت المؤسسات والشركات تمارس أنشطتها وتسعي الي تعظيم أرباحها بأي وسيلة ولو علي حساب عُمالها أو مجتمعها أو بيئتها التي تنتفع منها(١).

ومن المتفق عليه أن المؤسسات الاقتصادية ليست بمؤسسات خيرية وأن هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الربح، إلا أنه في وقتنا الحاضر نرى أن تقييم المؤسسات لا يستند على ربحيتها فحسب، ولم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، وإنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم .

كان من أبرز هذه المفاهيم "مفهوم المسئولية الاجتماعية"، إذ تبلورت فكرة تذكير المؤسسات بمسئوليتها الاجتماعية والأخلاقية وحتى لا يكون الربح عائدا عن أمور غير مقبولة أخلاقيا أو قانونيا كتشغيل الأطفال، والإخلال بالمساواة في الأجور، أو ظروف وشروط العمل والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد، علاوة على ذلك فإن الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات كونها المصدر الرئيسي للثروة وتوليد فرص العمل يحتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية وفقا للمفاهيم الحديثة، كما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغيير السريع يفرض عليها ذلك أيضا(٢).

---

(١) نهال المغربل وياسمين فؤاد، **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية**، مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٣٨، سبتمبر ٢٠٠٨، ص ٣.

(٢) علي بن عامر بن محمد الشهري، المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع– دراسة ميدانية مطبقة على مؤسسة الوقف في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص ص: ٥٣–٥٥.

وخلال **عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين** بزغت بعض الأفكار التي تتناول مسئولية رجال الأعمال إزاء مجتمعاتهم. تلا ذلك تبلور أولي للمفهوم علي يد هوارد بوين عام ١٩٥٣ والذي أشار الي أهمية التقارب ما بين أهداف رجال الأعمال مع أهداف المجتمع دون توضيح كيفية فعل ذلك. ثم جاء حَدَثَين مُهمين **الأول: تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) عام ١٩٦٠ وكانت غايتها تعزيز التنمية الشاملة، وارتفاع مستوي المعيشة للدول الأعضاء. **ثانيها بداية الاهتمامات الأكاديمية بموضوع المسئولية الاجتماعية** بيد أنها ظلت دون جديد يذكر سوي القول بأن المسئولية الاجتماعية "عملية" تأخذ وقتا طويلا بما يعود علي الشركة بالاستثمار، وأن التزام الشركات لا يقتصر علي الجانب القانوني أو الاقتصادي فقط.

مع **حلول السبعينيات من القرن الماضى** تزامن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة[١] The United Nations Environment Program (UNEP) والذي سعي لتشجيع الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية – مع ظهور كتابات تُعني برؤية رجال الأعمال وبرامجهم وممارساتهم إزاء المسئولية الاجتماعية.

واتسم العقد بشيوع الجدل الأكاديمي فيه حول أمرين وهما ما مدي أولوية التركيز: هل علي البعد الاجتماعي أو الاقتصادي للشركة؟ ومحاولة تجاوز الرؤية التقليدية القائلة بأن الشركة مسئولة – وحسب – أمام المساهمين حملة الأسهم Shareholder اللذين يسعون لتحقيق الأرباح والمكاسب الاقتصادية الي أن تكون الشركة مسئولة أمام كل من يؤثر ويتأثر بعمل الشركة وأنشطتها وهم المُعبر عنهم ب "أصحاب المصالح.

وفي **عقد الثمانينيات من القرن الماضى** ركزت أجندة التنمية الدولية علي استقرار الاقتصاد العالمي، وتحفيز التنمية الاقتصادية، ومواجهة الآثار السلبية للفقر. وأسس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة International Union for Conservation of Nature (IUCN) للاعتناء بإيجاد حلول عملية لتحديات البيئة والمناخ والغذاء والتنمية[٢].

ثم توالت المؤتمرات والفعاليات الدولية التي أخذت علي عاتقها الفكرة. وظهر مصطلح التنمية المستدامة في أواسط الثمانينيات من القرن الماضى في تقرير المفوضية الدولية للتنمية

---

[١] يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٧٢ بمثابة الصوت المعبر عن حالة البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويعمل كبرنامج محفز وداعي ومعلم وميسر لتشجيع الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة للبيئة العالمية.برنامج الأمم المتحدة للبيئة متاح علي الرابط التالي: http://www.unep.org/Arabic/About/

[٢] الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة يسعي الي الحفاظ علي الطبيعة ويضمن الإدارة الفعالة والعادلة في استخدامها، وdضم في عضويته ١٣٠٠ دولة ومنظمة غير حكومية، بالإضافة الي أكثر من ١٥٠٠٠ خبير متطوع في ١٨٥ دولة حول العالم– للمزيد حول الاتحاد علي الرابط التالي: http://www.iucn.org

والبيئة (WCED) https://en.wikipedia.org/wiki/Unite Nations والذي جاء بعنوان "مستقبلنا المشترك" [١]. تخللت هذه الحقبة البحث عن مفاهيم بديلة لمفهوم المسئولية الاجتماعية مثل: الأداء الاجتماعي للشركات، وأخلاقيات الأعمال، ونظرية أصحاب المصلحة. وتجدد النظر الي المسئولية الاجتماعية باعتبارها "عملية" أي مجموعة من الخطوات المتتابعة المتتالية المتصلة بعضها ببعض. ومع نهاية الثمانينيات بدأت تظهر وسائل أولية لقياس المسئولية الاجتماعية للشركات.

في عقد **التسعينيات من القرن الماضى** لم ينقطع الحوار حول الموضوع بل توطدت العلاقة بين المسئولية الاجتماعية وقضايا البيئة ومن ذلك "قمة الأرض" التي رعتها الأمم المتحدة في العام ١٩٩٢[٢]. وتم التوسع في تحديد من هم أصحاب المصلحة المشتركة.

مع **مطلع القرن الواحد والعشرين** استمرت المؤسسات الدولية الاهتمام بنفس الموضوع ولكن بتوسع أكبر بحيث قدمت تعريفات للمسئولية الاجتماعية شمل المجتمع المدني ككل، مع توصيتها بضرورة مراجعة الشركات لسياساتها إزاء المجتمع. كما ازداد الوعي بقضايا حقوق الإنسان ومفاهيم التنمية والتنمية المستدامة وبدأ النقد يوجه نحو السلوك البرجماتي للشركات، ودعوتها لمراجعة دورها والاهتمام بقضايا البيئة والعمال[٣].

ويراهن أنصار المسئولية الاجتماعية أنها قادرة علي تحقيق منافع عديدة عند تطبيقها من ذلك علي سبيل المثال: تحسين سمعة الشركة داخليا وخارجيا وتسهيل فرص حصولها علي القروض

---

[١] للاضطلاع علي التقرير متاح علي رابط وثائق الأمم المتحدة علي الرابط التالي:

http://www.un-documents.net/our common-future.pdf

[٢] قمة ريو (قمة الأرض)، هي قمة نظمتها الأمم المتحدة فى مدينة يو دي جانيرو بالبرازيل، https://ar.wikipedia.org/wiki/Kوقد شارك في المؤتمر ١٧٢ دولة وحوالي ٢٤٠٠ ممثل ومنظمة غير حكومية. ولم يسبق للمؤتمر مثيل على مستوى مؤتمرات الأمم المتحدة من حيث حجمه ومجال اهتمامه. ركزت رسالة القمة علي ضرورة تغيير وتعديل سلوكياتنا وتصرفاتنا إزاء البيئة، وضرورة إعادة توجيه الخطط والسياسات الاقتصادية الوطنية والدولية لمراعاة الآثار البيئية، وغيرها من القضايا، للمزيد علي الرابط التالي:

http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.htm

[٣] تم الاستعانة بالمراجع التالية في كتابة هذا الجزء، كالتالي:

- أحمد شندي شندي إبراهيم، المسئولية الاجتماعية للشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية، جامعة القاهرة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ص ٢٥ – ٣٧.
- د.أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظري، ورقة بحثية مقدمة في: المؤتمر السنوي الحادي عشر المسئولية الاجتماعية والمواطنة، ١٦ – ١٩ مايو ٢٠٠٩، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر الحادي عشر، ص ص: ٢٩ – ٣٥.
- د. علي ليلة، المسئولية الاجتماعية: تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، ورقة بحثية مقدمة في: المؤتمر السنوي الحادي عشر المسئولية الاجتماعية والمواطنة، ١٦ – ١٩ مايو ٢٠٠٩، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر الحادي عشر، ص ص: ٥٧ – ٧١.
- شيماء بهاء الدين حسين مليجي، المسئولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال في التنمية المستدامة، **رسالة ماجستير**، جامعة عين شمس، معهد دراسات البيئية – قسم العلوم الإنسانية البيئية، ٢٠١٤، ص ص: ٦ – ١٢.

والمنح والتمويل اللازم لعملها، فضلا عن تحفيز الموظفين في الشركة وجذب الكفاءات للعمل في الشركة، والاستثمار في رأس المال الفكري والمساهمة في التنمية الاقتصادية. كما تساعد في بناء العلاقات الايجابية مع الحكومة من جانب وأصحاب المصالح من جانب آخر.

ختاماً يمكن القول أنه منذ الثمانينيات وثمة تغييرات حاصلة في طبيعة دور الدولة والحكومة ترافق معه تطور علي المستوي البحثي والأكاديمي. من ذلك التحول في وظائف وأدوار الدولة من فاعل رئيسي في صنع الخطط واختيار البدائل وتنفيذ السياسات الي كونها مجرد شريك أول بين شركاء متعددين، مع زيادة العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صنع السياسات وتنفيذها. فالمنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية كان لها دور بارز في الضغط نحو المبادأة بطرح السياسات وإثارة القضايا ووضعها علي قائمة أولويات الحكومات بل والمساعدة في التنفيذ – بعض الأحيان – فضلا عن المراقبة والتقييم عبر خبرائها أو مساعداتها الفنية والمادية أو تقاريرها الدورية مما ينعكس بالإيجاب أو السلب علي سمعة الدولة. وعلي الجانب البحثي بدأت الكتابات والدراسات تؤصل لإعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع بحيث تلعب الدولة دور الموجه أو المحفز أو المُشجع مع إشراك الفاعلين الآخرين في دورة صنع السياسات، وأن الحكومة يجب أن تُدار بواسطة المنظمين Entrepreneurs لا البيروقراط[١]. "فأصبحت لشركات القطاع الخاص دوراً محورياً في عملية التنمية، حيث أدركت المؤسسات أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت الي ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة والتعليم والصحة، فالشركات الآن أصبحت لا تعتبر كيانات اقتصادية فقط، بل هي كيانات ترتبط بالمجتمع الذي تعمل فيه، فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية متشابكة مع المجتمع، وكلما تحسنت ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ازدادت فرصة القطاع الخاص في العمل في بيئة أفضل"[٢].

٤/١ المسئولية الاجتماعية بين الخبرة النظرية والواقع العملي:

كل ما سبق كان وليد الخبرة غير العربية، أما الخبرة النظرية العربية إزاء المسئولية الاجتماعية فلا تزال في طور التشكل والتبلور والترجمة والنقل دون نقد أو تطوير لبعض الآليات المشابهة في بيئتنا العربية. فإذا كانت المسئولية الاجتماعية تمارس على نطاق واسع من قبل البلدان المتقدمة ممثلة في مبادرة المؤسسات والشركات باستثمار جزء من أرباحها من أجل تحقيق رفاهية المجتمع وإعطاء الجمهور صورة ايجابية وتأسيس قاعدة من المستهلكين الواعيين فإنها لا تزال ظاهرة حديثة نسبيا في الدول النامية.

---

[١] سلوي شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، في إدارة شئون الدولة والمجتمع، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١، ص ص: ٥– ٧.

[٢] المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص٢.

ووفق مجلة Arab business review فإن اهتمام الشركات العاملة في الشرق الأوسط "بدأت مع مطلع هذا القرن بقبول وتبني مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، وعلى الأخص بعد قيام الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) في عام ٢٠٠٠. وعلى مر السنين اكتسب هذا الاتجاه زخما في هذه المنطقة حيث بلغ عدد الشركات التي وقعت على الميثاق العالمي ٣٠٦ شركة؛ على الرغم من أن ذلك العدد يمثل حوالي ٤ في المائة فقط من العدد العالمي للشركات الموقعة، يعتبر ذلك تحسناً كبير إذا ما قورن بالعام ٢٠٠٣م حيث قام بتوقيع الميثاق ثلاث شركات فقط[١].

جاء الاهتمام النظري بالموضوع عن طريق تدريسه في مقررات علمية ببعض الجامعات كمادة اختيارية مثل حالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الدمام "كرسي الشيخ فرحان بن المبارك القحطاني" للمسئولية الاجتماعية، بالإضافة الي تسجيل عدد من طلبة الماجستير والدكتوراه لرسائل علمية في مجال المسئولية الاجتماعية ببعض الجامعات العربية. أو عقد ندوات ومؤتمرات علمية إقليمية ومحلية عنه[٢]، أو إصدار مؤشرات لمسئولية الشركات كالمؤشر المصري لمسئولية الشركات والذي بدأ في ٢٠٠٧. أو إطلاق جوائز عنه مثل إطلاق الهيئة العامة للاستثمار السعودية جائزة سنوية للمسئولية الاجتماعية أو جائزة مؤسسة الملك خالد الخيرية للتنافسية المسئولة أو جائزة الشيخ ابراهيم العنقري للمشاريع الاجتماعية التكاملية المستدامة، أو الجائزة العربية للمسئولية الإجتماعية للمؤسسات أو جائزة البحرين الدولية للمسئولية الاجتماعية.

أما الخبرة العملية في العالم العربي فمتنوعة ما بين الاهتمام بإنشاء مراكز مستقلة أو حكومية داخل هياكلها التنظيمية للمسئولية الاجتماعية مثل إنشاء مراكز في تقديم استشـــارات وبرامج المسئولية الاجتماعية ك "استدامة للاستشارات" ونادي المسئولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود والمؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة في المملكة العربية السعودية، وجمعية البحرين للمسئولية الاجتماعية، ومؤتمر ومعرض كويت للمسئولية الاجتماعية للشركات السنوي، وأكاديمية الإمارات للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات، ومركز أبوظبي للحوكمة، والمنتدى الأردني لمسئولية الشركات الاجتماعية، ومركز المديرين المصري ومركز الحوكمة والحكم الرشيد التابع لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ومركز الحوكمة التابع للمعهد القومي للإدارة بجمهورية مصر العربية، والمركز المغربي للمسئولية الاجتماعية.

---

[١] مبادرات "المسئولية الاجتماعية للشركات" من شركات الشرق الأوسط – عام ٢٠١٣، متاحة علي الرابط التالي: http://www.arabbusinessreview.com/

[٢] مؤتمر المسئولية الاجتماعية للشركات فى قطر ٢٠١٤، ومؤتمر البحرين الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وملتقى الجامعات الخليجية والمسئولية المجتمعية في ٢٠١٥.

كذلك شهد الفضاء الإلكتروني إنشاء مواقع الكترونية خاصة بالمسئولية الاجتماعية مثل موقع المنظمة العربية للمسئولية الاجتماعية، موقع http://www.regionalcsr.com، موقع الشبكة العربية للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات، ومرصد المسئولية الاجتماعية للشركات الذي أطلقه معهد بصر لدراسات المجتمع المدني في الأردن، وموقع الموسوعة العربية للمسئولية الاجتماعية والشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية، وموقع الخير الشامل كمبادرة لتجسير المسافة بين أقسام المسئولية الاجتماعية تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية السعودية والاتحاد العام لمقاولات المغرب. وهو الأمر الذي يسهم في بث الوعي تجاه هذا المفهوم.

وقد خلص تقرير التنافسية المسئولة في الدول العربية لعام ٢٠٠٩ الي أنه في استطاعت الدول العربية تعزيز تنافسيتها المسؤولة مما قد يحقق زيادات هامة في الدخل القومي والمنافع الاجتماعية بالاستفادة من بعض نقاط القوة الكامنة في ثلاث مجالات وهي: توفير السياسات الدافعة وإدارة الأعمال القابلة للاستدامة والتمكين الاجتماعي. وقد اختلفت مواقع الدول العربية في هذه المجالات الثلاثة[١].

<u>ويمكن الإشارة لمجموعة من الملاحظات والإشكاليات كالتالي:</u>

- هوية المفهوم متأرجحة في العالم العربي، وهى عبارة عن كتابات استنساخيه مترجمة تمثل انعكاساً كاملاً للنظريات الغير عربية وإسقاطها علي الواقع العربي، دون النظر في اختلاف السياقات وتباين العوامل الإيكولوجية.
- اتجاهات تسعي الي التوفيق بين ترجمات المسئولية الاجتماعية وبين المصادر العربية الإسلامية كاستدعاء منظومة الزكاة والوقف والعمل الخيري الديني (الإحسان).
- تنامي عدد الكتابات والدراسات والمراكز والبرامج والندوات والفعاليات المخصصة لهذا الموضوع.
- لا يزال منطق "العمل الخيري" سارى داخل بعض الشركات في العالم العربي، وبالتالي تصبح فكرة المسئولية الاجتماعية مرادفة للعمل الخيري ولا تتعداه لأبعد من ذلك.
- وجدت دراسة لشركة "بيت" عام ٢٠١٣م أن الأنشطة الأكثر شيوعا من قبل الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA والمرتبطة بالمسئولية الاجتماعية للشركات

---

[١] وليد عبد مولاه، المسئولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **سلسلة الخبراء**، العدد ٤٧، إبريل ٢٠١٣، ص ص: ٢٧ – ٢٩.

تكون (٢٥٪) في مجال توفير الغذاء والسكن أو الملابس للفقراء والعمل مع الأيتام والأطفال المحرومين (١٣٪)[١].

- لا يزال الاستثمار في القضايا البيئية والتعليمية والطبية ضئيل ولا يشكل أولوية لدي الشركات في العالم العربي.
- تستخدم الشركات بعض الأعمال الخيرية لتبييض صورتها أمام زبائنها.
- بعض الشركات الدولية –والتي لها فروع في المنطقة العربية – تفرض قضاياها وأجندتها الدولية دون دراسة لمشكلات واحتياجات المجتمع المحلي وأولوياته.
- وضعية الشركات في العالم العربي متأرجحة وليست علي نسق واحد بين شركات تهتم بالعامل الاقتصادي وتحافظ عليه – في ظل ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة، أو شركات محلية أنشأت أقسام تسمى "إدارة المسئولية الاجتماعية" كخطوة ايجابية من طرفها.
- أغلب الوزارات العربية لا يوجد بها وحدة أو إدارة أو قطاع للمسئولية الاجتماعية، وإذا وجد فما تقوم به أبعد عما نتصوره للمسئولية الاجتماعية.
- هناك تفاوتات بين الدول العربية من حيث وجود المسئولية الاجتماعية ودرجة تطورها ومدي فاعليتها وتأثيرها في المجتمع.

بقيت ملاحظتان رئيسيتان <u>الأولي:</u> أن كل ما سبق من تطورات لمسيرة المسئولية الاجتماعية كان وليد لخبرة حضارية تاريخية معينة لها سمات تختلف عن الخبرة التاريخية لدول العالم العربي أو دول العالم الثالث بما يشمله ذلك من قيم ومؤسسات وعلاقات وتفاعلات بينهم. **<u>الملاحظة الثانية:</u>** أنه حتي في السياق الغير عربي نجد تباينات نظراً لاختلاف **العوامل الإيكولوجية** سواء كانت **تلك العوامل** سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تاريخية أو جغرافية أو تكنولوجية. فبينما دفعت الاعتبارات القانونية المسئولية الاجتماعية للحضور بقوة في الولايات المتحدة – نظراً لأنه كان مجتمع يُعاني من العنصرية والعبودية – مثلت الاعتبارات الأخلاقية الدافع للمسئولية الاجتماعية في السياق الأوروبي والتي كانت الشركات فيها جزء من نسيج المجتمع[٢].

وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز المسئولية الاجتماعية للشركات بفضل البنية المؤسساتية القوية والدول المستقرة في الخبرة هذا فى الدول غير العربية، إلا أنه في الحالة العربية

---

[١] مبادرات "المسئولية الاجتماعية للشركات" من شركات الشرق الأوسط – عام ٢٠١٣، متاحة علي الرابط التالي:
http://www.arabbusinessreview.com/

[٢] أحمد شندي شندي إبراهيم، المسئولية الاجتماعية للشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢٢ – ٢٣. براق محمد وآخرون، أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الاسلامي لها، الملتقي الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، د. ت.

حيث البيئة السياسية غير المستقرة في بعض الدول وأعمال العنف المتصاعد وتواضع البني الاقتصادية وقلة مساهمة القطاع الخاص العربي في الناتج المحلي ومحدودية مشاركة المجتمع المدني وغيرها؛ كلها أسباب تجعل التعثر من نصيب المسئولية الاجتماعية.

٥/١ أسباب لجوء الشركات لتبني المسئولية الاجتماعية: أبرز ثلاث نظريات:

توجد مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير لجوء المؤسسات والشركات الي تبني فكر المسئولية الاجتماعية لديها. وهي نظرية أصحاب المصالح ونظرية الشرعية ونظرية الاقتصاد السياسي. ويمكن القول بوجود ثلاث نظريات رئيسية تحاول الاقتراب من فهم عملية التبني. لكل نظرية مجموعة من المقولات والإضافات التي قدمتها. يوضحها الجدول التالي:

	اتجاه أصحاب المصالح	اتجاه الشرعية	اتجاه الاقتصاد السياسي
الرؤية	عمل المؤسسة هو توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح، وهي أداة للوصول للأهداف من خلال السعي لاستقرار مجتمع الأعمال.	نشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات عبارة عن عقد اجتماعي بين المؤسسة وأعضاء المجتمع مما يمنحها الشرعية القانونية لاستخدام المصادر الطبيعية وتوظيف الموارد.	التركيز علي تفاعلات المجموعات من منظور تعددي جديد مثل: المؤسسات /المستخدمين، المستهلكين / مجموعات الضغط.
أهم الانجازات	أوضحت أن هناك مجموعة من المؤثرات علي المؤسسة تتأثر بها وتؤثر عليها سواء من خلال أنشطتها ومنتجاتها أو قراراتها.	ساعدت علي فتح مصادر لحصول الشركات علي الشرعية كإعلام الجهات بأداء الشركة وتغيير تصورات أصحاب المصلحة.	ساهمت في فهم العمليات الاجتماعية في سياقاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المصدر: براق محمد وآخرون، أهم النظريات المفسرة للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الاسلامي لها، الملتقي الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، د.ت، ص ص ٥- ٧. والجدول من الباحث.

الفصل الثانى
المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر

١/٢ تمهيد:

أتضح من دراسة الإطار المفاهيمى بالفصل الأول أن المسئولية الاجتماعية أو المجتمعية مصطلح قديم حديث سواء من ناحية معناه أو مفهومه وأسس تنظيمه والعمل به. وقد ظهر ذلك في كثير من المجتمعات سواء تم النص عليه صراحة أو بما معناه في القرارات والقوانين بل والدساتير المكتوبة أو العرفية، وذلك نتيجة لحاجات واضحة يحتاجها الفئات المختلفة في المجتمع ويجب توفيرها بشكل أو بآخر حتى لا تنشأ حالات عدم الرضا من جانب بعض أو كل فئات ذلك المجتمع والتي قد ينشأ عنها في بعض الأحيان حالات صراع لا تحمد عقباه بل واخلال جسيم بالأمن الاجتماعي للدول.

وتعد المسئولية الاجتماعية أحد أهم دعائم الحياة المجتمعية، وهى أداه فعالة بل وأداة تنموية مؤثرة في تقدم المجتمعات حيث تظهر الوجه الإنساني للحياة. فلقد تجاوزت بعض الدراسات والآراء العلمية والسياسية المدى لاعتبار المسئولية الاجتماعية أحد مقاييس أو مؤشرات القيم الأنسانية في المجتمع سواء قيمة الفرد أو الأسرة أو الجماعة سواء كان مؤسسة انتاجية أو خدمية، ليصبح المجتمع كله ذا قيمة إنسانية عالية أو متوسطة أو منخفضه أو معدوم القيمة، أي درجة تحمله المسئولية.

هذا وقد ظهر تساؤل كبير في معظم المجتمعات التي أخذت في تغيير النظم الاقتصادية ودعم القطاع الخاص[١]، وانتشار الفكر الرأسمالي والاستثمار الخاص وتوفير بيئة ومناخ داعم لأنشطتهم بالكثير من الحوافز المادية والمالية بل والحماية وحرية الدخول والخروج وتحويل أرباحهم للخارج، هذا التساؤل هو " ما هو الدور المجتمعي لرجال الأعمال وشركاتهم؟ إن أهمية دور رجال الأعمال في المسئولية الاجتماعية يرجع إلى تعاظم دورهم في الانتاج وتحقيقهم أرباح طائله نظراً لتباطؤ دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، بل وتوجيه كل اهتماماتها لتوفير البنية الأساسية من كهرباء ومياه وطرق بل وأمن واستقرار وهو ما يمثل تكلفة كبيرة لو قام بها رجال الأعمال. ولقد أصبح هناك ضرورة لوضع اطار تنظيمي للمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال والشركات يدعم مستوى المشاركة في تنمية المجتمعات وذلك دون التأثير على وضع تلك الشركات وقدرتها على

---

[١] يعطى قانون الاستثمار المصري لعام ٢٠١٧ للمستثمر الخاص اعفاءات ضريبية كبيرة، والاعفاء أو خفض أسعار الأرض وامكانية التوسع، وتغيير النشاط... الخ، لمزيد من التوضيح انظر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنه ٢٠١٧.

الانتاج وتوفير فرص العمل، بل وضع حد لتجاوز رجال الأعمال لدورهم الإنتاجي والعمل بالسياسة لمنع ما حدث في العقود الماضية في كثير من الدول مما أدى الى انتشار الفساد [*].

٢/٢ مهام وأهداف المسئولية الاجتماعية للشركات:

فى إطار تعريف البنك الدولي المسئولية الاجتماعية، –الذى سبق تناوله بالفصل الأول– على أنها " التزام أصحاب الأنشطة التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الأفراد بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد[١]، حيث يوضح هذا المفهوم درجة نسبية من الفكر؛ وفي نهج المفهوم منهج التنمية، بل التنمية المستدامة، ودرجة تختلف عن المفهوم القديم الذى كان يركز على العون في الشدة والمساعدة للمحتاج أو في حالة الأزمات أو حتى في المشاكل التنموية القديمة البسيطة مثل المساعدة في نشاط جمع القطن في مصر أو الجهود الجماعية والالتزام والتكاتف في الري للمحاصيل الاستراتيجية. أما التنمية المستدامة فهي العمل الجاد المنظم المستمر وعلى المدى الطويل الذى تقوم به المؤسسات والشركات وكافة منظمات المجتمع لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين الحاليين والأجيال القادمة، وبأسلوب يخدم الأنشطة التي يقومون بها ويخدم في نفس الوقت التنمية المستدامة في آن واحد. هذا ولتأسيس غرس مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه المجتمعات وخاصة المحليات التي تتوطن فيها تلك الشركات يجب أن نبدأ بالعاملين في الشركات وأسرهم ثم المواطنين في نطاق اقليم الشركة. ويوضح ذلك بدرجة ما دور رجال الأعمال في دعم المسئولية الاجتماعية لمجتمع أعمالهم[**].

ومن ثم فإن المهام التى يجب أن تنجزها المسئولية الاجتماعية تعبر عن أهداف محددة تتبناها الجهات والافراد من مسئولين ومواطنين؛ وقد لا تختلف هذه الأهداف حسب القائم بها، فأهداف المسئولية الاجتماعية للشركات تختلف كثيراً عن الأهداف التى يقوم بها المواطن تجاه أخيه المواطن أو تجاه مجتمعه الصغير والكبير.

ويمكن تلخيص أهم المهام/ الأهداف التى تحققها المسئولية الاجتماعية فى الآتى:

أولاً: من الانسان تجاه أخيه الانسان:

---

[*] ما حدث في مصر، ونسمع اليوم عن ذلك في الجزائر والعراق ولبنان وفنزويلا... الخ.

[١] جامعة الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، دوره ٤٥ ابريل ٢٠١٨، القاهرة، ٢٠١٨، صـ ٩.

[**] لقد تجاوز بعض السياسيين ليقول أن المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال ليست مجرد فرض كفاية يمكن أن يسقط عنهم بل هي في حقيقة الأمر فرض عين.

هذا حق مقدس نشأ مع نشأة الحياة "خير الناس أنفعهم للناس"، حيث يعد العمل الخيرى أوسع مدى، ويشمل جميع أعمال الخير (تتضمن المساعدة والعون فى الشدائد)، فالأعمال التى تقوم بها الشركة تجاه تنمية وتقدم عمالها سواء حسب القانون أو خارج النطاق الرسمى تعتبر ضمن مهام المسئولية الاجتماعية. أما قيام عامل ما أو مواطن بتقديم العون تجاه أخيه المواطن فهو أداء للمسئولية الاجتماعية. التعاون داخل افراد الاسره الواحدة مهما تعدد تعريف تلك الأسرة هو مهمة عظيمة من مهام المسئولية الاجتماعية. هذا الهدف أو المهمة هدف قديم حديث يختلف باختلاف الأزمان ومراحل التقدم الانسانى ويشمل جميع مناحى الحياه، ويجب تنميته وترسيخه سواء بالقوانين أو التوعيه بالاضافة للوازع الانسانى الطيب/ الخير.

ثانياً: المشاركة فى التنمية بمستوياتها وأبعادها المكانية والزمانيه:

اعتباراً من النصف الثانى من القرن العشرين وبعد انتهاء فترة الحربين الأولى والثانية وبداية اندثار عصر الاستعمار والاستغلال والعبودية وبدء مرحلة تم التبشير بها وهى قيام التنمية وبناء الاقتصاديات الوطنية بعد الحروب والدمار، بل والتسابق للعلم وطلب القوة بالتكنولوجيا والبحوث العلمية وفكر الرعاية الصحية بانشاء المستشفيات والمدارس بل والجامعات، بدأ شكل جديد للمسئولية الاجتماعية، ألا وهى هدف ومهمة التنمية. تطور فكر ومناهج التنمية والسباق على تحقيقها لكل دولة حتى أصبحت نهج عالمى تقوم بالدفع إليه بقوة منظمة الأمم المتحدة، وكان آخر هذا النهج هو التنمية المستدامة.

لقد تفاقمت مشاكل عديدة من جراء تصرفات الانسان والدول حتى أصبحت مشاكل وتحديات لايمكن التغلب عليها فرادى بل لابد من التعاون سواء على مستوى كل دولة أو على المستوى الثنائى وأخيراً المستوى الاقليمى والدولى. ولقد كان لمبادرات المسئولية الاجتماعية دور ملموس فى المشاكل والتحديات المتوسطة والصغيرة، لذلك لماذا لاتمارس هذه المسئولية الاجتماعية فى حل مشكلات التنمية فى المجتمعات المحلية، وهى مرحلة متقدمة من مراحل تنمية المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية وتنمية التعليم والتدريب وتنمية الرعاية الصحية وانشاء وتنمية الخدمات والمرافق العامة. إن تفاقم الآثار السيئة من كوارث طبيعية، وتصرفات الانسان لزيادة الثروة بالتناحر على الموارد وزيادة حدة اجتثاث الغابات والاستهلاك المفرط للمياه العذبه، وانتشار الحروب الصغيرة والاستخدام المفرط للكربون والغازات الضارة وما أدى من أخطار على حياة أهل كوكب الارض، دعا ذلك إلى التوقف عن افعال كثيرة ضارة مثل الاستخدام النووى والاسلحه الكيماوية، وهو ما أدى إلى هوه سحيقه قسمت العالم إلى شتات. هذا الشتات بدأت معه مشاكل كثيره كان أخطرها الارهاب والهجرة من العالم الفقير المتخلف إلى العالم المتقدم. كما أدى إلى محاولة بعض الدول الاستيلاء على ثروات دول أخرى.

كان لابد من وقفه عالميه للبحث عن مخرج لتلك الأزمة من حروب واعتداءات وارهاب وكوارث بضرورة طرح مبادرة التنمية كمسئولية اجتماعية.

وتقوم المسئولية الاجتماعية بتأكيد ضرورة مراعاة تفعيل الجهود التنموية/ الانتاج لما له من آثار ايجابية على التشغيل وخلق فرص العمل وانتشال كثيرين من الفقر، واستغلال الموارد بشكل أفضل باستخدام التكنولوجيات الحديثه الموفره، وترشيد استهلاك الخامات الناضبه، وضرورة مراعاة حق الاجيال الجديدة فى الحياة مع وفى نفس الوقت توفير التنمية للدول الفقيرة تحت مظلة المسئولية الاجتماعية. وهو ما أضفى بعداً جديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو بعد الاستدامة والمستقبل.

الجانب الأخير الذى لم يحظى على أهمية لمدة طويلة ثم تذكره أخيراً هو البعد المكانى، فالمسئولية الاجتماعية عليها واجب ومهمة قوية نحو المكان – الموقع سواء موقع معيشة الانسان أو موقع الانتاج سواء فرع أو مصنع أو شركة أو مدرسة أو مستشفى. هذه الاماكن توجد فى تجمعات/ مستقرات مجتمعية حضرية أو ريفية تأخذ شكل محليات بأحجام مختلفة، تحتاج التنمية. التنمية المحلية مسئولية اجتماعية، الآن منهج التنمية المستدامة على المستوى المحلى – الإقليمى – الدوله، هو النهج الذى تتبناه المسئولية الاجتماعية من جانب جميع من يقوم بها "من هو عليه واجب تجاه ذلك سواء فرد عامل أو مواطن"، رجل أعمال، مستثمر – مدير شركة، مسئول، حاكم، الجميع عليه واجب وله حق فى التنمية المستدامة بمبادرة المسئولية الاجتماعية العالمية.

٣/٢ أهمية الشراكة فى المسئولية الاجتماعية:

مبدأ الشراكه مبدأ إنسانى طبيعى– الشراكه فى الشدة تأتى فى المقام الأول، وإمتد مبدأ الشراكة والتعاون ليغطى جميع مجالات الحياة. نعم يبدأ بالشدة، رغم أن هذه الشده سوف تتحول إلى سعادة وتمتد للجميع، "من وقع فى الشدة ومن قام بمساعدته". جانب من جوانب الشراكه الأهم حديثاً هو الانتاج – كفايه حاجات الانسان السلعية والخدمية تلك التى امتدت لآفاق لاحدود لها بل ومستمرة. كذلك امتد المبدأ لأهميته إلى ما أطلق عليه المسئولية الاجتماعية وهى أصلاً جوانب الشدة التى جعلت منها واجباً ومسئولية بعد أن كانت واجب إنسانى تقوم به (فرض كفايه)؛ زاد الخير فى هذا الاتجاه لتأصيل الهدف منها ليأخذ الشكل الرسمى (فرض عين).

وقد تطور هذا الشكل الرسمي ليأخذ أشكال عدة حتى وصلت إلى الدساتير والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لتصرفات وسلوك الافراد والمؤسسات وخاصة الشركات الانتاجية التى تحقق أرباح وتقوم بأعمال فى المجتمع تتقاضى عنه أجراً. وقد تبلور ذلك فى قيام تباين الأدوار ما بين الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى، والمواطنين تجاه المسئولية الاجتماعية، على النحو التالى:

١/٣/٢ دور الحكومة فى الشراكه/ المسئولية الاجتماعية:

يعتقد البعض أن دور الحكومة يكون آخر المطاف وأن دور المواطن هو الأولوية الأولى فى المسئولية الاجتماعية اذ أنه الدور الانسانى والاسرع فى الاستجابة. حقا ذلك فى الشدة والعون على المشاكل البسيطة أو اليومية أو الحاله. أما التنمية – الانتاج – التقدم – فجميع الفئات تنتظر دور الحكومة وخاصة المجتمعات ذات الاعداد الكبيرة، ثم تمتد الشراكة إلى الجهات والتنظيمات المختلفة (المؤسسات التى تؤكد شخصية الدول/ الحكومة). **الالتزام السياسى من الحكومة هو مفتاح بدء العمل وسرعة الاستجابة.**

ويبدأ الدور الحكومى بوضع التشريعات – القوانين وتنظيم أداء المسئولية الاجتماعية من الجميع. والدور الحكومى فى العقد الحالى بل وبدءا من القرن الحادى والعشرين تم فيه التأكيد على أنه يبدأ من الناحية التنفيذية بإنشاء الخدمات الاجتماعية الأساسية الانسانية، وأساس هذه الخدمات الانسانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ثم رفاهيه واستقرار المجتمع.

وتتحقق أهداف التنمية المستدامة أولاً بإنشاء القدر الكاف من مفردات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية[*]، حيث تعتبر أساسات للتنمية المستدامة تجذب العاملين من رجال الأعمال والقطاع الخاص فى جميع المجالات للبدء فى التنمية الفوقية أى مجالات الاستثمار الإنتاجي سواء السلعى أو الخدمى. أما العدالة الاجتماعية فهى ميزان توفير هذه الخدمات للجميع دون استثناء وأينما كانوا بما يشمل جميع أجزاء الحيز المكانى السياسى للدولة.

أخيراً يأتى دور تحقيق رفاهية واستقرار المجتمع، حيث تتحقق الرفاهية بحصول كل مواطن على الخدمات بسهولة ويسر من ناحية الكم والنوعية/ الجودة؛ ويغلف هذه الرفاهية والاحساس بها تحقيق الاستقرار والأمن – الأمان الذى يشعر به المواطن فيعسى إلى العمل والانتاج دون خوف أو احساس بعدم الرضا والخوف من المستقبل على نفسه وأسرته ومجتمعه.

ويأتى مع هذا النهج التنموى الذى يتكامل بقوة التشريعات والقوانين وهو الدور التقليدى الأساسى للحكومات. فعلى الحكومة اصدار التشريعات والقوانين الملزمه بل والقرارات والاجراءات التى تكفل قيام كل فئة أو جهة أو هيئة بواجبها نحو أداء المسئولية الاجتماعية والاقتداء بالحكومة فى أداء دورها القيادى، ويتطلب هذا الدور قيام الحكومة بجهد قوى فى متابعة ومراقبة جميع فئات

---

[*] (تنقسم مفردات البنية الأساسية (التحتية) إلى قسمين: بنيه أساسية اقتصادية، بنية أساسية اجتماعية. تتمثل الأولى في شبكة الطرق والموانىء والمطارات وشبكات الرى والصرف ومحطات الكهرباء والمياه.. الخ، وتتمثل البنية الأساسية الاجتماعية فى مؤسسات التعليم والتدريب والصحة والثقافة والبحث العلمى...الخ.

المجتمع المناط بها أى مهمة من مهام المسئولية الاجتماعية وذلك لتحقيق الفائدة القصوى من تطبيق هذه المبادرة العالمية.

٢/٣/٢ دور القطاع الخاص /الشركات فى المسئولية الاجتماعية:

تعتمد المسئولية الاجتماعية التى يعول عليها إحداث تأثير قوى فى المجتمع على دور القطاع الخاص/ الشركات. وتعتبر الشركات قوى إنتاجية اقتصادية اجتماعية منظمة – مؤسسات تخضع لقوانين محددة – لها لوائح داخلية تنظيمة، تؤثر فى أدائها سواء بالنسبة للعاملين فيها أو لعملائها وذلك طبقاً لنوع الانتاج ودرجة التخصص فيه. لذلك يعول الجميع على دور القطاع الخاص / الشركات أو الاستثمار الخاص فى أداء المسئولية الاجتماعية، سواء الجهد الاساسى الانتاجى وهو **مسئولية كبيرة تعهد بها تجاه المجتمع وهو أساس التنمية المستدامة أو الأدوار الأخرى المكملة والمرتبطة سواء كانت تطوعية اختيارية أو يراها البعض من وجهة نظره أساسية بالمعايير الاجتماعية وهى على وجه الخصوص التنمية المحلية – موقع اقليم الشركة / الاستثمار، والمشاركة فى توفير الخدمات الضرورية ليبدو هذا الاقليم فى شكل حضرى – متقدم – نظيف يتسم بالجمال والصحة والخضرة الدائمة، بل يتمنى الكثيرين الانتقال اليه والعمل والعيش فيه. هذا ويمكن تحديد بعض الادوار الهامة – المهام – التى يجب ان يقوم بها القطاع الخاص/ الشركات فى الآتى:**

- المساهمة والمشاركة مع الحكومة فى رفع كفاءة الاقتصاد الوطنى وقدرته التنافسية سواء بالانتاج الوفير ذو الجودة للسوق المحلى أو بالتصدير للخارج.
- توسيع نطاق مشاركة المواطنين فى أصول الشركة وذلك باطلاق أسهمها فى البورصات.
- توفير انتاج الشركة (السلعى أو الخدمى) للمستهلك الوطنى بسعر مناسب يتوازن نسبياً مع دخول الشريحة المستهلكه لنوع الانتاج.
- زيادة فرص العمل والتشغيل وذلك بالتوسع فى الانتاج وزيادة حجم الأعمال سواء للداخل أو للخارج.
- المساهمة فى صيانة بعض الخدمات والمرافق العامة مساعدة للحكومة وخاصة فى اقليم موطن الشركة تأمينا للمواطن.
- تمويل انشاء بعض الخدمات والمرافق العامة المحلية التى تعتبر أولوية من وجهة نظر الشركة واقليمها.
- تمويل بعض برامج ومشروعات تحسين البيئة المحلية ونشر الخضرة – والنظافة – والاصحاح البيئى بصفة عامة.

- القيام برعاية بعض الأحداث الوطنية وخاصة الانسانية أو المساهمة فى تمويل رعاية بعض الموهوبين المؤهلون للمشاركة فى احداث عالمية باسم وطنهم لتعزيز مكانته بين الدول. تعتبر رعاية الموهوبين علميا وثقافيا ورياضيا مجالات جيدة للشركات وذات صدى وشهرة لتلك الشركات. هذا ومن أهم مجالات الرعاية هو رعاية المرضى، خاصة الأمراض المزمنة، والتى ترتفع تكاليفها مثل السرطان وعمليات القلب وخاصة للأطفال، والفقراء.
- القيام بالتبرع للمؤسسات الاجتماعية الانسانية التى تقوم بأعمال الخير مثل دور الأيتام والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة وخاصة المكفوفين. ويأتى على قمة الأعمال الخيرية دور الشركة أو دور رأس المال كشخصية اعتبارية تجاه:
  - العاملين بها من خلال أداء الحقوق كامله مقابل الواجبات، وتحفيز المتميزين منهم.
  - رعاية بعض أفراد أسر العاملين وحل بعض المشاكل التى يواجهونها وهى ذو أثر مباشر وغير مباشر على الكفاءة الانتاجية للعاملين، وسمعة طيبه كبيرة للشركة.
  - تكريم أصحاب الشركات التى تسهم فى الأنشطة الخيرية والاجتماعية تجاه المجتمعات المحلية بوسائل متنوعة.

٣/٣/٢ دور المجتمع المدنى/ الجمعيات غير الحكومية N.G.O's

حركة المجتمع المدنى قديمة جداً، ترتفع وتتعاظم فى فترات وتخبو فى فترات. وحديثا وفى الربع الأخير من القرن الماضى، اعتباراً من عقد الثمانينات انتشرت الجمعيات الخيرية فى جمع التبرعات، حيث شعر كثيرين بأن الموضوع مربح، كل من لديه شقه خالية أو قطعة أرض يود بنائها وليس لديه تمويل يقوم بتسجيل جمعية خيرية لهدف سامى من الأهداف الانسانية مثل دور الأيتام، مستوصف صحى، رعاية مسنين... الخ. لقد بلغ عدد هذه الجمعيات عدة آلاف، العدد الفعال منها والجاد فى الخدمة عشرات. هذا دفع الدولة لاصدار قانون منظم لها وتغير هذا القانون وعدل اكثر من مرة، بل ومازال هناك دلائل على اعداد قانون جديد.

ويوجد الآن عدة مؤسسات (جمعيات) جادة تعمل فى مجال الخير مثل "مصر الخير، الأرومان، رسالة، المصباح المضىء، بهيه، جمعية ٥٧٣٥٧، مركز مجدى يعقوب للقلب... الخ". وتتبنى هذه المؤسسات الكثير من المشروعات الداعمة لجهود التنمية المحلية وخاصة فى قطاعى التعليم والصحة والاسكان بمساعدة ومشاركة الحكومة والقطاع الخاص، خاصة فى القطاع الريفى والعشوائيات، وتقوم بجهد كبير لرعاية الفقراء وانشاء كثير من المشروعات مثل مستشفى سرطان الصعيد، جامعة النهضة فى بنى سويف[*]، تغيير أسقف المنازل وتوصيل مياه الشرب النقية للقرى النائية... الخ. وقد أصبحت هذه المؤسسات ذات خبرة، وبها عاملين اكفاء مهرة فى هذا العمل

[*] رجال أعمال معروفين ساهموا فى حل جزء من مشاكل التعليم، مثل حسن راتب، صديق عفيفى، وكثيرون غيرهم.

الخيرى العظيم، يحتاج لتطوير وترشيد بل وتنظيم لتحقيق تعظيم هذه الجهود وخاصة فى مجالى: التنمية المحلية وتحسين البيئة. ويأتى دور الجهات الحكومية فى الاشراف والرقابة لتعديل مسار كثير من هذه المؤسسات لتحقيق الاستفادة من هذه الموارد.

٤/٣/٢ دور المواطن العادى

يقصد البحث من كلمة العادى هنا أنه أى شخص أى ليس عاملاً فى الحكومة أو القطاع الخاص أو ليس منتسباً الى القطاع المدنى. انه السيدة فى المنزل، الطالب فى المدرسة الاعدادية والثانوية، الطالب الجامعى، الشاب الذى يبحث عن عمل. كل هؤلاء لهم دور جيد فى المسئولية الاجتماعية، قد يكون دور غير مباشر ولكنه مؤثر فى مجال التنمية. قد يكون هذا الدور فى أدنى حدود له وهو الامتناع عن أذى الاخرين والالتزام بالقانون، ومراعاة بعض أو كل المبادىء الانسانية وأولها حماية نفسه من الوقوع فى الأخطاء أو الانزلاق الى الادمان أو السرقة أو الغش أو ايذاء الاخرين، ثم الحفاظ على البيئة سواء بيته أو شارعه أو مدينته أو قريته وخاصة منزله وأسرته. ويعود البحث ليكتب مرة أخرى كما جاء فى اول هذه الفقرة ٢/٢ أن " خير الناس أنفعهم للناس".

٤/٢ مهام/ جوانب المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص/ الشركات

يقع عبء كبير على القطاع الخاص في دعم وتنمية جهود المسئولية الاجتماعية/ المجتمعية، حيث يلعب دوراً مؤثراً بل أساسياً في تشكيل اهتمامات المجتمعات المحلية التي يتوطن فيها. وتدور اهتمامات شركات القطاع الخاص التجاري والصناعي في المجالات التالية:

١/٤/٢ الرعاية التربوية: التعليم والتدريب

- إنشاء وتطوير وصياغة أو تحديث بعض أو كل منشأة تعليمية قد تكون مدرسه ابتدائية أو اعدادية أو معهد متخصص أو مجرد فصل أو إمداد وتجهيز بمعدات مدرسية أو مجموعة مقاعد أو مساهمة في تحديث دورات المياه، أو بعض أجهزة تعليمية للتدريب عليها في معامل أو ورش أنشطة عملية مفيدة تشبع هوايات التلاميذ وتنمى قدراتهم في المستقبل ويستفيدون منها.
- اعتماد تدريب عدد معين كل سنه في الشركة من أبناء العاملين أو من أبناء المجتمع المحلي فى نطاق الشركة (المصنع)، تحت وعد هدف توظيفهم في المستقبل أي اعطائهم أولوية الانضمام لأسرة الشركة.
- تشارك الشركات حسب توجهات مختلفة في رعاية المتفوقين علمياً أو تعقد مسابقات لأبناء العاملين وأسرهم وأبناء المجتمع المحلي في مجالات انتاج الشركة لتطوير منتجاتها أو أفكار زيادة المبيعات أو تطوير التشغيل أو الادارة أو تعديل معدات لزيادة انتاجها وما شابه ذلك.

هذا وتمتد تلك المسابقات خاصة في مجال الرياضة والتفوق الرياضي سواء في الالعاب الجماعية أو الفردية.

- دعم بعض الشركات لمراكز البحوث العلمية من خلال المساهمة في ميزانية تمويل أحد البحوث لحل مشكلة انتاجية للشركة أو نوع إنتاج أوسع مما تعمل فيه الشركة أو مجال بحثى يقوم به ذلك المركز وتعثر الانتهاء من ذلك البحث الذى يعول عليه المركز البحثي نتائج كبيرة للمجتمع والانتاج الوطني الذى قد يكون بديلاً للاستيراد.
- دعم وتأهيل ورفع قدرات ذوى الاحتياجات الخاصة، تمشياً مع نهج الدولة في رعاية هذه الفئة التي تملك مواهب متميزة منحها الله لها تعويضا عن أشياء أخرى. وتمتد هذه الرعاية والدعم إلى توفير المستلزمات التي يحتاجها الفرد أو التمويل وأحيانا توفير التمويل اللازم للسفر إلى الخارج سواء في علاج أو دراسة أو تدريب أو تمثيل لمصر والشراكة فى بعض المحافل الدولية.

٢/٤/٢ جانب الرعاية الصحية:

- انشاء المستشفيات بأحجام مختلفة حسب رؤية الشركة في قيامها بخدمة مستخدميها فقط أو أسرهم أو فتح باب العلاج والرعاية الصحية لأهل المدينة أو مكان عملها، بل قد يمتد للمدن والقرى المجاورة.
- انشاء المستوصفات أو القيام بحملات علاجية مستأجرة لحساب الشركة في مناسبة أو أكثر كل عام للكشف وعلاج العاملين وأسرهم بالمجان، وتوزيع العلاج من الأدوية بل وقد تمتد لا جراء بعض العمليات أو شراء بعض الأجهزة التعويضية.
- المشاركة في الرعاية Sponsorship لبعض المؤتمرات الطبية التي تفيد الشركة.
- قد يمتد اهتمام بعض الشركات للمساهمة سواء مع الحكومة أو شركة طبية كبرى في انشاء كلية صحية متخصصة أو تمويل تدريب عدد من الشباب والشابات ليعملوا في مجال التمريض الحديث التكنولوجي المتقدم.

٣/٤/٢ جانب الخدمات الاجتماعية:

تخصص بعض الشركات في ميزانياتها نسبة من الأرباح للتبرع للأعمال الخيرية المختلفة لتساعد في القيام بالأعمال والخدمات الاجتماعية التي تتخصص فيها أو تجميع أموال التبرعات للقيام بها، وتتلخص هذه الأعمال والخدمات في الآتي:

- انشاء مراكز الايتام وخاصة الايتام المعاقين أو مراكز رعاية كبار السن وخاصة السيدات. تقوم هذه المراكز بخدمات وأعمال الايواء، والأكل والشرب والملبس والرعاية الصحية،

والاحتفال بهؤلاء في المناسبات حتى لا يتأثروا نفسيا، ويعيشوا أسوياء نسبيا في المجتمع حيث يبدأ بعضهم في ممارسة بعض الأعمال الانتاجية المفيدة له وللمجموعة التي يعيش معها.

- انشاء أو المساهمة في الأندية الاجتماعية لبعض الفئات أو انشاء نادى اجتماعي للعاملين بالشركة تتم فيه بعض الأنشطة الملائمة للفئات المنتسبة له سواء من العاملين أو أسرهم وأحياناً يسمح لسكان منطقة الشركة الاستفادة من الخدمات المتوفرة بهذه المراكز والاندية، بالاضافة إلى دور المناسبات.
- انشاء أو المساهمة في تطوير ودفع جهود المؤسسات الاجتماعية القائمة على مكافحة التدخين أو الادمان، بل وعلاج المصابين منهم ومتابعتهم بعد الشفاء.
- المساعدة في اجراء البحوث الاجتماعية لمشاكل السكان لحل مشاكلهم مثل الزواج والطلاق والفقر وعمالة الاطفال وأطفال الشوارع.

٤/٤/٢ الجانب الثقافى:

تشمل الجوانب الثقافية مجموعة من الأنشطة الواسعة وخاصة المؤتمرات، الاحتفالات، المهرجانات، والحفلات الوطنية الملازمة لافتتاح وختام الانشطة الرياضية والمؤتمرات الوطنية والاقليمية والدولية، منها خاصة:

- المساهمة في انشاء وتطوير المؤسسات الثقافية العامة مثل:
  - المكتبات المحلية في المدن والقرى والاحياء بل وبعض المدارس.
  - النوادي الثقافية والصالونات الشعرية والنثرية والصحافة.
  - الحركة المسرحية والافلام التسجيلية وتطوير الموسيقى والغناء الوطني الهادف.
- المساهمة في تمويل بعض الأنشطة الثقافية العامة وبرامج احياء التراث الوطني.
- المساهمة في نشر الانتاج الثقافي المتحضر من قصص ودواوين..
- المساهمة في تخصيص حوافز للمتفوقين في الاعمال الثقافية العامة والعلمية والبحوث الثقافية الانسانية.

٥/٤/٢ الجوانب الاقتصادية /التنموية/ الانتاج:

هذه الجوانب تعتبر الدعامة الأساسية للقيام بالمسئولية الاجتماعية على الوجه المطلوب. إن زيادة انتاج الشركة يهدف إلى زيادة الارباح، ويساهم بقوة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعاملين والمجتمعات المحيطة بمواقع اعمال واختصاص الشركة بل والوطن بصفة عامة. هذا ويتضمن الجانب الاقتصادي المساهمة في **الحد من الفقر**، والذى يعد من أولويات الشركات

والمنشآت العاملة في المجتمع المحلى من خلال توفير حزمة من البرامج والمشروعات التى تعمل على توفير:

- فرص عمل في أنشطة صغيرة (المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر) لمواطني هذه المناطق الفقيرة وتساعدهم على العيش الكريم بزيادة الدخل والخروج نسبيا من دائرة الفقر، أو باستخدامهم وكلاء لتوزيع منتجاتها.
- توفير فرص تدريب بأجر رمزي لا بناء تلك المناطق، تمهيداً لحصولهم على فرصة عمل تدر عليهم دخلاً مستقبلاً.
- رصد بعض المعونات المالية للفقراء والعجزة أو الذين لا يمكنهم العمل تعطى لهم حسب البحوث الاجتماعية.
- برامج المساعدة في تحسين أحوال المعيشة للفقراء مثل صيانة المساكن القديمة أو إصلاحها أو زيادة غرفه تحتاجها الاسرة.
- توفير الرعاية الصحية لبعض المرضى غير القادرين على العلاج على نفقتهم وخاصة ذوى الاعاقة مما يمكنهم من العودة للعمل واكتساب الرزق والخروج من دائرة الحاجه والفقر.
- توفير برنامج حوافز لأهل المنطقة وخاصة الفقراء للاستفادة من منتجات الشركة في حالة السلع الاستهلاكية سواء المعمرة أو الأخرى وذلك بتوفير برنامج خصومات حسب بحث معين أو أسلوب اختبار أو رقم قومي. كما تقوم بعض الشركات بعمل اوكازيون لأهل المنطقة يشمل خصم كبير وخاصة للسلع عالية الثمن نسبياً، وهو ما يساعد على رفع مستوى المعيشة لمن لا يمكنه شراء ذلك.

٦/٤/٢ جانب الحفاظ على البيئة:

يقع عبء كبير على الشركات في حماية البيئة والحفاظ على الطبيعة من التدهور وخاصة بداية من مواطنى تلك الشركات (فى نطاق العمل بالمجتمع المحلى). ويمكن لهذه الشركات أن تتبنى مبادرات عديدة للمساهمة في الحفاظ على البيئة على النحو التالى:

- التوفير في استهلاك الطاقة وخاصة الوقود الأحفوري الملوث والضار بحياة الانسان.
- رعاية جانب النظافة حول مباني الشركة بل والمنطقة والمدينة كلها بالمساهمة الجادة في التخلص الآمن من المخلفات الصلبة، وأن يكون ذلك بالأسس العلمية التكنولوجية مشاركة مع الحكومة والمجتمع المدني.
- المساهمة في زيادة المساحات الخضراء إن أمكن أو المساهمة في زيادة التشجير وزرع الخضرة في موقع توطن الشركة والمناطق المحيطة.

٧/٤/٢ دعم وتطوير اخلاقيات العمل:

أطلقت المنظمة العالمية للمعايير (أيزو) المعيار الدولى أيزو ٢٦٠٠٠ عام ٢٠١٠، لتوضح توجيهات تطبيق المسئولية الاجتماعية ولتحديد هدف وقضايا المسئولية الاجتماعية "المشاركة في عملية التنمية المستدامة من خلال قيام الشركات والمنظمات المختلفة في تطبيق المسئولية الاجتماعية لتحسين أحوال عمال هذه الشركات والمنظمات ومجتمعاتها من خلال السلوك الذى يتصف بالشفافية والاخلاقيات"[١].

وقدمت الايزو العالمية محاور أساسية كأهداف عامة يمكن جمعها معاً في محور واحد شامل يمثل قطاعي الانتاج الرئيسية وهما قطاع العمال، وقطاع أصحاب الاعمال وهو "تحقيق اخلاقيات العمل".

وتشمل بيئة العمل في أي شركة أو منظمة جانبان أساسيان: جانب العمال وجانب أصحاب الأعمال (المنتجين)؛ كل جانب منهما له حقوق وعليه واجبات تشكل معاً بنيه أخلاقيات العمل. وتشمل أخلاقيات العمل ضرورة احترام معايير العمل التي تعتبر دستور منظمة العمل الدولية وأساسها احترام حقوق الانسان، وفيما يلى عرض مبسط لأخلاقيات العمل لكل جانب:

أولاً: ضمان الحقوق الاساسية في العمل (حقوق العمال): حيث تنص قوانين العمل الدولية على حقوق كثيرة للعمال، بعضها يتم النص عليه في عقود العمل الفردية أو الجماعية، وأحيانا تهمل هذه العقود بعض أو كل هذه الحقوق. وتؤكد المسئولية الاجتماعية وخاصة للشركات علي أهمية مراعاة حقوق العمال وتطبيقها، مما يعود بالمنفعة على كلاً الطرفين العامل وصاحب العمل أي الانتاج ويؤدى إلى امتداد المنفعة للمجتمع ككل. وتتضمن هذه الحقوق ما يلى:

- **تحديد الاجر المناسب/ العادل:** بما يتناسب مع ما يبذله العامل من جهد وكفاءة واخلاص لعمله، ويضمن تحقيق فائض لصاحب العمل.
- **مراعاة أسس السلامة والصحة المهنية:** للعمل قواعد عامة وأخرى مهنية تضع المؤسسات العاملة في مجال تخطيط وتنمية الموارد البشرية أسس كثيرة للحفاظ على حياة العاملين وأساليب أدائهم لأعمالهم حماية لهم من المخاطر المختلفة وفى نفس الوقت الحفاظ على الانتاج والجودة وهو أساس السلامة المهنية.
- **عدم اللجوء للعمل القسري (الإجباري):** تواجه بعض الشركات والمنظمات ظروف معينه تحتاج لتصرفات إدارية وفنية قد تكون في أوقات غير مناسبة لظروف العمل العادية، تدفع بها لا رغام العمال على العمل لساعات اضافية وفى غير الأوقات المناسبة، هذه الظروف لابد أن تتم بأسس رضا بين الطرفين دون اجبار أو قهر أو عدم رضا وان العمل الإجباري القسري ممنوع قانونا بل ودولياً.

---

[١] https://asq.org/quality-resources/iso-26000

- **عدم التمييز مهما كان نوعه أو شكله:** العمل حق كما أنه واجب وتتمثل قيمة العمل الانسانية في عدم التمييز مهما كان لأنه يؤدى إلى آثار ضارة وكراهية داخل بيئة العمل، حيث تنص كثير من لوائح العمل الداخلية في الشركات الجادة والكبيرة على عدم التمييز وخاصة في التوظيف بل وفى ظروف العمل سواء كان التمييز على أساس النوع أو المذهب أو الجنسية أو العرق، ويعد ذلك أحد أهم جوانب المسئولية الاجتماعية.
- **حرية التعبير والمشاركة في القرارات:** عادة ما تترك كثير من الشركات ورجال الاعمال فرصة لأخذ رأى العاملين وخاصة الامور الانتاجية وهو ما يتطلب سماع أراء العاملين بكل حرية حتى تحصل منهم الشركة على أفضل ما لديهم من انتاج. هذا وقد تطور هذا المجال (المشاركة) بتدخل بعض العاملين أو رؤساء العمال في بعض أسس ونظم العمل الادارية أو المالية (الاجور والحوافز والمكافآت)، ويجب في هذه الحالة سماع تلك الآراء وتجنب الانشقاق والاتفاق مع العاملين عليها دون رفض أو عقاب ما دامت لصالح الطرفين. هذا وهو ما يمتد بعد ذلك ولمصلحة العمل ضرورة مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وخاصة اذا كانت جديدة لم يتفق عليها من قبل. ذلك يمنع كثير من المشاكل التي تنعكس على الانتاج.
- **تحقيق الحماية الاجتماعية لأسر العاملين:** أحد أهم جوانب المسئولية الاجتماعية امتدادها لأسر العاملين، وهو ما ينعكس على أداء العامل وكفاءته ورضائه بل تفانيه وتضحيته في سبيل عمله وشركته. تمتد حماية أسر العاملين لبعض أعمال المساعدة أو التعهد بها مثل تعليم الابناء، قبولهم للعمل بالشركة حسب الشروط، والرعاية الصحية لجميع افراد الأسرة، بل تمتد المسئولية الى بعض الرحلات والمصايف والأندية الاجتماعية وأخيراً المجالات الدينية واحتفالاتها وزياراتها للأماكن المقدسة للجميع.
- **ضمان الحقوق السياسية للعمال:** تعنى بشكل أساسي حرية انشاء النقابات العمالية، والتأكيد على أسلوب التفاوض الجماعي في حالة الخلافات على الأجور أو ساعات العمل أو الإجازات... الخ. كما تشمل الحقوق السياسية السماح بأسلوب أو أساليب الاحتجاجات السلمية من اضراب أو امتناع عن العمل لفترة محددة لاتضر كثيراً بالإنتاج والمصلحة العامة.
- **وهناك بعض الجوانب العامة التي يجب مراعاتها وهى** عدم تشغيل الأطفال.

ثانياً: حقوق أصحاب الأعمال "المستثمر / المنتج أو الشركة:

يقابل حقوق العمل وضمن أخلاقيات العمل ضرورة مراعاة الحقوق الأساسية لصاحب العمل/ الشركة وفيما يلى بعضها:

- **الالتزام بنظم العمل:** يتعهد العامل حسب القانون المنظم وكذا عقد العمل بقواعد ونظم العمل من مواعيد وخطط الانتاج المستهدفة، كما يلتزم العامل بالحفاظ على المعدات والمواد الخام

والمكان وعلاقته بزملائه واحترام قواعد وأسس النظام المتبع في الشركة، ومن أهمها احترام الرؤساء وعدم الخروج عن أي قواعد متفق عليها وتمثل نظام عام.

- **الالتزام بأسس الكفاءة الانتاجية والجودة في الأداء وزيادة الانتاج:** العمل قيمة كبيرة وتتشكل هذه القيمة من عنصري الكفاءة الانتاجية وتشمل كلا من كم الانتاج المقرر وجودة هذا الكم طبقاً للمعايير المعمول بها في الانتاج. هذا وكلما التزم العامل بهذه الأسس وهى أساس ثم ينتقل الى مرحلة امكانية زيادة هذا الانتاج. مساهمة العامل سواء بزيادة كفاءته وجودة انتاجه ثم زيادة هذا الانتاج سوف ينعكس على وضعه كعامل مجتهد يعرف مسئوليته في العمل وهى مسئولية اجتماعية سوف يكون لها مردود بعدة أشكال قد تكون مادية أو معنوية.
- **الالتزام بالأمانة، وخاصة عدم السرقة – الاختلاس – افشاء أسرار تكنولوجية الانتاج (كافة أشكال الفساد):** يلتزم العامل أو عليه حق يجب أن يؤديه لعمله وشركته بأن لا يعتدى على اسرار الشركة وانتاجها وافشائه للمنافسين وأن يكون أمينا لا يسرق ولا يختلس سواء الاموال أو المواد الخام أو حتى جزء من الانتاج. هذا وهناك كثير من أنواع الفساد التي يجب أن لا يقترفها العامل وهو حق لصاحب العمل ومسئولية اجتماعية على العامل للمكان وصاحب العمل.

ثالثاً: مسئولية الشركة/ صاحب العمل تجاه المجتمع المحلى

تتخذ الشركات /وحدات الانتاج السلعي والخدمي مواقع معينه للتوطن فيها؛ هذه المواقع ذات مزايا نسبية لكل نوع من أنواع الانتاج. كذلك تتوطن كثير من وحدات الانتاج بالقرب من الأسواق – الناس أو ما يطلق عليه حجم الطلب. هذه الأماكن يسكنها أو يعيش فيها مواطنون تأخذ شكل مدن أو قرى أو مجموعات مساكن مهما كان حجمها. هذه الاماكن أيضاً يقطنها العاملون بهذه الوحدات الانتاجية. هذه المواقع محليات أي مجتمعات تعيش داخلها هذه الوحدات الانتاجية، تستفيد هذه الوحدات من الخدمات والمرافق التي تمد هذه المجتمعات بالخدمات. لذلك يقع على وحدات الانتاج المتوطنة في مكان ما – قد يكون مدينة أو قرية أو موقع ما داخل محافظة– واجب أو مسئولية مساعدة هذا الموقع/ "اقليم الشركة" في توفير الكثير مما قد يحتاجه قل أو كثر. وهذه الاحتياجات هي المشاركة في التنمية المحلية. تنمية هذا المجتمع وتتمثل معظم احتياجات المحليات في حل مشاكل النمو الاقتصادي والتنمية خاصة في الاقاليم/ المواقع – أو المحليات الاقل تقدماً أو صراحه التي تعانى من الفقر وقصور الاستثمارات اللازمة لزيادة نصيب الفرد من كثير من احتياجاته. تتمثل المسئولية الاجتماعية لوحدات الانتاج في حل مشاكل البطالة وما يترتب عليها من زيادة في الدخول لمواطنى المحليات، وبالتالي ارتفاع نسبى في مستوى معيشة الأسر التي يعمل أحد أفرادها في هذه

الشركة وهو مساهمة قوية في حل مشاكل الفقر. وكذلك المساهمة فى توفير السلع التي تحتاجها المجتمعات المحلية، مما يؤدى إلى انخفاض أسعارها عن المستورد من خارج الموطن سواء داخل نفس البلد أو من خارج الدولة. وتلعب المسئولية الاجتماعية دوراً كبيراً في المساهمة في الرعاية التربوية من تعليم وتدريب بأشكال متعددة من المساعدات وكذلك الرعاية الصحية بنظم مباشرة كإقامة المستشفيات أو بطرق غير مباشرة بتوفير نظم مساهمة في العلاج. كما نشأ محور هام للمسئولية الاجتماعية وهو حماية البيئة المحيطة بموقع الشركة وهى وسائل كثيرة حسب كل موقع وما تواجهه من مشاكل مثل التخلص من المخلفات الصلبة أو التشجير وزيادة المساحات الخضراء مثل الحدائق أو الملاعب.

٥/٢ الخبرات والتجارب المصرية في تبنى المسئولية الاجتماعية:

سبق الإشارة إلى أن المسئولية الاجتماعية مفهوم قديم – حديث، بل هو عمل وجهد وأصبح مفهوم إنساني، أخذ شكل جديد في اطار التطور العالمي الذى تشهده جميع الدول. المجتمع المصري أيضا مجتمع قديم جداً ويتجه بقوه نحو التحديث. كان المجتمع المصري ومازال متعاوناً جداً بطبيعته، فهو قد مارس المسئولية المجتمعية دون المفهوم الحالي.

ويرجع التاريخ القديم للمفهوم الضمني للمسئولية الاجتماعية في مصر إلى النصف الأول من القرن الماضي/ القرن العشرين، حيث بدأت الحركة التعاونية[*] شبه المنظمة في قطاع الزراعة، بأشكال متعددة للتعاون وأتت بثمار كثيرة لصالح الفلاح المصري، وما زال بعض هذه الأشكال يمارس حتى الآن مثل المشاركة في نوبات الري، ولقد تطورت الحركة التعاونية لتمارس بقوه في قطاع التجارة. كما اسهمت في تحقيق الاستقلال الوطني عن بريطانيا فى النصف الثاني من القرن العشرين (ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ضد الاقطاع والملكية والاستعمار، وكانت نصره الفلاح أول مشروعاتها ضد الفقر بقانون الاستصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية).

[*] رواد الحركة التعاونية كثيرون نذكر منهم محمد بك فريد خليفة الزعيم المصري العظيم مصطفى كامل. كان فريد بك أول من انشاء مشروع محو الامية. كما أن عمر بك لطفى يعتبر من رواد التعاون في مصر ومن بين مشروعاته انشاء النادي الأهلي المصري. لقد كان لتعاون المصريين في إنشاء بنك مصر على يد طلعت حرب باشا أيدى بيضاء على الاقتصاد المصري حيث تم انشاء اكثر من ٢٠ شركة في مجالات عديدة حتى السينما والطيران. ويؤكد بعض الكتاب والباحثين أن رائد التعاون الثاني في مصر هو إبراهيم بك رشاد. كما سوف يذكر بكل احترام أ.د. كمال أبو الخير في عقد السبعينات والثمانينات في إنشاء معهد التعاون وإصدار جريدة لدار التعاون في مصر.

استمر التعاون بين أبناء مصر سواء بشكل منظم نسبياً أو عشوائياً وفردياً حتى بعد أن خبا وهج حركة التعاون الزراعي وأخذت المسئولية الاجتماعية عدة أشكال تبدو باهته حيث شابها التجارة والفساد أحياناً. ولقد أصبح الجانب الإنساني للمسئولية الاجتماعية قليل وخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية (دور الايتام)، ولكن التعاون بين أبناء مصر لم ولن يموت.

جاءت الصحوة التي يشار لها بقوة في الدستور المصري عام ٢٠١٤ وكان ذلك لمتابعة ما تم في كثير من دول العالم في ضرورة اعلاء شأن المسئولية الاجتماعية مفهوماً ومضموناً وأسس التطبيق. ولقد تطور الأمر إلى قيام بعض الدول باقتراح وضع استراتيجية للمسئولية الاجتماعية وذلك تجاوبا مع المعيار الدولى للمسئولية الاجتماعية (أيزو ٢٦٠٠٠) والمادة ٢٦ من الدستور المصري، كما بادرت مصر بوضع نص في قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ مادة ١٥ بالنص على تخصيص نسبة ١٠% من الأرباح تستخدم في التنمية المجتمعة في عدد من المجالات التنموية وخاصة الصحة والتعليم والبيئة.. الخ. هذا كما كان للبنك المركزي دور هام في تأكيد تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية من جانب البنوك المصرية، بأن أصدر توجيهات لاعتماد مبدأ المسئولية الاجتماعية.

وخلال السنوات الأخيرة الماضية كان هناك دور قوى ومؤثر لبعض الهيئات والجمعيات والبنوك والشركات في مجال المسئولية الاجتماعية، مما أسهم فى تحقيق نجاحات كثيرة فى حل الكثير من المشاكل الاجتماعية للمواطنين وامتد ببطء للتنمية الاقتصادية.

واتجهت جهود المسئولية الاجتماعية إلى المشاركة الجادة في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة لمصر بحلول عام ٢٠٣٠، والتى تهدف إلى الاسراع بجهود التنمية، وتقليل الفوارق الاجتماعية والمجتمعية في المجتمع المحلي، حيث أطلقت وزارة الاستثمار مسابقة لاختيار الشركات الرائدة في مجال المسئولية المجتمعية عام ٢٠١٨، والتي تقوم بأنشطة تتعلق بمجالات المسئولية المجتمعية [*].

---

[*] تم تطبيق معايير تم إعدادها متوافقة مع المعايير الدولية ومتماشية مع أفضل الممارسات الدولية للمسؤولية المجتمعية للشركات، وبما يتماشى مع مناخ الأعمال المصري ومتطلبات التنمية المستدامة للمجتمع المصري. ومنحت الشركات الرائدة والفائزة في المسابقة مجموعة من الحوافز الضريبية وأخرى إجرائية مقدمة من الهيئة العامة للاستثمار مثل نشر أسماء الشركات الفائزة على موقع الوزارة، حضور كافة المؤتمرات والفعاليات التي تنظمها الهيئة وترويج مطبوعاتها ...الخ- لمزيد من التفاصيل انظر:

https:/www.investinegypt.gov.eg

ولاستكمال الجهود السابقة، فإن الأمر يتطلب أن تحذو مصر مثل بعض الدول[١] في وضع اطار تنظيمي لكافة الجهود التى تبذل فى مجال المسئولية الاجتماعية بكافة جوانبها، لزيادة تأثيرها وفعالياتها على السكان بالمجتمع المحلي.

وفيما يلى بعض الجهود التى تمت فى مجال المسئولية الاجتماعية (مع التركيز على بعض البنوك وشركات التأمين) في المجتمع المصري:

١/٥/٢ تجربة البنك الأهلي المصري[٢]:

يحتل البنك الأهلي المصرى موقع الصدارة فى تلبية احتياجات المواطنين، حيث يضع المسئولية الاجتماعية في مقدمة أولوياته. حيث يتبنى البنك مجموعة من المبادرات والمشروعات فى غالبية المحافظات، حيث تم دعم أكثر من ٢٠٠ مشروع في العديد من المجالات ابرزها الصحة والتعليم والثقافة، ومكافحة الفقر وتطوير العشوائيات وفك كرب الغارمين في كافة محافظات الجمهورية، وتم ضخ ما يقرب من ٢.٨ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩) من الأرباح السنوية لهذه المجالات [٣]. ويعكس ذلك حرص البنك على القيام بدراسة شاملة لاحتياجات المجتمع بكافة أنحاء الجمهورية؛ وذلك على أسس موضوعية لمختلف مجالات المسئولية المجتمعية، وهو ما يدعم أهداف الدولة في مجال التنمية المستدامة.

ويظهر الدور الاجتماعي للبنك الأهلي المصري في المجالات التالية:

أولاً- الصحة والبيئة:

- تم توجيه نحو ٧٥٠ مليون جنيه لتطوير وتجهيز عدد كبير من المستشفيات العامة والجامعية والمعاهد التعليمية والمراكز الطبية المتخصصة، بما كانت تحتاجه من غرف للرعاية المركزة وغرف عمليات وأجهزة تشخيصية وعلاجية تم شراؤها واستلامها وتدريب المختصين عليها ، تحت إشراف لجنة برامج دعم المجتمع بالبنك التي تداوم على متابعة تلك الأجهزة، للتأكد من استمرار تشغيلها وصيانتها، وشملت المستشفيات التالية: مستشفى الحوادث والحروق ومستشفيات جامعة عين شمس ومستشفى الازهر وبهية و٥٧٣٥٧، وأيادى المستقبل، ومستشفيات بنها

---

[١] تم استحداث وزارة للمسؤولية الاجتماعية فى المملكة المتحدة (بريطانيا) عام ٢٠٠٠، وتتبنى معظم دول الاتحاد الأوربي وجهة النظر الخاصة بالمسئولية الاجتماعية – الايزو ٢٦٠٠٠. جارى اصدار قانون يوجب دعم المسئولية الاجتماعية فى المملكة العربية السعودية . أنشأت دولة الامارات العربية وزارة للسعادة تباشر كثير من أعمال المسئولية الاجتماعية. وقد حصلت بلدية مدينة أبو ظبى على شهادة MVO 8000 والدليل الإرشادي للأيزو ٢٦٠٠٠ اعترافا لقيام البلدية بدورها في المسئولية الاجتماعية، **لمزيد من الاطلاع أنظر:** https:/www.dpm.gov.abudhabi/ar/adm/About-Us/Corporate-Social-Responsibility.

[2] https:/www.nbe.com.eg/Default.aspx?AID=58CID=1 H Title

[3] http://bnokalyoum.com/2019/07/29/

الجامعى وجامعة الأزهر وأسيوط الجامعى ومؤسسة مجدى يعقوب.، وبناء مستشفى تقدم الرعاية المتكاملة بمنطقة القطامية تقدم خدماتها الطبية لسكان منطقة القطامية.

- توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة أهل مصر للتنمية لتوسيع دائرة المستفيدين من مساهمات البنك التي تستهدف حياة أفضل لأهل مصر عام ٢٠١٣، تم من خلاله تقديم مبلغ٣٠٠ مليون جنيه يتم توجيهها على مدي ثلاث سنوات، لدعم المؤسسة في استكمال مستشفى أهل مصر، لإنقاذ وعلاج الحالات الحرجة من الحوادث والحروق بالمجان.
- المساهمة في حل مشكلة نقص أعداد الكوادر المتخصصة في التمريض بالمستشفيات العامة والحكومية، حيث تم بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير تدريب وتشغيل عدد كبير من مساعدي التمريض، الأمر الذي ساهم في حل المشكلة في مستشفيات الأطفال أبو الريش الياباني، مستشفى أسوان الجامعي، ومستشفى بنها الجامعي.
- تمويل مشروعات التوافق البيئي للمشروعات الصناعية (الصناعات السوداء والرمادية). وتوقيع مذكرة تفاهم وتعاون مع البنك الدولي وبنك التعمير الألماني لتفعيل آلية مشروعات التنمية النظيفة زيرو كربون.

ثانياً- التعليم والثقافة:

- بلغت قيمة مساهمات البنك لدعم قطاع التعليم ٩٠٠ مليون جنيه؛ تم تقديمها للعديد من المؤسسات التعليمية من بينها إنشاء معمل النانو تكنولوجي في مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا.
- تطوير عدد ١٩ مدرسة حكومية في مراحل التعليم المختلفة، بهدف تطوير وصيانة المدارس إنشائيا وتزويدها باحتياجاتها من الأثاث، والوسائل التعليمية، والترفيهية الحديثة، وعمل برامج تنمية بشرية لكل من المعلمين والطلاب والإداريين، ورعاية المسابقة السنوية التي تتم فى وزارة التربية والتعليم لمعلمي اللغة العربية.
- المساهمة في سداد الرسوم الدراسية للطلبة المتفوقين الغير قادرين بجامعة القاهرة، والمساهمة في تقديم منح للمتفوقين للدراسات العليا من خلال وزاره التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى محافظات الجمهورية. بالاضافة إلى دعم الأنشطة العلمية والتعليمية والاجتماعية للعديد من الجامعات والمراكز المصرية المتخصصة في المجال.
- المساهمة في إنشاء فرع لجامعة الأزهر بالمنيا.
- تقديم جوائز مالية للفائزين في المهرجان الفني والمهرجان الثقافي الذى تنظمه لجنة التعليم والبحث العلمي والشباب بمجلس النواب، ومسابقة المبدعين المصرية الذى تتبناه قناه القاهرة والناس، وانشاء متحف في مبنى البنك للمقتنيات الفنية الثقافية (لوحات، منحوتات)، بالاضافة

إلى تطوير مكتبة البنك باستخدام تقنيات الحاسب الآلي لزيادة سرعة البحوث المالية المصرفية لكل من يرغب في الاطلاع من داخل وخارج البنك.

ثالثاً– تطوير العشوائيات:

- تبنى البنك مشروعاً متكاملاً لتطوير (١٧) قرية مصرية من القرى الأكثر احتياجا في مختلف محافظات الجمهورية (مشروع قرى البنك الأهلي المصري)، الذي يستفيد منه حوالي ١٠٠ ألف مواطن؛ ويشمل رفع كفاءة المساكن والوحدات الصحية وتطوير المدارس المتواجدة بها إنشائياً وإمدادها بما تحتاجه من تجهيزات ومعدات ووسائل وبناء مدارس جديدة، وتغيير شبكات الصرف الصحي وتوصيل المياه للمنازل، بالإضافة إلى تنظيم قوافل طبية وعمل مسح طبي لمواطني هذه القرى؛ لاكتشاف المصابين بفيروس سي وإتمام علاج المصابين بفيروس سي والاطمئنان على تمام الشفاء.
- التبرع بحوالي ١.٢٥ مليار جنيه لتطوير بعض المناطق العشوائية غير المخططة، من بينها مشروع بشائر الخير (المرحلة الأول والثانية) بغيط العنب بمحافظة الاسكندرية.

رابعاً– العمل الخيرى:

- قام البنك بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير لفك كرب أكثر من ٤٧٠٠ غارم وغارمة (٥٥ % منهم بمحافظات الوجه القبلى، ٢٣% بمحافظات الوجه البحرى)؛ من خلال تبرعات تزيد عن ٤٥ مليون جنيه قدمها البنك والعاملين به، بهدف رفع المعاناة عن كاهل بعض الأسر المصرية المهددة بالتفكك والضياع.
- معاونة ذوي القدرات الخاصة، حيث تم التبرع بعدد من الآلات الكاتبة بنظام برايل لأصحاب الإعاقات البصرية، بالإضافة إلى شراء (٢) ميني باص مجهز لذوي الإعاقات الحركية بمحافظة شمال سيناء، والتبرع لجمعية التقدم لذوي التوحد لمعاونتها في تدريب الشباب على كيفية التعامل مع هذه الفئة بأسلوب علمي يساعد على دمجهم بالعالم المحيط بهم، ورعاية الاتحاد العام لذوي الإعاقة الذهنية (أولادنا).
- توجيه المخصصات المالية للهدايا السنوية للبنك إلى التبرعات للمستشفيات والهيئات الخيرية، والتبرع لبعض الصناديق الحكومية ذات الطبيعة الخاصة مثل صندوق ازالة آثار الكوارث وصندوق تنمية القاهرة القديمة.

خامساً– الاقتصاد:

- توفير التمويل والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة للتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، تنفيذ مشروع ضمان مخاطر الاستثمار/الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتلبية احتياجات التمويل للمشروعات متناهية الصغر غير المؤهلة للتعامل مع البنوك بتوفير مبلغ جيد للجمعيات الاهلية لإعادة الاقراض.

- زيادة فرص العمل والتشغيل نظراً لزيادة عدد الفروع العاملة بكافة المحافظات، والتى يبلغ عددها نحو 483 فرع في مصر عام ٢٠١٩[١]، مما أدى إلى زيادة أرباح البنك إلى نحو ١٠.١ مليار جنيه عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩[٢]، أدى ذلك إلى زيادة حجم مساهمة البنك بنسبة ١٠% من ارباحه. كما يقدم البنك حوافز للمتفوقين من ابنائه وأسرهم. كما يدير البنك نادى اجتماعي كبير وعدد من المنشآت الرياضية والاجتماعية للعاملين به.

٢/٥/٢ تجربة البنك التجاري الدولي CIB [٣]

يمارس البنك التجاري الدولي المصري المسئولية الاجتماعية منذ ما يقرب من ١٠ سنوات، باعتبارها تلعب دوراً أساسياً في التأثير على البيئة المحلية المصرية التي يتوطن فيها البنك بمركزه الرئيسي وفروعه المنتشرة في مصر. ويعطي البنك التجاري الدولي مفهوماً متميزاُ ومتفرداً للمسئولية الإجتماعية للشركات في مصر، حيث إستطاع البنك من خلال مبادراته وبرامجه التي تشمل القطاعات المختلفة مثل الفنون، والرعاية الاجتماعية، والرياضة والموسيقى تحقيق هذا التأثير الإيجابي من خلال تشجيع المشاركة الفعالة في المجتمع ورعاية المواهب من الشباب، حيث انفق البنك مايقارب ١.٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ [٤] (يمثل ١٠% من صافى ارباح البنك) على العديد من المجالات الاجتماعية، وتتضمن الآتى:

أولاً- الصحة، والأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة:

- يتمتع العاملين بالبنك واسرهم بنظام صحى جيد، ويساهم البنك في تمويل البحوث العلمية الحديثة الذى تقوم به مؤسسة ٥٧٣٥٧ لمرض سرطان الأطفال. كما يدعم البنك الكثير من حملات التبرع بالدم من قبل العاملين به في المركز الرئيسي والفروع لمواجهة الحاجة للتبرع بالدم في كثير من المستشفيات وذلك تحت رعاية وزارة الصحة، ويكافئ البنك العاملين به على هذا النهج الإنساني.
- يمنح البنك أولوية قصوى في جدول أنشطة برنامجه للمسئولية الإجتماعية للأطفال المصابين بالتوحد وذوي الإحتياجات الخاصة بهدف توفير الرعاية لهم ودعم إندماجهم في المجتمع، وإستمرت رعاية البنك لأنشطة الجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوي الاعاقة والتوحد (ADVANCE)، بالإضافة إلى دعم اليوم العالمي للتوعية بالتوحد في مصر والذي شهد مشاركة

---

[١] https://hapijournal.com/2019/07/24

[٢] https://www.youm7.com/story/2019/4/1

[٣] https:/www.cibeg.com/Arabic/CIB Community/Pages/Corporate Social Responsipility.aspx.

[٤] القوائم المالية المجمعة للبنك التجارى(CIB)
http://www.cibeg.com/Arabic/Pages/default.aspx

أكثر من ٧٥ مؤسسة متخصصة في تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والتوحد على مستوى محافظات الجمهورية.

- المساهمة فى منح فرص متساوية للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والأقل حظاً للتمتع بالمرافق الرياضية، ومساندتهم لإكتشاف قدراتهم الرياضية والقيام بتطويرها، وذلك بدعم من مؤسسة البنك التجاري الدولي وجمعية الهلال الأحمر المصري ومؤسسة لوجين.

ثانياً– الثقافة ورعاية المواهب:

النشاط الثقافي في البنك التجاري الدولي له جانب كبير من العناية كمسئولية اجتماعية سواء بين العاملين فيه أو في المجتمع المحلى المحيط بالبنك، ويأخذ المجال الثقافى عدة أشكال ما بين الفن التشكيلي والموسيقى والنشر، منها البرامج التالية:

- دعم المواهب الفنية المميزة في جميع أنحاء مصر، يتمثل ذلك في رعاية البنك الحصرية لصالون الشباب المصري السنوي، وصالون الجنوب بالأقصر، بالإضافة إلى دعم الدورة الثانية لسمبوزيوم نحت حديد الخردة بالقاهرة.
- دعم البنك لطلاب كليات الفنون الجميلة، بهدف مساندتهم في تنمية قدراتهم ومنحهم التقدير المناسب بإقتناء أعمالهم وضمها إلى المجموعة الفنية الخاصة بالبنك.
- برنامج رعاية عدد من المواهب الواعدة صغيرة السن الموهوبين في بعض المجالات الثقافية بالمشاركة مع وزارة الثقافة.
- برنامج اصدار كتاب ونشره وتوزيعه مجانا بعنوان: مصر الوعد وبرنامج رعاية وتنمية الفنون رفيعة المستوى حيث يرعى البنك الجمعية المصرية للموسيقى الكلاسيكية.
- شارك البنك بالرعاية الرسمية لمعرض "١٠٠% قطن مصري" ، والذي ضم عرضاً لمجموعة من أفضل المصممين الناشئين المصريين، وذلك خلال معرض الأزياء الدولي (International Fashion Showcase) 2017 في لندن، وكانت مصر الدولة العربية الوحيدة الممثلة في معرض هذا العام.

ثالثاً– ريادة الأعمال:

- ومن أهم أركان برنامج البنك للتنمية الإجتماعية للشركات هو الدعم المستمر للمبادرات القومية والمشروعات الإستراتيجية الكبرى التي تقودها الحكومة المصرية، وذلك من خلال الشراكات التي يعقدها البنك مع كبرى المؤسسات بالدولة، مثل شراكة البنك الناجحة مع الجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC)، بهدف دعم ريادة الأعمال في مصر من خلال إطلاق حاضنة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) تحت مظلة حاضنة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتعد تلك الحاضنة حلقة وصل بين قطاع البنوك

والخدمات المالية ومجال ريادة الأعمال لتشجيع الشركات الناشئة في عالم التكنولوجيا المالية، والتي من شأنها تشجيع المزيد من الشركات الناشئة الجديدة في هذا المجال، وتساهم تلك الشراكة في خلق فرص واعدة من شأنها زيادة إنتاجية تلك القطاعات غير المطروقة، وبالتالي دعم الشمول المالي في المجتمع المصري[١].

رابعاً- تحسين البيئة:

- يعتبر البنك سباق نسبياً في مسئولية تحسين البيئة فقد طبق برنامج بعنوان "البنك التجاري الدولي يحافظ على البيئة" سواء على مستوى المركز الرئيسى أو الفروع، بهدف تشجيع تبنى السلوك صديق البيئة من قبل العاملين به أولاً، ثم تشجيع العملاء على ذلك بوسائل مختلفة تهدف إلى الحفاظ على المياه والكهرباء والورق، بل وجميع المواد الاستهلاكية. هذا ويعمل البنك دائما على استخدام خامات العمل المختلفة من مواد مصنعه من مواد صديقة للبيئة.
- يعمل البنك بقوه على اطلاق العديد من المبادرات الخاصة بمبدأ الاستدامة (العمل لمصلحة الجيل الحالي والاجيال القادمة)، حيث يلتزم بتطبيق الممارسات صديقة البيئة دائماً في مختلف نشاطه المصرفي والاجتماعي.

خامساً- مجالات أخرى:

- **أخلاقيات العمل:** يشارك البنك في مسابقة أخلاقيات العمل، حيث تم وضع برنامج شامل لأخلاقيات العمل يتضمن أسس التعاون، قواعد الكفاءة، أسلوب معاملة العملاء. ويتم عمل برامج لتطوير وتدريب العاملين، لتحسين هذه المهارات ورفع الكفاءة الفنية وزيادة الانتاج، وتطوير مهارات قيادة وادارة الافراد واعداد كوادر جديدة ذات مواهب ابداعية مختلفة في المجال المصرفي.
- **خدمة العملاء:** أنشأ البنك ادارة تقوم بمراقبة مستوى جودة الخدمة التي يقدمها لعملائه في خدمة مصرفية متكاملة، تقوم هذه الادارة باعداد مؤشر عن درجة رضا العملاء.
- **مناهضة أوضع التمييز/ تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين:** ينهج البنك سياسة رشيدة في التعامل مع جميع العاملين دون تمييز حيث يقوم بمنح فرص متساوية من خلال ميثاق الشرف، يتضمن الافصاح، الشفافية، المساواه وحرية النقد والشكوى من تصرف ادارى محدد على مستوى المؤسسة كلها أو فرع معين.
- **الحوكمة:** يقوم البنك بتطبيق سياسات الحوكمة والتي تضمن بقوة استقلالية اداءه لاعماله في جميع المجالات ويتعدى ذلك إلى مجال المخاطر واتفاقاً مع النظام العام للبنك المركزي المصري.

---

[١] http://bnokalyoum.com/2019/07/29

- **مجابهة الفقر فى الريف المصرى:** شارك فى تقليل حدة الفقر ومواجهة الجوع من خلال التعاون مع مؤسسة Save بتقديم مبادرات كثيرة وتطبيق حلول مستدامة لمشاكل القرى الفقيرة من خلال اقامة مشروعات اقتصادية (الدخل)، أو بنية أساسية أو مواجهة المشكلات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة.

٣/٥/٢ تجربة بنك مصر[١]:

يعد بنك مصر رائد في مجال المسئولية المجتمعية بإعتبارها إحدى أهم المحاور الرئيسية التي يؤمن بها، وكذلك بإعتبارها أحد محاور تحقيق التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع والمشهرة تحت رقم ٢٠٠٧/٧٠٤٥ في العديد من الأنشطة والمبادرات ذات الطابع الاجتماعي التنموي، وتتضمن عدة مجالات كالصحة، التعليم، التكافل الاجتماعي والتنمية المجتمعية كمشروعات تنمية القرى المصرية الأكثر احتياجاً من خلال عدة محاور تنموية أهمها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للمساهمة في إيجاد فرص عمل للشباب والمرأة المعيلة، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وتطوير العشوائيات، وكل ما له علاقة بتنمية الإنسان.

ويعد بنك مصر من أكثر المؤسسات إدراكاً للمسؤوليات البيئية والإجتماعية وقواعد الحوكمة التي تقع على عاتق المؤسسة، وتتكامل مع معايير أدائها وإستدامة أعمالها، وهو أول بنك مصري مملوك للدولة يحصل على موافقة منظمة المعايير الدولية لتقارير الاستدامة (GRI) ويقوم بتقرير الأعمال بالتوافق مع مبادئ الاستدامة من خلال مراعاة الحوكمة وحقوق الانسان، ومكافحة الفساد، والمشاركة المجتمعية، مع مراعاة معايير السلامة البيئية، هذا كما يتوافق البنك مع معايير الأمم المتحدة UN Global Compact للمواطنة (المسئولية المجتمعية للمؤسسات).

وقد حاز بنك مصر على عدة جوائز عالمية في مجال المسئولية المجتمعية منها، جائزة أفضل بنك في المسئولية المجتمعية– مصر ٢٠١٨" من مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك البريطانية، وجائزة "أفضل بنك في المسئولية المجتمعية – مصر" من مجلة إنترناشيونال بيزنس لعامي ٢٠١٨، ٢٠١٩.

كما قام البنك بإنفاق ما يتجاوز ٧٠٠ مليون جنيه في مجال التنمية المجتمعية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، ومن ابرز مجالات المساهمة مايلى:

أولاً– الصحة:

- دعم مستشفى شفاء الأورمان بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه من خلال تبني المرحلة الثالثة من المستشفى تحت اسم مبنى بنك مصر.

[١] https://banquemisr.com/ar/about-us/csr

- دعم العديد من المستشفيات الجامعية منها مستشفيات: جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة أسيوط، جامعة الزقازيق، جامعة المنصورة، وكذلك دعم معهد جنوب مصر للأورام.
- دعم مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض القلب، وخدمة القوافل الطبية في العديد من القرى كما قام بنك مصر بالمشاركة في دعم مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي لمكافحة مسببات العمى بمبلغ ٨٠ مليون جنيه، وذلك من خلال دعمه لمشروع "نور حياة" الذي يقوم بتنفيذه صندوق تحيا مصر، وذلك انطلاقاً من حرص بنك مصر على حق كل مواطن في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة.

ثانياً- التعليم:

- تمويل إنشاء مبنى مدينة زويل "بنك مصر للخدمات الطلابية" وهو المكان المسئول عن تفعيل كل الدراسات الإستراتيجية، ويمثل المبنى طفرة حقيقية فيما يتعلق بالإرشاد المهني والتدريب من خلال إرشاد الطلبة لسوق العمل والعمل على دعمهم بتلك المتطلبات ومساعدتهم في إختيار مواد الدراسة حسب ميولهم ورغباتهم، بالإضافة إلى توفير التدريب بكبرى الشركات داخل مصر وخارجها.
- دعم جامعة النيل من خلال تمكين رواد الأعمال للابتكار وتطوير المنتجات من خلال انشاء وحدة للتصميم، وكذلك منح طلابية في جميع التخصصات لطلاب الجامعة.

ثالثاً- التنمية المجتمعية:

- قام بنك مصر ومؤسسته لتنمية المجتمع بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الداخلية لتقديم مساعدات لأسر المسجونين والمفرج عنهم، وذلك في إطار مبادرة كلنا واحد، بهدف دعم المفرج عنهم من السجون وأسرهم وذوي الإحتياجات الخاصة، وذلك عن طريق مدهم بالمساعدات العينية والأجهزة التعويضية.
- إعادة تأهيل ودمج المسجونين المفرج عنهم من السجون لتحويلهم إلي عناصر منتجة في المجتمع بدلاً من تركهم وإهمالهم مما يعيدهم إلى الجريمة، من خلال تفعيل الشراكة مع المنظمات والمؤسسات المدنية والوطنية، لدعم جهود التنمية في مصر.

٤/٥/٢ تجربة شركة مصر للتأمين[١]

أنشئت شركة مصر للتأمين عام ١٩٣٤، وتقوم الشركة بدور اقتصادي متميز ذو هيكل إنتاجي خدمي متنوع فى مجال التأمين، ويغطى جميع قطاعات النشاط الاقتصادى المصرى. وتتعدد

[١] https:/www.misrins.com.eg/ar

أدوار مساهمة شركة مصر للتأمين فى المجالات الاقتصادية المختلفة إلى القيام بأدوار اجتماعية كثيرة وهو ما جعلها تسبق كثير من الشركات المصرية الكبيرة للقيام بمشروعات وبرامج تنموية كثيرة.

تعتبر مصر للتأمين أن المسئولية الاجتماعية أحد أهم جوانب الاستثمار طويل الأجل، الذى يؤدى إلى زيادة عوائدها المالية ويرفع من وضعها المالى والاقتصادى ويحقق ثقة المجتمع فى مشروعاتها المختلفة. **وتوجه الشركة اهتمامها بالمسئولية الاجتماعية فى مجالين أساسيين: مجال حقوق الانسان ومجال التنمية (تنمية المجتمع المحلى).**

أولاً– المسئولية الاجتماعية لشركة مصر للتأمين فى مجال حقوق الانسان:

تقوم شركة مصر للتأمين بمسؤولياتها تجاه حقوق الانسان للعاملين بالشركة أو المتعاملين معها، وكذلك للبيئة المحيطة بأعمالها على النحو التالى:

- **تقوم الشركة بتطبيق مبادئ وأسس العمل الاجتماعى على العاملين بها، حيث تعتبرهم ذخيرتها التى تحقق بهم أعمالها، بل أرباحها عن أنشطتها المختلفة. فيما يلى بعض ما تقوم به من مسئولية اجتماعية تجاه العاملين فى إطار التزامها بمبادئ الاتفاق العالمى للأمم المتحدة بشأن العمل:**

- **تحقيق المساواة بين العاملين (مبدأ العدالة)، من خلال:** تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع فى الترقيات، حيث تتم الترقيات بالاقدمية، وتستخدم الشركة أسلوب الحوافز بترقية المتميزين بالاختيار طبقاً لمعيار الكفاءة لزيادة ثقتهم بأنفسهم وزيادة عطائهم للشركة.
- **احترام دور المرأة وحقها فى العمل دون تمييز:** تتبوأ المرأة فى مصر للتأمين أعلى المناصب، والعمل فى جميع الأنشطة بالشركة.
- **تأكيد الحقوق السياسية للعاملين:** تقوم الشركة بالمساهمة فى تكوين النقابات الخاصة بالعاملين، وكذا تمثيل العاملين فى مجلس الادارة، وهو ما يتيح لهم المشاركة بحرية فى القرارات.
- **الدعم المستمر لقيام العاملين بالأنشطة الاجتماعية:** تنفذ الشركة برنامج سنوى للرحلات، وقضاء الاجازات الصيفية بالمصايف المصرية المختلفة.
- **دعم قوى لبرنامج الرعاية الصحية للعاملين وأسرهم:** من خلال برنامج قوى لصرف الأدوية بالمجان، وتقديم تخفيضات كبيرة على العلاج والعمليات والاقامه بالمستشفيات للعاملين وأسرهم.
- **توفير جميع الخدمات/ الأنشطة الانتاجية التأمينية للعاملين:** من خلال التأمين على الحياه مجانا لجميع العاملين وأسرهم وتشمل وثيقة حماية الأسرة ووثيقة حماية المسكن.

ثانياً- المسئولية الاجتماعية لشركة مصر للتأمين للمتعاملين مع الشركة (العملاء):

تتعامل شركة مصر للتأمين مع فئات عديدة من العملاء /المتعاملين، منهم المواطن العادى المؤمن (أصحاب وثائق التأمين المختلفة) وكذا الشركات بأنواعها المختلفة سواء صغيرة أو كبيرة الحجم تعمل فى الصناعة والتجارة والمقاولات والزراعة، وتختلف من ناحية معيار الملكية سواء شركات فردية تضامن أو توصية أو ذات مسئولية محدودة أو شركات مساهمة. هذا وتشمل وثائق التأمين هيكل متنوع يخدم جميع الاحتياجات التى تمثل مخاطر سواء تأمينات حياه أو حوادث وسواء على الافراد أو الأصول الثابتة أو البضائع بل وعلى الاماكن ... الخ. وتمثل المخاطر السرقة – الاختلاس – الحرائق – الانهيارات سواء بسبب الحروب أو الطبيعة... الخ. ويمتد التأمين من المخاطر لارواح الملاك أصحاب تلك الشركات. تقدم الشركة لهؤلاء المتعاملين خدمات أساسية (تعويضات)، وكذلك خدمات إضافية غير مباشرة توفر لهم أعمال ترفع من معنوياتهم وطمأنيناتهم على أعمالهم والامان والاحساس بالاستقرار فى العمل. هذا وتقدم هذه الخدمات الاضافية بشروط ميسرة وعلى فترات مناسبة لهم وللأنشطة التى يقومون بها. كما تقدم نصائح لهذه الشركات دون مقابل لمساعدتهم فى الحفاظ على الأصول والموارد بل وعملاء تلك الشركات مساهمة فى تعظيم عوائدهم المالية.

ثالثاً- المسئولية الاجتماعية لشركة مصر للتأمين فى المجتمع المحلى:

تساهم شركة مصر للتأمين فى ٢٣٢ شركة مصرية [*] تعمل فى جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة فى الاقتصاد المصرى. هذا وتعتبر شركة مصر للتأمين من أوائل الشركات فى مصر التى تتبنى الاتفاق العالمى للأمم المتحدة لدعم القيم الانسانية لحقوق الانسان وحقوق العمل وحقوق البيئة ومكافحة الفساد. وتعمل شركة مصر للتأمين منذ انشائها فى خدمة المجتمع المصرى اقتصادياً. وتؤمن الشركة بأن مسئولياتها تجاه مبدأ المسئولية الاجتماعية أنها استثمارات طويلة الأجل تنعكس بمرور الزمن على الشركة فى صورة عوائد مالية لها وتقدم اقتصادى على المجتمع المصرى. شركة مصر للتأمين أعلنت عام ٢٠١٤ عن استراتيجية ذات " أهداف محددة تعمل من خلالها لتحقيق التنمية ورفع مستوى المجتمع ككل والحفاظ على موارده، وحماية البيئة"[١]. ان هدف تحسين البيئة هدف واضح وصريح ويتم دون أى اعلام بل تشاهده فى الميادين والحدائق التى تقوم بها الشركة. هذا وتتمثل برامج ومشروعات الشركة حسب المسئولية الاجتماعية للمجتمعات المحلية فى الآتى:

---

[*] تعمل مصر للتأمين أيضا فى ٤ دول عربية هى الاردن والبحرين – لبنان – نيجيريا. انظر، مصر للتأمين عام ٢٠١٤، الشركات التى تساهم فيها مصر للتأمين، كلمة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب، ٢٠١٤.

[١] شركة مصر للتأمين، المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع، صـ ١/١، **مرجع سبق ذكره.**

- **محور تنمية البيئة:** تقوم الشركة بعدة مشروعات لتطوير الشكل الحضارى للمدن المصرية عن طريق: مشروع تشجير الطرق وانشاء نافورات المياه فى ميادين الكثير من المحافظات.
- **محور الرعاية التربوية/ التعليم والتدريب والبحث العلمى:** انشاء معمل كمبيوتر بالشركة يخدم العاملين والعملاء وانشاء مدرج كبير بكلية التجارة فى بجامعتى القاهرة وعين شمس.
- **محور الاسكان:** تمويل مشروع الاسكان لمحدودي الدخل، والمساهمة مع البنوك المصرية التى تمنح قروض الاسكان لمحدودى الدخل وقروض صغار المستثمرين والمساهمة فى العديد من المشروعات الخيرية التى تهدف الى تنمية المجتمعات المحلية.

٦/٢ آثار تطبيق مبادرة المسئولية الاجتماعية للشركات فى مصر:

مازالت المسئولية الاجتماعية مجرد مبادرة بمعنى أنها لم تصل الى مرحلة التشريع الحاكم المنظم ذو قوة ملزمة تأخذ الشكل المؤسسى النظامى المستمر كشكل من أشكال النظام العام. هذا ليس بالحديث عن الأعمال الخيرية مهما كانت قيمتها كبيرة أو صغيرة، فالمسئولية الاجتماعية للنظام الخاص/ الشركات هى مسئولية دعم الاقتصاد الوطنى كله بداية من إقتصاد اقليم موطن الشركة المحلى. دعم الاقتصاد فى هذه المرحلة هو القيام بالتنمية المستدامة يداً بيد مع الحكومة ترابطاً وتكاملاً فى رفع مستوى معيشة المواطن المصرى.

المرحلة التى مرت بها المبادرة سواء على مستوى الدولة أو مستوى مصر تذكر بأنها طيبه ولكنها لم تحقق بعد المستهدف منها وهو كثير. هدف التنمية وخاصة المستدامة، بل وعلى المستوى المحلى عمل شاق كبير يستدعى استثارة جهد كل مواطن، فما بال الشركات المؤسسات المنظمة التى كثير منها يعتبر أعمدة اقتصادية مثل شركات الحديد والصلب والبترول والغاز والبنوك، والمجتمع المدنى القوى مكملاً للقطاع الخاص.

فيما يلى بعض جهود آثار مبادرة المسئولية الاجتماعية فى مصر:

- جانب **الرعاية Sponsorship** يبدو أنه أقوى المجالات التى تساهم بها الشركات تحت بند المسئولية الاجتماعية. هذا الجانب يمثل عنصر جذب للشركات من حيث التعريف بها/ الشهرة وزيادة الطلب، بل ويوفر مظلة للشركة فى علاقتها باعضاء الشراكة فى التنمية والمسئولية. هذا ويأخذ جانب الرعاية عدة أشكال بعضها يعود على المحليات وخاصة رعاية الموهوبين من الشباب المتفوقون فى العلم والرياضة والثقافة.
- جانب **الأعمال الخيرية** هو فى المرتبة الثانية كأثر من آثار المسئولية الاجتماعية، وهو يرتفع كثيراً فى المواسم الدينية، والمناسبات مثل يوم اليتيم – حملات الرعاية الصحية – الاحداث التى تمثل شدة أو شبه كارثه، وتحظى مؤسسات الرعاية الصحية بأكبر قسط من الأعمال

الخيرية – التبرعات، وجانب التنمية فيها واضح فى الامراض الخطيرة. هذا ورغم قيادة الحكومة بهذا العمل ومتابعة جيدة من المجتمع المدنى، فان الجهد لايزال مطلوب نظراً لبعد المسافة بين المحافظات المصرية والمدن التى يتوفر بها المؤسسات الصحية. الرجاء قد يقع ان شاء على التأمين الصحى الشامل، وينتقل العمل الخيرى الى الكثافة فى مجال التعليم الذى يحتاج لجهد مثل ما يبذل فى مجال الصحة.

- جانب **العمل** بصفة عامة، العاملين وأسرهم، وهو اليوم يتمتع بقدر كبير من الرعاية الرسمية/ الرئاسة، وكان لدخول الشركات الأجنبية فى السوق المصرى جانب من الاستقرار سواء فى الاجور أو الحوافز بل والانتاجية والالتزام، والصحة المهنية. لقد تعدى جانب المسئولية الاجتماعية ليصل الى تنمية البيئة فى شكل الانتاج الاخضر مثل المصانع الخضراء والوظائف الخضراء وهى جوانب تنمية عالية المقام. المطلوب الزيادة فالذى تم قليل ان لم يكن قليل جداً.
- جانب **التنمية المحلية**، أهم جوانب الموضوع/ المسئولية الاجتماعية، بداية طيبه من جانبين من القطاع الخاص، الجانب الاول الشركات الكبيرة – ذات الشهرة العالمية، والجانب الثانى الشركات العملاقة فى المدن الجديدة. هذه المؤسسات هى الأكثر ايمانا بالمسئولية الاجتماعية فى اقليم الشركة أو موقع توطنها ايمانا منها بحق العماله وأسرها من المنطقة، وهو ما يسهل لها عملها فى نقل منتجاتها الى الأسواق وزيادة المبيعات وفى نفس الوقت الشهرة العالمية. يبقى الدور على الشركات من الفئة الثانية – الاقل حجماً سواء بمعيار رأس المال أو عدد العمال أو حجم موقع الانتاج وهذه الفئة هى الفئة التى يقع عليها العبء الأكبر فى أداء المسئولية الاجتماعية تجاه التنمية المحلية، اذ أن سوقها يتركز فى المحليات، وهى تحقق أرباح وفيرة من هذه المحليات وهم يستحقون منها رعاية أكبر لحل مشاكلهم وتنمية مجتمعاتهم.
- هناك آثار جيدة كثيرة ولكنها صغيرة الحجم فى أداء المسئولية الاجتماعية، واجب تنميتها من جانب الشركات ضرورة لأنها لو تم تأديتها بشكل منظم ومتكامل مع بقية الشركاء يظهر آثارها كبيرة أمام المواطن المحلى.

الفصل الثالث

بعض التجارب الإقليمية والعالمية والمحلية في المسئولية الاجتماعية

١/٣ تمهيد:

أتضح من دراسة المسئولية الاجتماعية للشركات بالفصل السابق أن مفهوم المسئولية الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الغربية جاء استجابة لرغبة من الشركات في تحسين صورتها التسويقية وتعزيز ولاء عملائها وتطوير البيئة المحلية والحصول على الدعم والتسهيلات الحكومية واعفائها من الضرائب، وقد برزت أهمية المسئولية الاجتماعية في السنوات الأخيرة عندما أصبح تعزيز تنافسية محور اهتمام الحكومة لتلبية اهداف استراتيجية التنمية المستدامة.

كما تبين من الدراسة أن جهود المسئولية الاجتماعية لم تصل إلى مرحلة التشريع الحاكم المنظم ذو قوة ملزمة تأخذ الشكل المؤسسى النظامى المستمر كشكل من أشكال النظام العام، وأن الجانب الكبر منها يركز على جانب الرعاية Sponsorship باعتباره أقوى المجالات التى تساهم بها الشركات. وقد بدأت المسئولية الاجتماعية للشركات تتوسّع أكثر فأكثر في المنطقة العربية خلال السنوات الماضية. وقد طوّرت الكثير من الشركات في العالم العربي برامج تُعنى بالمسئولية الاجتماعية للشركات.

وتظهر نتائج استطلاع رأي أجراه موقع "بيت كوم" شارك في الاستطلاع حوالى ١٠.٧٥ ألف شخص من الإمارات، السعودية، الكويت، قطر، عُمان، البحرين، لبنان، سوريا، الأردن، الجزائر، مصر، المغرب وتونس، ومن أبرز ما ورد في الدارسة[١]:

- ٩٠% من المهنيين يرون في مبادرات المسئولية الاجتماعية مسئولية أخلاقية تقع على عاتق الشركات.
- ٨٣% من المهنيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتقدون أن أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات لديها تأثير إيجابي .
- عبر ٧٣% من المهنيين عن رغبتهم بتخصيص الوقت والجهد للقيام بالأعمال الخيرية، في حين يفضل ٢٧% منهم التبرع بالمال.
- ٩٥% من المهنيين يرون أنه من المهم أن تتمتع شركاتهم بالمسئولية الاجتماعية.
- أفاد ٨٨% من المهنيين بأنهم يفضلون المنتجات والخدمات التي توفرها شركات مسؤولة اجتماعياً.

[١] http://www.bayt.com/ar/research-report-18062.

وتشير دراسة لشركة "بيت" عام ٢٠١٣ [١] أن الأنشطة الأكثر شيوعا من قبل الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA والمرتبطة بالمسئولية الاجتماعية للشركات تتركز في مجالات: الغذاء والسكن والملابس للفقراء بنسبة ٢٥%، العمل مع الأيتام والأطفال المحرومين بنسبة ١٣ %، ومجال الصحة والتعليم والبيئة بنسبة ٦٢ % .

وفى هذا السياق يهدف هذا الجزء إلى الدراسة إلى التعرف على تجارب المسئولية الاجتماعية للشركات المحلية والإقليمية والعالمية بشأن الدور الذي تستطيع كل من الحكومة والقطاع الخاص لتشجع مساهمة الشركات في برامج المسئولية الاجتماعية، واستخلاص الدروس المستفادة.

٢/٣ بعض التجارب الدولية فى المسئولية الاجتماعية:

١/٢/٣ تجربة بنجلاديش(بنك الفقراء):

- قام البروفيسور محمد يونس بتأسيس بنك "جرامين" اى بنك الفقراء أو بنك القرية باللغة البنغالية عام ١٩٧٦ في قرية جوبرا وتحول إلى بنك رسمي عام ١٩٨٣، وهو يعد من التجارب الاجتماعية المتميزة، ليكون بذلك أول مصرف في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط، في صورة قروض بدون ضمانات مالية؛ ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرّة للدخل، وذلك تأسيسًا على الضمان الجماعي المنتظم في صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد، ومراكز مكونة من ست إلى ثماني مجموعات.
- يمتلك الفقراء نحو ٩٤% من أسهم البنك وتمتلك الحكومة نسبة ٦%، وهو بنك لا يتطلب الحصول على ضمانات إضافية نظير ما يقدمه من قروض صغيرة إلى الفقراء لتأسيس مشاريعهم الخاصة، ولكن تبقى المسئولية على عاتق المقترض وتنحصر مسئولية البنك في مراقبة أداء المقترضين حتى يتمكنوا من السداد.
- **يتميز مصرف جيرمين بعدد من السمات التي تميزه عن غيره هى** [٢]:

- **السمة الأولى:** مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية، فهو مصرف ذو رأسمال يقارب ١٢.٥ مليون دولار، يقوم باستثمارها في إقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية الفردية، ولتمويل مستويات مختلفة ومتصاعدة من الاستثمارات المشتركة، بداية بمستوى المجموعة وانتهاء باستثمار المصرف في عدد من المؤسسات على المستوى القومي.
  - أما الأهداف الاجتماعية فتتضح من الفئات المستهدفة فالمصرف يتعامل فقط مع فئة أفقر الفقراء: Poorest of the poor التي وضع لها محددان اثنان، هما:

---

[١] مبادرات "المسئولية الاجتماعية للشركات" من شركات الشرق الأوسط – عام ٢٠١٣ ، موقع بيت

[٢] مجدى سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنجلاديش، اكتوبر ٢٠١٩، https://www.argaam.com/ar

- أن يكونوا Landless أي لا يمتلكون أراضي زراعية كحد أدنى، أو تقل حيازتهم عن نصف فدان من الأرض كحد أقصى. وأن يكونوا Assetless أي أن قيمة ما لديهم من ممتلكات لو بيعت لما اشتري بقيمتها فدان واحد. وهذا الأمر مناقض تماما لسياسة سائر البنوك التي لا تتعامل مع الفقراء، لأنهم لا يملكون الضمانات المالية التي تشترطها البنوك عادة.

- **السمة الثانية: مكافحة الفقر** من خلال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للفقراء، مما يسهم فى دمج الفقراء في المجتمع.
- **السمة الثالثة: ساهم فى تمكين المرأة اقتصاديًا**؛ من خلال دمجها في قوة العمل حيث تصل نسبة النساء من عدد عملاء المصرف إلى ٩٤ %.
- **السمة الرابعة: تجربة إبداعية** ساهمت في غرس الرؤية النقدية للعاملين للتجديد الدائم في إجراءات المصرف، وايجاد مناخ ملائم للإبداع وحرية تطبيق الأفكار الجديدة بدون أي معوقات.
- **السمة الخامسة: تجربة مؤسسية** قائمة المشاركة فى صنع القرار وهو ما يزيل الكثير من التوتر وسوء الفهم في المؤسسة.
- **السمة السادسة: تجربة تنموية** متميزة ساهمت فى الارتقاء بمستوى حياة حوالى ٥٠% من السكان الأشد فقرا، حيث بلغ عدد المقترضين من المصرف أكثر من ٢ مليون مقترض مقسمين على ١٠٧٩ فرعًا تعمل في أكثر من ٣٦ ألف قرية حصلوا على أكثر من ١٩٦١ مليون دولار قروض، مما أسهم في تحسين نوعية الحياة اجتماعيا واقتصاديا وعمرانياً.

- **تعتبر تجربة بنك الفقراء جيدة في مجال المسئولية الاجتماعية للأسباب التالية:**[١]

- يعتبر البنك مشروع اقتصادى ذو اهداف اجتماعية بشكل كامل للمساهمة في تنمية المجتمع بشكل مستدام
- الفئات المستهدفة هي فئة أفقر الفقراء لا يمتلكون أى أصول وتقل حيازتهم عن نصف فدان من الأراضي الزرتعية
- يتعامل البنك مع عملاء المصرف المقترضين من افقر الفقراء ويمتلكون ٩٤% من اسهم المصرف وهما أعضاء في مجلس إدارة المصرف
- يتصرف البنك تحت مظلة قيم انسانية سامية
- التركيز على قضايا الفقر
- التركيز على النساء كقوة عاملة والتي تمثل ٩٧% من عملاء المصرف
- الابداع في تجربة البنك منذ التأسيس من حيث أسلوب معالجته لقضايا الفقر

[١] يوسف الفكى عبد الكريم، تجربة مصرف الفقراء، ورقة عمل مقدمة الى الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالميين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب– جدة ، يوليو ٢٠٠٦

٢/٢/٣ بعض التجارب بالولايات المتحدة الامريكية:

أولاً- مؤسسة بيل وماليندا جيتس:

- تعد مؤسسة بيل وميلندا جيتس، أكبر مؤسسة خيرية غير ربحية فى العالم وتقع فى مدينة سياتل بواشنطن، وقد تم تأسيسها عام ٢٠٠٠، وتصل قيمة أصولها إلى ٤٦.٨ مليار دولار، وتركز على قضايا التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والفقر، وقد تبرعت بـ٥٠.١ مليار دولار على هيئة منح، ومن أهم مبادرات المؤسسة تقديم خدمات منع الحمل إلى أكثر من ١٢٠ مليون امرأة أكثر احتياجاً، كذلك الوقاية من ٢٦٤ مليون مرض من خلال التطعيمات والقضاء على شلل الأطفال بنهاية عام ٢٠٢٠ [١].
- وقد تبنت المؤسسة انشاء العديد من المشروعات لعلاج المرضي وتطعيم الأطفال والمحتاجين غير القادرين مما شجع حوالي احدى عشر ملياردير أمريكي على التبرع بنصف ثروتهم لمؤسسة بيل وماليندا جيتس
- تؤكد التقارير الصادرة من منظمة اوكسفام البريطانية الى التأثير الإيجابي لمؤسسة بيل وماليندا على المجتمعات الفقيرة في قارة افريقيا لتحسين مستوى الفقراء ومحاربة الامراض الوبائية وخاصة في سوريا خلال السنوات الأخيرة من خلال تبنى برامج محددة لمتابعة ومراقبة الأوبئة.

ثانياً- شركة انتل:

شركة انتل هي من أكبر الشركات ذات العلامة التجارية الرائدة في مجال التكنولوجيا، وقد تأسست عام ١٩٦٨، وقد تمتعت بنمو سريع جدا خلال السنوات الأخيرة. وقد زاد تركيز الشركة على المسئولية الاجتماعية والاستدامة خلال العقد الماضي مما أدى إلى وصولها للمركز الثانى في قائمة أفضل ١٠٠ شركة تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية لعام ٢٠١٩ الصادر عن مجلة المسئولية الاجتماعية للشركات[٢]، وقد أسهم ذلك في خفض التكاليف التشغيلية، وخلق صورة مسؤولة، والتقليل إلى أدنى حد من التأثيرات البيئية، حيث تلتزم الشركة بالعمل بشفافية وتعمل أيضًا على تطوير علاقات موثوقة مع جميع أصحاب المصلحة، كما تمكن موظفيها من رد الإعانات إلى المجتمعات التي تعمل فيها.

وقد أسفرت هذه الجهود عن حصول الشركة على أكثر من ٨٠ جائزة دولية عن تلك الأنشطة ومن أبرزها[٣]:

---

[١] Bill & Melinda Gates Foundation - www.gatesfoundation.org

[٢] Announcing CR Magazine's 100 Best Corporate Citizens of 2019, See: https//:www.forbes.com/sites

[٣] Corporate Social Responsibility (CSR & (Sustainability at Intel, see: "https://notesmatic.com/2019/06/corporate-social-responsibility-csr-sustainability>

- تستثمر الشركة في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، حيث توفر وظائف عالية المهارة وعالية الأجر في مواقع إنتل في جميع أنحاء العالم.
- يؤثر إنفاقها على أنشطة البحث والتطوير في مجال البحث والتطوير، وأنشطة المصادر، والإنفاق الاستهلاكي من قبل العاملين، وإيرادات الضرائب على الاقتصادات المحلية. ولتحفيز النمو الاقتصادي والابتكار.
- تقوم الشركة أيضاً باستثمارات كبيرة وتوفر الريادة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تعمل الشركة مع الحكومات والمنظمات والصناعات على مستوى العالم للدعوة إلى وضع سياسات تشجع الأفكار الجديدة، وتعزز التجارة العادلة، وتحمي الموارد.
- تبذل الشركة جهوداً لتثقيف المرشحين السياسيين حول الآثار المحتملة لقرارات السياسة العامة على أعمالها، ودعم المرشحين الذين يشغلون مناصب تتسق مع أهداف أعمالها مالياً. وتساعدها عضوية رابطاتها التجارية على التعاون مع الشركات والمجموعات الأخرى لمعالجة قضايا السياسة العامة الرئيسية. في عام ٢٠١٨، زادت شركة إنتل نفقاتها في الضغط إلى ٤ ملايين دولار مقارنة بـ ٣.٧ مليون دولار في عام ٢٠١٧.
- تعمل الشركة على تمكين الأشخاص من خلال التعليم، وقد بدأت عدة مبادرات اجتماعية تهدف إلى إشراك أصحاب المصلحة الخارجيين وتعزيز مصالح موظفيها.
- تعمل الشركة من خلال برنامج Intel 'She Will Connect'، والذى يهدف إلى تمكين الملايين من النساء في جميع أنحاء العالم بالتعاون والشراكة مع العديد من الشركاء المحليين والعالميين لتوفير تدريب ملايين النساء على المهارات التكنولوجية. كما تهدف الشركة إلى الوصول إلى أكثر من ٥ ملايين امرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠٢٠.
- ساهم موظفو الشركة بأكثر من ١٠ ملايين ساعة من العمل التطوعي لخدمة مجتمعاتهم المحلية خلال السنوات العشر الماضية.
- في عام ٢٠١٨، وضعت الشركة هدفًا طموحًا يتمثل في تبرع أكثر من ٥٠ ألف موظف بأكثر من مليون ساعة للعمل التطوعي. ومع ذلك، فقد بتجاوز الهدف إلى نحو ٦٨ ألف موظف يتبرعون بأكثر من ١.٥ مليون ساعة للعمل التطوعي.
- شارك موظفو الشركة بخبراتهم ومهاراتهم من خلال مبادرات التدريب التكنولوجي.
- قامت الشركة بإشراك وإشراك مورديها في مبادرات المسئولية الاجتماعية والاستدامة الخاصة بالشركة.

ثالثاً– شركة مايكروسوفت

شركة مايكروسوفت شركة متعددة الجنسيات من كبرى شركات البرمجيات في العالم، وقد احتلت المرتبة السادسة في قائمة أفضل ١٠٠ شركة تمارس أنشطة المسئولية الاجتماعية على مستوى العالم ٢٠١٩، بالمقارنة بالمركز ٢٢ عام ٢٠١١ [١]، يبلغ عائدها السنوي نحو ٨٥ مليار دولار ويعمل بها ١١٤ ألف موظف، تقوم بتشجيع الموظفين على العمل التطوعي لخدمة المجتمع بأجر مدفوع [٢].

وتحت شعار " **تأثير حقيقي من أجل غد أفضل**" تلتزم مايكروسوفت بالعمل الدائم على الوفاء بمسؤولياتها العامة والتي تخدم احتياجات الناس في المجتمعات من جميع أنحاء العالم. ومع تزايد نمو الشركة وسعت مايكروسوفت هذا الالتزام إلى ما هو أبعد من المنتجات والخدمات الخاصة بها، من خلال العديد من المبادرات و التشبيك مع الشركاء، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات غير الربحية وغيرها من المنظمات. من أهم هذه المبادرات ما يلي[٣]:

- **مبادرة مرحباً بالعطاء** Hooray for Giving: تعمل مايكروسوفت على تشجيع الموظفين لديها على العمل التطوعي في خدمة المجتمع، من خلال منح الموظفين الذين يرغبون في الاشتراك بالعمل التطوعي وقت مدفوع الأجر، وإتاحة فرص للموظفين للاشتراك في فريق العمل التطوعي في الشركة، واستخدام موارد وأدوات الشركة في العمل التطوعي، ويشارك فى هذه المبادرة أكثر من ٣٥ ألف موظف (٦٥٪ من إجمالي القوى العاملة الأميركية في مايكروسوفت). وقد بلغت قيمة تبرعاتهم خلال ٣٠ حملة تم إطلاقها منذ عام ١٩٨٣ حتى الآن حوالي مليار دولار، وجهت إلى أكثر من ٣١ ألف من المنظمات غير الربحية في جميع أنحاء العالم.
- **مبادرة تشغيل الشباب:** مبادرة عالمية تهدف لخلق الفرص أمام ٣٠٠ مليون شاب حول العالم على مدي ثلاث سنوات، من خلال ٣٠ برنامجا وشراكات مع ١٨٦ من المنظمات غير الربحية التي تخدم الشباب، ساهمت خلال العام الأول فى ايجاد أكثر من ١٠٣ مليون فرصة عمل جديدة للشباب في أكثر من ١٠٠ بلد في جميع أنحاء العالم.

---

[١] Announcing CR Magazine's 100 Best Corporate Citizens of 2019, See: https//:www.forbes.com/sites

[٢] Microsoft (2010), "2010 Corporate Citizenship Report", http://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/reporting https://www.microsoft.com/en-us/corporate-responsibility

[٣] http://www.studymode.com/essays/Corporate-Social-Responsibility-Globalization-670060.html https://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/serving-communities/employee-giving

وقد اسهمت هذه المبادرة فى اتاحة العديد من الخدمات من بينها:

- منح الشباب موقع دولي مخصص للمنح فائقة الصغر، والذي يعمل على جمع المنح والمساهمات للمؤسسات غير الربحية التي تعمل على قضايا الشباب في أنحاء العالم.
- مساحة على الإنترنت يمكن من خلالها للجميع الوصول إلى جميع الخدمات والبرامج والموارد المقدمة للشباب والتي توفرها مايكروسوفت وشركائها من المنظمات غير الربحية.
- مبادرة خيرية يمكن الشباب من التعاون والابتكار على الانترنت، ودعم بعضهم البعض في استخدام التكنولوجيا لتحقيق الفارق لمجتمعاتهم.
- تضم مجموعة واسعة من البرامج العالمية التي تدعم الشباب بإمكانيات الوصول للتكنولوجيا، والحصول على تعليم أفضل وإلهام الشباب لتخيل الفرص التي يمكنها أن تطلق كامل قدراتهم.

رابعاً– شركة كولجيت–بالموليف:

احدى الشركات الرائدة في مجال إنتاج منتجات العناية بالفم والعناية الشخصية، وقد احتلت الشركة المرتبة ٣٤ ضمن قائمة أفضل ١٠٠ شركة حول العالم تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية لعام ٢٠١٩ الصادرة عن مجلة المسئولية الاجتماعية للشركات[١]، وقد أسفرت جهودها فى المسئولية الاجتماعية عن التالى [٢]:

- المشاركة في المشاريع التي من شأنها أن تعمل على تنمية المجتمع المحلي وتحقيق الرخاء له، وتتضمن المشروعات الخيرية، مساعدة الفقراء والمصابين والمشردين في وقت الكوارث والأزمات بتلك البلاد.
- ترعى الشركة برامج القراءة ومبادرات التدريب والمسابقات الرياضية وغير ذلك من الأنشطة الشبابية على مستوى العالم أجمع.
- تشجع الشركة العاملين بها على التطوع بجزء من وقتهم الخاص في الأعمال الخيرية التي تروق لهم.
- تقضي سياسة الشركة أن تتعاون مع الحكومات المحلية والوطنية في القضايا التي لها مساس بعمل الشركة، بهدف دعم أهداف عملها واحتياجاتها (حيث تبيع منتجاتها في أكثر من ٢٠٠ دولة).

---

[١] Announcing CR Magazine's 100 Best Corporate Citizens of 2019, See: https//:www.forbes.com/sites

[٢] https://www.colgate.com/Colgate/US/Corp, CSR & Sustainability at Intel, see: "https://notesmatic.com

- تعارض الشركة الاستخدام غير القانوني لعمالة الأطفال واستغلالهم وكافة الأشكال الأخرى لإساءة معاملة العمالة.
- تلتزم الشركة بمراعاة حقوق الإنسان العالمية، ولتحقيق ذلك تحرص دائمًا على التعامل مع شركاء يتبنون المعايير التالية:
  - توفير تكافؤ الفرص بين جميع الموظفين على كافة المستويات؛
  - توفير بيئة عمل آمنة وصحية تحمي صحة الإنسان وتحافظ على البيئة؛
  - دفع أجور للموظفين عادلة، وتعمل على إتاحة الفرصة لهم لتنمية مهاراتهم وقدراتهم؛
  - احترام حرية الموظفين المشروعة في تكوين الكيانات المتضامنة؛
  - التعاون مع الحكومات والمجتمعات التي لنا عمل معها على تحسين الأوضاع التعليمية والثقافية والاقتصادية لهذه المجتمعات وما يتعلق بتحقيق رفاهيتها.
- قدمت الشركة تبرعات نقدية وعينية تم توجيهها لبرنامج " ابتسامة مشرقة، مستقبل مشرق"، الذي استفاد منه حوالي ٦٥٠ مليون طفل وأسرهم في ٨٠ دولة على مستوى العالم، بهدف تعزيز الوعي حول صحة الفم، كما يقوم البرنامج بتعليم الأطفال العادات الصحية السليمة للحفاظ على صحة الفم[١].

خامساً- مجموعة كارفور[٢]:

تشتهر مجموعة كارفور العالمية بأنشطتها التجارية والصناعية في كثير من دول العالم، وتساهم في المسئولية الاجتماعية في العديد من المشروعات، من أهمها تطوير المدارس في تايلاند، دعم برنامج للتدريب المهني للشباب من ضواحي بوينس أيرس في الأرجنتين، إطلاق برنامج للرعاية المدرسية بعنوان" المدارس جزء من حياتنا" في كولومبيا بالتعاون مع مؤسسة اليونيسيف، تتقديم برعات لصالح ضحايا فيضانات تسونامي التي ضربت جنوب شرق آسيا، مساعدة المزارعين على تسويق الفلفل في مقاطعة سيشوان بالصين، تقديم مساعدات الطوارئ ومشاريع إعادة الاعمار في أعقاب زلزال سيشوان في الصين.

سادساً- شركة تايسون[٣]:

تعتبر شركة "تايسون فودز" واحدة من أكبر منتجي اللحوم والدواجن في العالم، وتساهم في إطعام المحتاجين والفقراء. قامت الشركة بتقييم برامجها الخيرية وقررت المساعدة في مكافحة الجوع

---

[١] أكاديمي سوري، دور المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل ، عرض تجارب بعض الشركات العالمية ، ٢٠١٢

[٢] Carrefour Foundation Annual Report, 2010, Special issue, 10 years of action, http://www.carrefour.com/cdc/foundation/the-carrefour-foundation

[٣] http://www.familybusinessarabia.com & Published in Tharawat Magazine, Issue 26, 2015

داخل الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٩، وأصبحت احدى الشركات الرائدة في مجال مكافحة الجوع في الولايات المتحدة بعد أن تبرعت بأكثر من ٧٦ مليون رطل من منتجاتها لصالح بنوك الطعام ووكالات الإغاثة في حالات الكوارث، كما أنّها أشركت موظفيها البالغ تعدادهم ١١٧ ألف موظف وبفعالية في برامج مكافحة الجوع، وتمكنت من خلال برامج جمع التبرعات والتوعية الداخلية من جمع ما يزيد عن ٣٥٠ ألف دولار أمريكي، فضلاً عن تأسيس تواجد لها عبر الشبكة العنكبوتية من خلال "وكالة تايسون لمكافحة الجوع"، التي تضم مدونة ومنصة فعّالة للتعريف بمبادرات مكافحة الجوع في المجتمعات المحلية داخل المدن الأمريكية، بالإضافة لإنشائها حساب على تويتر ويوتيوب للمساهمة في التوعية حول جهود الإغاثة ومكافحة الجوع.

سابعاً– شركة جوجل[١]:

هي مؤسسة امريكية متخصصة في مجال الاعلان المرتبط بخدمات البحث عبر الانترنت وإرسال رسائل الكترونية، وقد احتلت المركز الاول فى تقديم الخدمات الاجتماعية لتوفيرها بيئة جاذبة للعمل، وفى عام ٢٠٠٤ أنشأت شركة جوجل إدارة للنشاط الاجتماعي الخيري لخدمة المجتمع، وأطلقت عليه مؤسسة Google.org، برأس مال قدره مليار دولار ارتفع إلى ٢ مليار دولار، بهدف نشر الوعي بالتغيرات المناخية والصحة العامة العالمية والفقر على مستوى العالم. وكان من أول المشروعات لهذه المؤسسة تطوير سيارة تعمل بالطاقة الكهربائية، كما أعلنت الشركة على مشروع جديد يقبل أفكارًا ومقترحات تتعلق بكيفية مساعدة المجتمع، ثم يسمح لمستخدمي **محرك جوجل** بالتصويت على الأفكار التي تعجبهم منها.

٣/٢/٣ تجربة كوريا الجنوبية (شركة سامسونج):

تعتبر شركة سامسونج من أكبر الشركات في مجال الأجهزة الرقمية والالكترونية حول العالم، وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي في مصر وعلى المستوى العالمي:

- **على المستوى المحلى**: رصدت شركة سامسونج فى مصر ٣٥٠ الف دولار للمسئولية الاجتماعية فى مصر عام ٢٠١٩، وتأهيل ٨٨ معملاً ذكياً فى ٨٥ مدرسة لخدمة ٦٣ ألف طالب فى ٤ محافظات وهما محافظة القاهرة وبنى سويف وأسيوط وسوهاج، وتأهيل مدرسة للمكفوفين فى بنى سويف عام ٢٠١٩ من غرف ومرافق ومعامل وأجهزة لخدمة ١٢٠ طالباً من أصحاب الهمم[٢].

---

[١] https://research-methodology.net/google-corporate-social-responsibility-csr

تصدر Google تقريرًا بيئيًا يحتوي على تفاصيل برامج ومبادرات المسئولية الاجتماعية، متضمن الأجزاء البارزة من أداء الشركة في المسئولية الاجتماعية البيئية Google Environmental Report 2016.

[٢] www.samsung.com › About Samsung

- **على المستوى العالمي**[1]: أطلقت شركة سامسونج مجموعة مساهمات اجتماعية تهدف إلى تشجيع العامليين على المشاركة في خدمة المجتمع.
  - قدمت مساهمات واسعة للعديد من المتاحف والمعارض في كوريا والعديد من الدول الأخرى التي من بينها الولايات المتحدة وفرنسا، حيث يجمع تحف سامسونج للفنون الحديثة ويعرض الأعمال الفنية الحديثة من كوريا وخارجها في حين أن متحف سامسونج للأطفال في كوريا يدعو الأطفال للاستمتاع باكتشاف العالم الذي يعيشون فيه. كما تستضيف سامسونج مختلف الأحداث الثقافية والبرامج التي من شأنه تشجيع مواهبهم الفنية وتدعيمها [1][2].
  - دعم التعليم العلمي والتفكير الإبداعي ومساعدة أطفال الأسر محدودة الدخل من خلال دعم البنية التحتية للتعليم.
  - دعم لأولمبياد العلوم للشباب في كوريا، والتي تركز على المنافسات العلمية في مدارس التعليم ماقبل الجامعى، والأولمبياد الوطنية لإبداع الطلاب التي تهدف إلى تشجيع الابتكار بين طلاب التعليم ماقبل الجامعى.
  - التعاون السنوي مع جمعية حركة الأسرة صديقة البيئة لتنفيذ نموذج "المدرسة صديقة البيئة" لدعم الإدراك البيئي للأطفال وتمكنهم من اتخاذ خطوات عملية لحماية الأنظمة البيئية.

٣/٣ بعض التجارب الاقليمية فى المسئولية الاجتماعية:

١/٣/٣ تجربة دولة الأمارات العربية المتحدة:

يتم خلال هذا الجزء عرض لاهم تجارب المسئولية الاجتماعية لبعض المبادرات فى دولة الامارات العربية المتحدة، وتتضمن التالى:

أولاً- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية:

تعتبر مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية مؤسسة إنسانية تنموية مجتمعية، وتستهدف أكثر من ١٣٠ مليون فرد على مستوى العالم خلال السنوات الماضية، وتركز في برامجها بصفة خاصة على المنطقة العربية وبصفة عامة على الدول الافريقية والاسيوية، وتبدأ بتوفير الاحتياجات الأساسية من الخدمات الصحية، ومكافحة الفقر والأمية، ونشر الثقافة وتطوير التعليم، والعمل على تطوير جيل من القيادات العربية الشابة، ودعم الحوكمة الرشيدة في المنطقة، بالإضافة إلى توفير حاضنة للمبتكرين، والعلماء، والباحثين العرب.

وقد أُطلقت مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية في العام ٢٠١٥، لتغطي مختلف

---

[1] محمد فلاق، المسئولية الاجتماعية للشركات، نماذج عالمية ، مصدر سبق ذكره

[2] http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/citizenship/ourcitizenshipfocus.html

القطاعات الإنسانية والمجتمعية والتنموية، مع التركيز على الدول الفقيرة والفئات المحتاجة والمحرومة في المجتمعات الفقيرة، لتحقيق الأهداف التالية [١]:

- تعزيز ثقافة الأمل ومكافحة اليأس والسلبية واحتضان دعاة التغيير الإيجابي في الوطن العربي وتمكينهم وتبنّي مبادراتهم ومشاريعهم ومساعدتهم على تغيير واقع بيئاتهم إلى الأفضل بما يجعلهم عنصراً بنّاءً في بلدانهم
- التصدي الفعّال لأهم المشكلات الإنسانية والتنموية والمجتمعية الملحة، التي تواجهها مناطق عدة في العالم، مع التركيز على المجتمعات الأكثر احتياجاً، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وتقديم الدعم اللازم من خلال تنفيذ مبادرات ومشاريع نوعية ذات طابع مستدام.
- الاستثمار في العنصر البشري بوصفه المورد الحيوي الأهم عبر تمكين المواهب وصقل المهارات والخبرات وبناء كوادر بشرية متعلمة ومدربة ومؤهلة في كافة المجالات التنموية كي يسهموا في قيادة مسيرة التنمية في أوطانهم.
- الارتقاء بواقع التعليم في المجتمعات المهمشة والمحرومة، في المنطقة والعالم، من خلال التركيز على التعليم الأساسي النوعي سواء بإعداد كوادر تعليمية مدربة أو بناء مرافق وبيئات تعليمية متكاملة، انطلاقاً من أهمية التعليم النوعي في بناء مجتمعات مستقرة.
- مكافحة الفقر والأمراض والأوبئة وتقديم خدمات علاجية ووقائية من خلال برامج صحية ووقائية تشمل أكبر عدد من الفئات المحتاجة.
- ابتكار وتنفيذ مبادرات وبرامج ومشاريع ثقافية ومعرفية تستهدف الفئات الشابة تحديداً لإعداد أجيال جديدة تقود اقتصادات المعرفة في المستقبل.
- التركيز على المشاريع والمبادرات المجتمعية والتنموية التي تستهدف الفئات المستضعفة والأكثر هشاشة في المجتمعات المعنية، وخاصة الأطفال والنساء وأصحاب الهمم.
- تعزيز الفكر الريادي وتحفيز الابتكار خاصة لدى الشباب من خلال توفير مظلات وحاضنات لمشاريعهم.
- تعزيز قيم التسامح والتعايش بين الشعوب والمجتمعات، وتشجيع ثقافة الحوار والانفتاح وقبول الآخر واحترام الاختلاف.

تتضمن المبادرات والبرامج والمشاريع الإنسانية والمجتمعية والتنموية التابعة للمؤسسة **خمسة محاور رئيسية** هي المساعدات الإنسانية والإغاثية، والرعاية الصحية ومكافحة المرض، ونشر التعليم والمعرفة وابتكار المستقبل والريادة وتمكين المجتمعات.

تنطلق **رؤية المؤسسة** من ضرورة العمل من أجل تسخير كافة الجهود والإمكانات المتاحة

[١] مؤسسة محمد بن راشد للاعمال الإنسانية، مرجع سابق.

واستثمارها على نحو فعال يسهم في بناء مجتمعات حضارية ومتقدمة، وتحويل العمل الإنساني والإغاثي والتنموي والمجتمعي إلى منظومة عمل تتخطّى فعلَ الإحسان العابر إلى فعل التغيير الشامل في آليات التفكير والتخطيط لجعل العطاء عملاً ذا إطار منهجي مستدام، بما يعمل على تمكين المجتمعات وتحقيق الرفاه العام وتعزيز الاستقرار والازدهار[١].

مبادرات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم العالمية عام ٢٠١٨

تشير البيانات البيانات الواردة في التقرير السنوي لأعمال مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية لعام ٢٠١٨ بمايلى[٢]:

- بلغ اجمالى المستفيدون من المبادرات والبرامج الإغاثية والتنموية والمجتمعية عام ٢٠١٨ نحو ٧٠ مليون مواطن من ٨٦ دولة، وباجمالى إنفاق ٤٠٨ مليون دولار، ويشارك فى تنفيذها نحو ٦٦٥ عامل وعشرات الآلاف من المتطوعين في كل أنحاء العالم.
- وصل إجمالي الإنفاق على مبادرات نشر التعليم والمعرفة إلى نحو ١٧١ مليون دولار استفاد منها ٤١ مليون فرد، يليها الإنفاق على الرعاية الصحية ٨٥ مليون دولار استفاد منها ١٣.١ مليون فرد، الإنفاق على المساعدات الإنسانية ٧٤ مليون دولار، الإنفاق على مبادرات ابتكار المستقبل والريادة ٦٥.٦ مليون دولار، وجاء الانفاق على مشروعات تمكين المجتمعات المحلية فى الترتيب الأخير بانفاق وصل إلى نحو ٣٤.٣ مليون دولار استفاد منها حوالى ٣.٢ ملايين مواطن.
- تم تنظيم جسور جوية لإرسال مساعدات إغاثية للدول المنكوبة حول العالم خلال عام ٢٠١٨، حيث تم تسيير ٢٠ شاحنة لنقل أكثر من ٢٠٠٠ طن من المساعدات وموّاد الإغاثة إلى ١٠ بلدان، كما تم ارسال مساعدات بقيمة ٢٥٧ مليون درهم وُزِّعت في ٨٩ دولة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط .

ثانياً- صندوق أبو ظبى للتنمية:

- تأسس صندوق أبوظبي للتنمية في ١٥ يوليو ١٩٧١ كمؤسسة تابعة لحكومة أبوظبي تتولى مسئولية تقديم المساعدات الخارجية[٢]، وبمرور السنوات رسخ الصندوق مكانته ضمن أبرز مؤسسات العون التنموي على مستوى العالم.

---

[١] التقرير السنوي لأعمال مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الإنسانية ، ٢٠١٨، دبي، الامارات العربية المتحدة

[٢] التقرير السنوي لأعمال مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية للعام ٢٠١٨، **مرجع سابق.**

[٢] صندوق ابوظبي للتنمية http://www.adfd.ae/pages/default.aspx
Mansour chairs Abu Dhabi Fund for Development meeting | GulfNews.com ٠٤ مارس ٢٠١٦

- يتركز نشاط الصندوق فى مجالين أحدهما يتضمن تقديم قروض تنموية ميسرة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، والثاني يشمل المساهمة الرأسمالية في شركات منتقاه في مختلف القطاعات الحيوية في الدول النامية، بالإضافة إلى استثمار السيولة المتاحة لديه في أدوات مالية متنوعة[٣].
- تعد مشروعات التنمية بالدول النامية من أهم الأهداف التى يعمل من خلالها الصندوق، ويتم ذلك من خلال التركيز على مشاريع البنى الأساسية المحفزة للنمو الاقتصادي ويساهم في الحد من مشكلات البطالة وتدفق الاستثمارات، والمساهمة فى تحسين مستوى معيشة السكان والتخفيف من معاناتهم بالتركيز على تمويل مشاريع البنية الأساسية وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية المتاحة لهم، بما يساهم في تعزيز دورهم في دعم برامج التنمية في بلدانهم[١].
- يساهم الصندوق في شركات استثمارية تنموية بالتعاون في الدول النامية، وتتفاوت حصص الصندوق بهذه الشركات بين حصص متفاوتة أو الملكية الكاملة. وتركز استراتيجية الصندوق على الاستثمار في شركات تخدم قطاعات جوهرية تساعد في تعجيل عملية التنمية في هذه الدول، وهو ما يتكامل مع أهداف القروض الميسرة التي يقدمها الصندوق، حيث تشمل القطاعات التي تنشط فيها هذه الشركات كلا من: السياحة، الصناعة، الشركات القابضة، العقارات، وصناديق الأسهم الخاصة.
- قام صندوق أبوظبي للتنمية بتمويل نحو ٥٥٠ مشروعا تنمويا في ٨٨ دولة حول العالم بقيمة إجمالية ٨١ مليار درهم منذ تأسيسه، كما أنه قدم قروضاً ميسرة بقيمة إجمالية بلغت أكثر من ٣٧ مليار درهم، وأدار منحاً تنموية بقيمة ٤٤ مليار درهم، ليرتفع بذلك اجمالي تمويلات الصندوق التراكمية واستثماراته بنهاية النصف الأول من عام ٢٠١٨ إلى نحو ٨٤ مليار درهم منها ٣ مليارات درهم استثمارات في شركاة منتقاة في الدول النامية [٢].

٢/٣/٣ تجربة المملكة العربية السعودية:

مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية:

تعد تجربة مؤسسة الوليد بن طلال آل سعود الخيرية من أهم التجارب الرائدة فى مجال المسئولية الاجتماعية، حيث يعد مفهوم المسئولية الاجتماعية مفهوم جديد على المجتمع السعودي، وذلك لتوفر مؤسسات عديدة للزكاة ودعم المحتاجين لمواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية.

وقد تم ادراك هذا المفهوم خلال السنوات الأخيرة استجابة لاستراتيجية التنمية المستدامة،

---

(3) (http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/617c

(١) http://www.adfd.ae/ar/home/about/default.aspx

(٢)https://al-ain.com/article/abu-dhabi-development-development-countries

وتقارير التنافسية الدولية، والتى تؤكد على أهمية تعميم مفهوم المسئولية الاجتماعية وخاصة مع التغيرات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع السعودي، ولذلك بات واضحا أن الشركات الخاصة التي حققت الأرباح والعوائد المالية لعدة سنوات لابد وأن يكون لها دور حقيقي ومستدام لتبنى المسئولية الاجتماعية في الكثير من المناطق وخاصة المناطق النائية في هيئة مشاريع وبرامج اجتماعية تلبي احتياجات السعوديين وتسهم في معالجة مشكلاته.

بدأت مؤسسة الوليد مسؤولياتها تجاه المجتمع عام ١٩٨٠ واعتمدت كمؤسسة اجتماعية عام ٢٠٠٩، قدمت حوالى ٤ مليار دولار على مدى ٣٨ عاما فى اكثر من ١٦٤ دولة، وتضم ثلاث مؤسسات متخصصة لدعم المشاريع الانسانية والاجتماعية تعمل من خلال أربع مجالات رئيسية وهى: تنمية المجتمع من خلال امتلاك ١٠٠ مشروع مستدام لتخفيف حدة الفقر فى الدول النامية وخاصة فى مجال الصحة والتعليم والبنية التحتية مثل المياه والصرف الصحي، التعافي من الكوارث لتوفير المساعدات المالية فى مناطق الكوارث مثل الزلازل والفيضانات والاعاصير، الحوار والتفاهم بين الحضارات والاديان لإعادة التفاهم وتعزيز جسور التفاهم بين الحضارات، ثم مجال تمكين المرأة للوصول الى المساواة بين الجنسيين[١].

٤/٣ بعض التجارب المحلية فى المسئولية الاجتماعية [٢]:

أولاً- مجموعة العربي:

تأسست المجموعة عام ١٩٦٤، وهى متخصصة في تصنيع وتجارة الأجهزة الالكترونية المنزلية ويعمل لديها ٢٢ ألف عامل وتصدر منتجاتها إلى أكثر من ٢٢ دولة عربية وافريقية ولديها اكثر من تجمع صناعي، من بينها تجمع في كل من بنها وقويسنا. وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي من خلال لجنة للمسئولية الاجتماعية تحت اشراف مجلس إدارة الشركة، حيث تركز فى أنشطتها على المجالات التالية:

التعليم: تتبنى مجموعة العربى مجموعة من برامج لتطوير التعليم الفني والبحث العلمى في مجال التكنولوجيا، وذلك على النحو التالى:

- رعاية مبادرة التعليم التفاعلي التى اطلقتها وزارة التربية والتعليم فى عدد من المدارس بمصر، حيث ساهمت مجموعة بتوفير النفقات المادية اللازمة لبدأ هذا المشروع وذلك بتطوير وتجهيز عدد من الفصول الدراسية لتحويلها إلى فصول تفاعلية.

---

[١] http://www.alwaleedfoundations.org/ar/about

[2] التجارب الرائدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية في مصر، نحو خلق قيمة مشتركة، منظمة العمل الدولية، الجزء الأول والجزء الثاني، ٢٠١٨.

- يتم تدريب طلبة المدارس الفنية بمصانع العربي وتخصيص فريق من الموارد البشرية بالمجموعة لتسيير عملية التدريب ومتابعة الطلبة داخل المصانع، وإتاحة كل السبل لنجاح وتخريج أجيال قادرة على نهوض الصناعة المصرية، ويعتبر هذا المشروع خطوة لرفع كفاءة التعليم الصناعي بالجمهورية وذلك عن طريق الربط بين وزارة التعليم العالي ووزارة الصناعة والمجتمع لتوفير العمالة المدربة.
- تم انشاء مدرسة للتكنولوجيا التطبيقية بالمجمع الصناعي للمجموعة بمنطقة قويسنا، وذلك بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا)، حيث بدأ العمل بها خلال العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩. بهدف تخريج كوادر فنية شابة مؤهلة للعمل مباشرة وتشجيع الشباب على الابتكار والتفكير بطريقة علمية صحيحة والحث على البحث العلمي، وتم تزويدها بكافة الوسائل التي تدعم تلك الأهداف من معامل وورش وخبراء مصريين ويابانيين، بالإضافة إلى التدريب العملي بمجمع العربي الصناعي بقويسنا.
- تقديم منح دراسية للطلاب المتفوقين، ورعاية برنامج الماجستير بالجامعة المصرية اليابانية لمدة عامين، وتدريب مابين ٢٥٠-١٥٠٠ متدرب سنويا، بالإضافة إلى تقديم برامج لمحو أمية العاملين، وبرامج لتطوير أدائهم.

الصحة:

- تقوم المجموعة بتسيير القوافل الطبية المتخصصة للانتقال بالخدمة الطبية عالية المستوى إلى المرضى غير القادرين، حيث يتم عمل مسح طبي في تخصص واحد أو تخصصين فقط للمنطقة التي تم تحديدها بواسطة فريق العمل، ويتم بعد ذلك استكمال الخدمة الطبية للمريض من علاج وفحوصات وعمليات بمستشفى مركز العربي الطبي أو الجهات المتعاقدة معها، وقد بلغ عدد هذه القوافل خلال عام ٢٠١٩ نحو ٢٢ قافلة طبية خدمة أكثر من ١٤ ألف مريض.
- عمل ندوات تثقيفية للمواطنين لنشر الوعي الصحي، ويتم عمل ندوات علمية لأطباء المنطقة للمساهمة في رفع المستوى العلمي وترشيح بعض الأطباء للدورات التدريبية في الجامعات.
- يتم تنظيم حملات التبرع بالدم، واجراء الفحوص والاختبارات الطبية المجانية باستخدام وسائل طبية اكثر اماناً.
- تم انشاء مستشفى دولى بمركز أشمون تحتوى على ٣٠٠ سرير، حيث تقوم بتقديم خدمات تجارية وخدمات خيرية مجانية.

مياه الشرب:

- بناء ٤٠ محطة لتنقية مياه الآبار بالكلور موزعة على أربعين قرية، توفر مياه نقية وصحية، استفاد منها حوالى مليون مواطن من أبناء محافظة سوهاج عام ٢٠١٤.

- تبنى مشروع توفير مياه الشرب النقية للقرى الأكثر احتياجاً بمحافظات الصعيد، حيث تم توقيع بروتوكول تعاون مع شركة مياه الشرب بأسوان لإحلال وتجديد عدد ٥ آبار بجنوب أسوان، وإحلال وتجديد محطة مياه أبو الريش بشمال أسوان بتكلفة مبدئية ١٠ مليون جنيه.
- المساهمة في حفر ١٣ بئر وتركيب ٧٢ منظومة كلور في محافظة أسيوط لخدمة ٣ مليون نسمة، بالإضافة إلى تركيب ٤٠ منظومة كلور بمحافظة سوهاج لخدمة مليون نسمة.

مجالات اجتماعية وشبابية:

- تم دعم الأنشطة الشبابية من خلال رعاية دورات كرة القدم فى العديد من مراكز الشباب بغالبية المحافظات، وذلك بالتنسيق مع مديريات الشباب والرياضة .
- دعم الفعاليات التى ترتقى بالروح الرياضية وقيم الانتماء والحب والتنافس في غالبية المحافظات.
- تنظيم برامج تدريبية متخصصة لطلاب الجامعات المصرية لتوعية الشباب من خطر الإدمان، وذلك بالاشتراك مع جمعية حماة المستقبل ومنظمة الأمم المتحدة، للمساهمة في نشر الثقافة التوعوية للحد من إدمان المخدرات.
- الاهتمام بأصحاب الهمم من خلال اكتشاف المواهب منهم والتنسيق مع ساقية الصاوي الثقافية لتنظيم ورش عمل إبداعية للأطفال أصحاب الهمم.
- إقامة حفلات الزفاف الجماعي لأكثر من ٢٠٠٠ عريس وعروس بمختلف محافظات مصر خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والشئون الاجتماعية بالمحافظات، تم خلالها إهدائهم بعض الأجهزة المنزلية من منتجات الشركة.
- تنفيذ مشروع زراعة ألف شجرة بطريق مصر الإسكندرية الزراعي بمحافظة القليوبية.

ثانياً- شركة أمريكانا:

تم تأسيسها في دولة الكويت عام ١٩٩٤، وتمتلك ٤٠٥ مطعما في مختلف العلامات التجارية، ويعمل لديها أكثر من ٥٥ ألف موظف. وتتبنى الشركة مجموعة من المبادرات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية، خاصة فى مجالى التعليم وبناء القدرات البشرية للشباب ذات القدرات الخاصة، على النحو التالى[١]:

التعليم:

ساهمت الشركة في تقديم نموذج خاص للتعليم والمساهمة في دعم كافة مراحله، وذلك من خلال تقديمها العديد من المبادرات بالشراكة مع الوزارات المعنية والمجتمع المدني، حيث قامت ضمن مبادراتها المجتمعية بما يلى:

[١] https://americana-group.com/ar

- إنشاء منهج تعليمي متخصص في إدارة وتشغيل المطاعم بالتعاون مع الشريك التعليمي الدولي المتخصص"City Guilds" ، وذلك لتأهيل عدد ٢٠٠٠ طالب بالتعليم الفندقي لسد احتياجات سوق العمل. تستهدف من خلاله الطلاب الحاصلين علي الشهادة الإعدادية من الأسر الأكثر احتياجا للمساهمة في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهم، والمساهمة في توفير الأيدي العاملة ذو الكفاءة العالية اللازمة لسد عجز احتياجات السوق خاصة في مجال المطاعم.
- التعاون مع وزارة التعليم العالي في تطوير نماذج لبرامج البكالوريوس المتخصص في الفنادق، وبلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج حوالي ٣٠ ألفا حتى الآن.

دعم وتأهيل الشباب ذوي القدرات الخاصة:

- تتبنى الشركة منذ أكثر من ٢٥ سنه مبادرة تجاه دعم وتأهيل الشباب ذوي القدرات الخاصة، كجزء من مسئوليتها المجتمعية، والتي بدأت بافتتاح أولي فروع كنتاكي عام ١٩٩٤ والذي يعمل بطاقم كامل من الشباب ذوي القدرات الخاصة، تبعها افتتاح فرع ثاني بمحافظة الإسكندرية، والذى يعمل بطاقم كامل من شباب ذوي القدرات الخاصة، وعام ٢٠١٢ تم افتتاح فرع روكسي بمنطقة مصر الجديدة كما شهد عام ٢٠١٤ افتتاح فرع الشيخ زايد بعمالة ١٠٠% من شباب المحافظات. ويعمل حاليا ما يقرب من ٧٠ شابا وشابة بهذه الفروع الأربعة وتستهدف أمريكانا التوسع في افتتاح فروع أخرى وزيادة الفرص الوظيفية للشباب ذوي القدرات الخاصة خلال العام الحالى ٢٠٢٠.

ثالثاً– شركة كوكا كولا:

تتواجد شركة كوكا كولا فى السوق المصرية منذ عام ١٩٤٢، وتمتلك الشركة ثمانية مصانع في مصر، يعمل بها أكثر من ١٠٠ ألف عامل، وللشركة إدارة للمسئولية الاجتماعية تتبنى فلسفة "المثلث الذهبي" للعمل مع الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك فى ضوء مبادرات الشركة لدعم مشروعات التنمية المحلية، حيث تخصص ١% من دخلها السنوي لهذه المشروعات، ويتم توزيعها كالتالي: ٢٥% المجال البيئي، ٢٨% الخدمات الاجتماعية، ١٧% التعليم ، ١٩% الصحة، ٣% الكوارث، ٨% تبرعات عينية. ومن أهم هذه المبادرات مايلى[١]:

- اطلاق استراتيجية شاملة لتنمية ١٠٠ قرية فقيرة (بمعدل ١٠ قرى سنوياً) خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠) ، وتتضمن مراحل التنفيذ توصيل المياه النظيفة بالمنازل التي تفتقر إلى المياه، وتجديد

[١] www.csregypt.co

المدارس، وتجديد الوحدات الصحية وتزويدها بالمعدات اللازمة، تمكين المرأة (مساعدة الأسر المعيلة على توفير بعض الأعمال التجارية الصغيرة)، وتوزيع ثلاثة ملايين شنطة رمضانية.

- المشاركة في تحسين نظام إدارة النفايات الصلبة مع وزارة الموارد المائية والري واليونيسف وهيئة المعونة الامريكية، وتحسين جودة المياه لعدد ٨٠ ألف مواطن من سكان الريف.
- تقدم الشركة في معظم حملاتها الإعلانية محتوى قائم على التنمية المجتمعية، حيث تعتمد فكرة الإعلانات على الترابط المجتمعي، مساعدة الغير، والإنتماء.
- دشنت الشركة حملة تسعي إلي الترويج للسياحة الداخلية في مصر وذلك باستبدال إسم الشركة "كوكاكولا" من العبوات وإضافة مكانها واحدة من أجمل المدن في مصر.

رابعاً- شركة اورنج مصر للاتصالات:

هي شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً لقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ "قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية"، وقد تأسست بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٨، ويعمل بها أكثر من ٨٥٠٠ موظف بشكل مباشر وغير مباشر. وترتكز استراتيجية الشركة في المسئولية المجتمعية " CSR" على ٤ مجالات رئيسية هي: التعليم وتنمية المجتمع، الصحة وتمكين المرأة، دعم الشباب وتدريبهم وريادة الأعمال [١].

وتتعاون الشركة مع مختلف الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمؤسسات والجمعيات الأهلية لأجل تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر٢٠٣٠، وذلك عبر اتفاقيات للشراكة. وتتبنى الشركة في عملها حزمة من المعايير التى تميز أدائها، منها معايير ثقافة وبيئة العمل واستراتيجية إدارة المواهب والكفاءات البشرية وادارة وتقييم الاداء وتنمية المهارات القيادية والمزايا والأجور والتعلم والتطور الشخصي والمهني للموظفين.

وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي من خلال إدارة فنية للمسئولية الاجتماعية، حيث تركز أهم أنشطتها فى المجالات التالية:

أ- التعليم والتدريب:

- تقديم منح دراسية لطلاب الكليات والدراسات العليا فى مجال الاتصالات.
- تزويد طلاب الجامعات بالمعلومات اللازمة لمشروعات التخرج فى مجال الاتصالات.
- رعاية مسابقات الجامعات فى مجال الاتصالات، ومنح جوائز للمتفوقين دراسياً.
- دعم وتطوير البحوث في مجال الاتصالات، لربط التعليم باحتياجات سوق العمل مما يساعد علي رفع المهارات القيادية وريادة الأعمال بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

[١] https://www.orange.eg/ar/about/company-overview/social-responsibility/

- توفير برامج تدريبية لتأهيل وإعداد الشباب وخريجي الجامعات في مختلف المحافظات، للعمل في سوق الاتصالات والبرمجيات الحديثة وخاصة في الصعيد في المنطقة التكنولوجية بأسيوط الجديدة.

ب- تنمية المجتمع:

- دعم جهود الدولة الداعمة للاستثمار بتطوير وتحديث البنية التحتية لشبكتها في كافة المحافظات خلال عام ٢٠١٩ لتقديم خدمة أفضل، حيث تم ضخ ٤ مليارات جنيه استثمارات اضافية لهذا الغرض، مما أدى إلى زيادة حجم استثماراتها لأكثر من ٦٠ مليار جنيه منذ بدء نشاطها في مصر.
- دعم توجه الدولة في مشروعات التحول الرقمي والشمول المالي من خلال تحديث الخدمات الإلكترونية، وبما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- توقيع اتفاقية مع شركة العاصمة الإدارية لإنشاء وتشغيل وإدارة مركز بيانات ومنصات حوسبة سحابية خاصة بالخدمات الذكية بالعاصمة باستثمارات بلغت ١٣٥ مليون دولار، وذلك تنفيذا لاستراتيجية التحول الرقمي، بما يتوافق مع التوجه نحو تدعيم الجيل الجديد من المدن الذكية، ويساهم فى ايجاد المزيد من فرص العمل.

٣/٥ الدروس المستفادة:

اتضح من دراسة بعض التجارب الإقليمية والعالمية والمحلية في مجال المسئولية الاجتماعية أن الأعمال الخيرية تغلب عليه كسمة مشتركة بينها، وليس كمسئولية اجتماعية مستدامة للمجتمعات الفقيرة، والتى تهدف إلى تقديم الأنشطة المستدامة التي تخفف من وطأة الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع المحلى- وخاصة للفقراء. وقد أكدت هذه التجارب على الآتى:

- لا يزال ينظر إلي المسئولية الاجتماعية كوسيلة لتعزيز صورتها العامة أمام المواطنين، وليس كأداة لتقديم خدمات اجتماعية مستدامة.
- بعض هذه الممارسات وخاصة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى المسئولية الاجتماعية كأداة لمعالجة قضايا استراتيجية في الدول الفقيرة مثل مكافحة مرض الايدز في افريقيا، وتقديم الدعم في قطاع التعليم واكتشاف الموهوبين والمتفوقين بالدول الفقيرة وتقديم المنح الدراسية لهم، أو معالجة بعض قضايا المرافق العامة مثل نقص مياه الشرب النظيفة، وقضايا التعليم، وعمالة الأطفال، والقضايا البيئية (الانبعاثات، وإدارة المياه، وإدارة النفايات).
- بعض من هذه الممارسات تميل إلى التركيز على تطبيق رؤيتها للمسئولية الاجتماعية من خلال الشركات المحلية التابعة لها، بدلاً من التركيز على القضايا المحلية الاستراتيجية، وذلك فى إطار أن الشركات الخاصة المحلية أكثر وعياً بالاحتياجات المطلوبة للمجتمعات المحلية التى تعمل بها، ولذلك تميل الكثير من الشركات إلى تقديم الأعمال الخيرية فى إطار المسئولية الاجتماعية،

وبالتالي فان هناك نقص في تغطية الاحتياجات الأساسية.

- تعتقد الكثير من الشركات أن وضع سياسة واضحة للموارد البشرية والاهتمام بهم من النواحي الصحية والاجتماعية والاسكانية كافية لتقديم المسئولية الاجتماعية بشكل مستدام.

وفى ضوء التجارب السابقة للمسئولية الاجتماعية للشركات المحلية والإقليمية والعالمية، فإنه يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة بشأن الدور الذي تستطيع من خلاله كلا من الحكومة والقطاع الخاص تشجع الشركات على المساهمة الجادة المستدامة في برامج المسئولية الاجتماعية، وتتضمن أهم الدروس المستفادة مايلى:

- هناك لبث وغموض وعدم دراية من قبل الحكومات والمنظمات والشركات والأفراد بمفهوم المسئولية الاجتماعية، وأبعادها ومدى تطورها، وكذلك بمدى فعاليتها.
- الخلط بين المسئولية الاجتماعية والشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع والمساعدات الاجتماعية، حيث تختلف تعريفاتها باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسئولية.
- عدم وجود مؤسسات متخصصة تعنى بتنظيم المسئولية الاجتماعية.
- عدم توفر حوافز للشركات الملتزمة بالمسئولية الاجتماعية وعدم تكريم وتقدير الشركات الملتزمة، وذلك بالرغم من أن قانون قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ قد أكد في المادة رقم (١٥) بالفصل الثالث على المسئولية الاجتماعية "يجوز للوزير المختص بالتنسيق مع الوزارات المعنية إنشاء قائمة لأفضل المشروعات الاستثمارية التى تقوم بأنشطة مجتمعية سواء من الناحية الجغرافية أو القطاعية أو غيرها ويعلن عنه للرأى العام"، ويعد ذلك تكريم وتقدير للشركات الملتزمة، ولكن لم يتم اتخاذ بعض الاجراءات العملية لتفعيل ذلك حتى الآن.
- بالرغم من أن قانون الاستثمار السابق الاشارة إليه قد حدد في مادته رقم (١٥) حجم الانفاق على المسئولية الاجتماعية بما لايجاوز نسبة ١٥% من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم، إلا أنه لايوجد تخصيص واضح ومحدد من أرباح الشركات للمسئولية الاجتماعية حتى الآن، حيث تعتبر المسئولية الاجتماعية مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع
- عدم توفر نظام ضريبي يقتطع الضرائب لخدمة الفئات الأكثر احتياجاً.

وهذا يتطلب التالي أدوار واضحة لكل من الحكومة والقطاع الخاص، على النحو التالى:

أولاً- دور الحكومة:

- اعداد استراتيجية واضحة للمسئولية الاجتماعية ورسم الإطار التنظيمي اللازم لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات لتحقيق الاستدامة الحقيقية في المستقبل من مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات

- نشر أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات حسب أفضل الممارسات العالمية ورفع الوعى للمسئولية الاجتماعية للانتقال من الأنشطة الخيرية إلى برامج مستدامة.
- تحفيز الشركات على الالتزام باستراتيجية المسئولية الاجتماعية والتأكيد ان نجاح ممارسة الاعمال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ممارسة الالتزام بالمسئولية الاجتماعية.
- تحديد الأولويات ذات الصلة بالمسئولية الاجتماعية في المجتمع.
- عقد شراكات مع المنظمات الدولية المعنية بالمسئولية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية وجمعيات شباب الأعمال والتي تشتمل على مفاهيم وممارسات المسئولية الاجتماعية.
- اعداد دليل عن الكيفية المثلى لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية للشركات وقياس مدى فعاليته.
- اجراء حوار مع الشركات الخاصة من خلال الغرف التجارية والصناعية للمساهمة في حل المشاكل الأساسية والتنسيق مع المؤسسات التعليمية.
- تشجيع الشركات من خلال توفير حوافز للشركات الملتزمة بالمسئولية الاجتماعية، وتتضمن تكريم وتقدير الشركات الملتزمة.
- رفع درجة الوعى بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل من خلال حملات تسويقية.
- إدراج مفهوم الاستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات في المناهج الدراسية لإدارة الأعمال بالجامعات المصرية.
- إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- إطلاق جائزة بين الشركات للمسئولية الاجتماعية وتضمينها ضمن برامج إدارة الجودة وجائزة مصر للتميز الحكومي.

ثانياً– دور شركات القطاع الخاص:

- تحتاج الشركات متعددة الجنسيات إلى اعتماد وتبني منهجاً محلياً لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال تحديد للقضايا والأمور التي تهم المجتمعات المحلية والعمل معها ومع الحكومات لحلها.
- تطبيق منهجية محددة وواضحة لتحقيق الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير خطة عمل مشتركة سنوية لتنمية المجتمع تشتمل على البرامج والأنشطة الأساسية مثل تطوير القري الأكثر فقرا .

الفصل الرابع
تقييم لجهود التنمية فى محافظة المنوفية
انعكاس المسئولية الاجتماعية للشركات على مخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لمحافظة المنوفية

١/٤ تمهيد:

تبين من دراسة بعض التجارب الإقليمية والعالمية والمحلية في المسئولية الاجتماعية بالفصل السابق أن تحديد أولويات المجتمع المحلى ذات الصلة بالمسئولية الاجتماعية، يتطلب تحفيز الشركات على الالتزام باستراتيجية التنمية والمخططات الاستراتيجية للدولة، والعمل على رفع الوعى بالمسئولية الاجتماعية للانتقال من الأنشطة الخيرية إلى برامج مستدامة، وذلك في ضوء خطط وبرامج الدولة للتنمية على صعيد المحافظات والوحدات المحلية.

وقد تبين من دراسة بعض الممارسات للشركات متعددة الجنسيات إلى تركيزها على تطبيق رؤيتها للمسئولية الاجتماعية من خلال الشركات المحلية التابعة لها، بدلاً من التركيز على القضايا المحلية الاستراتيجية، وأن الشركات الخاصة المحلية أكثر وعياً للاحتياجات المطلوبة من تطبيقات مفهوم المسئولية الاجتماعية لها ولذلك تميل الكثير منها الى تقديم الاعمال الخيرية، لتغطية النقص فى بعض الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية. ومن ثم فإن نظرة الشركات إلى المسئولية الاجتماعية لاتزال قاصرة على اعتبارها وسيلة لتعزيز صورتها العامة امام المواطنين، وليس كأداة لتقديم خدمات اجتماعية مستدامة، وقد يرجع ذلك إلى غياب دورها في اعداد خطط وبرامج واستراتيجيات التنمية في إطار من حوكمة منظومة التخطيط والتنمية في مصر.

وفى هذا الإطار يتناول هذا الفصل بالتحليل لكيفية الاستفادة من المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية في تحديد المحاور الرئيسية للمسئولية المجتمعية، من خلال التوافق بين دور وأهداف الشركات واحتياجات المجتمع، وذلك باعتبار المسئولية الاجتماعية أحد مداخل المشاركة في التنمية الشاملة، بهدف استثارة دافعية الناس وفاعليتهم في مواجهة مشكلات مجتمعاتهم المحلية، مما يؤدى إلى ايجاد بيئة متوازنة للاستثمار وتنمية الخدمات على المستوى المكاني من خلال:

- تفعيل مساهمة المسئولية الاجتماعية في اعداد المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية.
- الاسهام في وضع الحلول الملائمة من خلال تضافر الجهود بين شركاء التنمية بالمجتمع.

كما يتناول بالتحليل والتقييم لمدى انعكاس مساهمة المسئولية الاجتماعية في اعداد المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية من خلال رصد وتحليل لجهود التنمية على مستوى محافظة المنوفية، وبيان دورها في تنمية المجتمعات المحلية، بهدف:

- صياغة وتطوير أدوات وإجراءات مشاركة الشركات في اعداد المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية.
- تحديد سياسات وإجراءات توجيه الشركات للاستثمار وتنمية المجتمع المحلى.

٢/٤ محافظة المنوفية ....لماذا؟:

محافظة المنوفية ذات وزن كبير في هيكل العمران والاقتصاد، وقد نما وتطور دورها الاقتصادي سواء على مستوى الجمهورية أو الإقليم، حيث تمثل قوة العمل بالمحافظة حوالي ٢٢% من إجمالي قوة العمل بالاقليم وحوالي ٥.٣% من قوة العمل بالجمهورية. وتمتلك المحافظة هيكلا اقتصاديا قويا متنوعا قوامه الزراعة والصناعة وبالتالي تمتلك فرصا استثمارية قوية في جميع الأنشطة الاقتصادية وخاصة في النشاط الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى فرص استثمار موقع المحافظة، فالأرض والموقع من أهم عوامل الإنتاج، وتتميز شخصية المحافظة بالسمات التالية[(١)]:

- محافظة المنوفية وعاصمتها شبين الكوم احدى محافظات إقليم الدلتا الريفية، يتجاوز عدد سكانها الحالي ٣.٨ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها نحو ٢٧٦٠كم٢، تشكل ٢.٤% من إجمالي مساحة مصر.
- ترتبط المحافظة بثلاث أقاليم، وهي إقليم القاهرة الكبرى، وبقية إقليم دلتا النيل، وإقليم الإسكندرية من خلال مرور اثنين من أهم المحاور النقلية في مصر بها (طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوي)، (طريق القاهرة – الإسكندرية الزراعي).
- تتألف المحافظة من تسعة مراكز إدارية، تضم ١٠ مدن مكونة القطاع الحضري و٧٧ وحدة محلية قروية (قرية رئيسية) وتضم ٢٤٠ قرية تابعة و١٠٢٢ عزبة وكفراً ونجعاً مكونة القطاع الريفي وهو القطاع الأكبر في المحافظة.
- يغلب عليها النشاط الزراعي، حيث يعمل به حوالي ٣٠% من اجمالي قوة العمل بالمحافظة حيث يمتاز أهلها بالثقافة والخبرة الزراعية الطويلة، وتشتهر المحافظة بتنوع إنتاجها الزراعى من المحاصيل والفواكه والخضروات وبإنتاجها لأفضل وأجود أنواع الأسماك النيلية.

[(١)] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، هيئة التخطيط العمرانى، المخطط الاستراتيجى لمحافظة المنوفية بحلول عام ٢٠٣٠، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٨.

ومما لا شك فيه أن محافظة المنوفية تتمتع ببعض المزايا التنافسية التي يمكن أن تؤسس لرؤية تنموية طامحة على المستويين الإقليمي والقومي، ومن أهم هذه المزايا التالي:

- توجد فرص للتوسع في مشروعات الاستصلاح في المناطق الجديدة لزيادة الحيز الزراعي والعمراني، بالظهير الصحراوي بالمحافظة بمركز السادات، واستغلالها فى زراعة النباتات الطبية والعطرية التى لا تحتاج لمياه كثيرة وتصنيع المادة الفعالة للأدوية والعطور وتصدير الإنتاج.
- توجد فرص استثمارية فى أنشطة تسمين وتربية الحيوان والدواجن والنحل كأنشطة زراعية للتصنيع والتجارة والتصدير سواء اللحوم أو الجلود أو الأصواف ...الخ حيث يعد الانتاج الحيوانى مكمل جيد ومربح للانتاج الزراعى الوفير.
- يتوطن بها الكثير من الصناعات مثل الصناعات الغذائية، والغزل والنسيج، الكيماويات، ومواد البناء والسيراميك، وبعض الصناعة المعدنية والهندسية. وتوجد فرص استثمارية كبيرة فى قطاع الصناعة التحويلية، حيث تمتلك المحافظة قطب صناعى فى الغرب (مدينة السادات)، ومركز تنمية صناعية فى الشرق (منطقة قويسنا الصناعية) حيث تتوفر الاراضى وحوافز الاستثمار.
- تتميز بالصناعات الصغيرة والحرفية واليدوية التي تنفرد بها مثل السجاد الحريرى والمشغولات الصدفية، وتوجد امكانية لتنمية وتطوير هذه التي تشتهر بها العديد من قرى ومدن المحافظة، مما يمثل فرصة استثمارية للتكامل مع قطاع السياحة والتجارة.
- تتنوع بها المقومات السياحية حيث يوجد بها سياحة الآثار حيث تضم بعض المواقع الأثرية منها تل البندارية ومنطقة التل الأثرى وتل سرسنا، بالإضافة إلى بعض القصور الأثرية، والسياحة الدينية والسياحة الترفيهية نظرا لموقع المحافظة على فرعي نهر النيل، وذلك بالإضافة إلى متحف دنشواى الذي يسجل تلك الحادثة الشهيرة ومتحف الرئيس السادات. ولكن لا يوجد اهتمام كافي بتنشيط السياحة.
- يوجد بها جامعتين (جامعة المنوفية والسادات)، ومعهد الكبد القومي وهو الوحيد في سائر أفريقيا والشرق الأوسط.

٣/٤ تقييم للخصائص والسمات العامة لمحافظة المنوفية:

١/٣/٤ استخدامات الأراضي: تمثل المساحة المأهولة نحو ٥٧.٣% من جملة استخدامات الأراضى بالمحافظة، موزعة على الاستخدامات المختلفة على النحو المبين بالشكل رقم (٤-١).

شكل (٤-١)

التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي بمراكز محافظة المنوفية

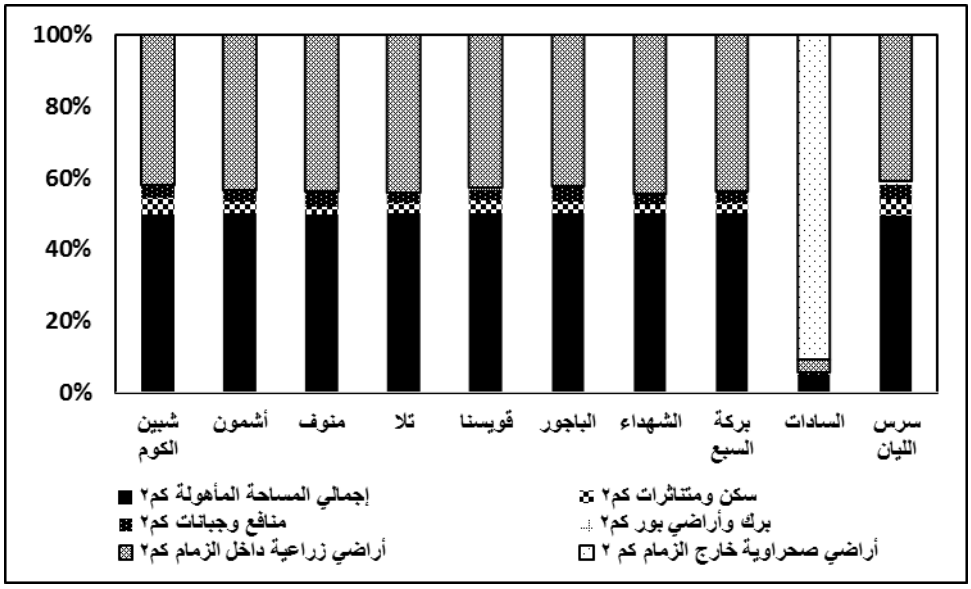

المصدر: اعتمادا على بيانات مديرية المساحة بمحافظة المنوفية ٢٠١٦

<u>ويمكن للاستخدامات السابقة أن تنعكس على كافة أوجه التنمية على النحو التالي:</u>

- ٨٦.٥% من المساحة المأهولة أراضي زراعية داخل الزمام، يمكن أن توفر فرص عمل لنسبة كبيرة من سكان المنوفية والتي يرتفع بها عدد سكان الريف بشكل كبير، بالإضافة للأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح بمركز السادات.
- ٦.١% من المساحة المأهولة تمثل العمران السكنى والعمران الاقتصادي سواء الصناعي أو التجارى والسياحى، وهي أنشطة يمكن أن توفر ملايين من فرص العمل لأبناء المحافظة ومصر.
- ٤٢.٦% من المساحة الإجمالية عبارة عن أراضى صحراوية فى مركز السادات تصلح لاستخدامات أخرى غير الزراعة، حيث يمكن استغلالها في إنشاء أنشطة اقتصادية مستقبلية – خاصة صناعية أو إسكان– تولد فرص عمل ومجتمعات عمرانية جديدة.

٢/٣/٤ الخصائص العمرانية:

أولاً– الكثافة السكانية:

يعتبر إرتفاع الكثافة مؤشر للضغط السكاني على الخدمات التي تكون في أغلب الاحيان غير كافية وغير قادرة على تقديم الخدمة بالكفاءة المطلوبة التي تضمن جودة الحياة للسكان. وتتباين معدلات الكثافة بين مراكز المحافظة نتيجة اختلاف المساحات وأعداد السكان، حيث يوضح الشكل(٤-٢) معدلات هذا التباين بين مراكز المحافظة، ومنه يتضح الآتى:

شكل رقم (٤-٢)

توزيع الكثافات السكانية على الوحدات المحلية

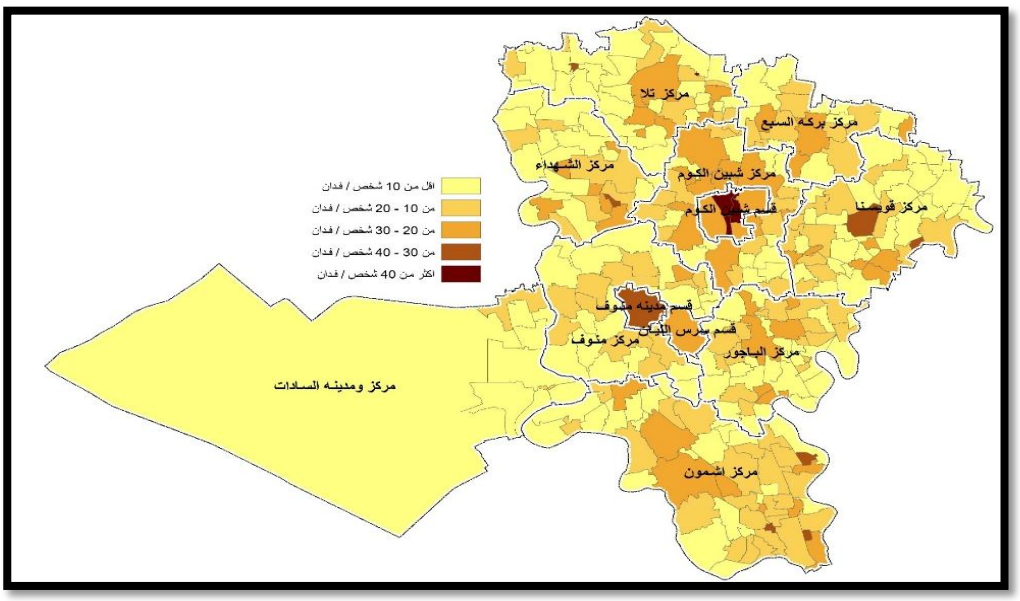

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

يتبين من الشكل السابق مايلى:

- ارتفاع معدلات الكثافة، حيث تصل لأقصاها في بعض وحدات شبين الكوم، يليها مركز أشمون، وتصل لأدناها فى مركز السادات (أقل من ١٠ شخص / فدان) نظرًا لكونه أكبر مراكز المحافظة من حيث المساحة –حيث تمثل ما يزيد عن نصف مساحة المحافظة ككل– وأقلها من حيث عدد السكان.
- ومن الجدير بالذكر أن هذه الكثافات سوف ترتفع قيمتها بصورة كبيرة إذا تم حسابها على المناطق العمرانية فقط (كثافة صافية)، ويعزى ذلك إلى طبيعة العمران في كثير من مراكز المحافظة، والتي تتصف بكبر مسطحات الأراضي الزراعية بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من العزب والكفور والنجوع المتناثرة بالمحافظة.
- بوجه عام فإن ارتفاع الكثافة السكانية (لصغر مساحة المحافظة مقارنة بعدد السكان) وخاصة على الأراضي الزراعية –لخصوبتها وللتقدم الزراعي– يعتبر السبب الرئيسي هجرة سكان المنوفية إلى خارجها سواء لباقي محافظات الجمهورية أو إلى الخارج فقد أصبحت محافظة طاردة للسكان بل إنها تعتبر أكثر محافظات الجمهورية طردا للسكان وقد اصبح ذلك ظاهرة واضحة وبالتالي فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على التنمية البشرية بالمحافظة ولكن تم التغلب نسبيا على تلك المشكلة بضم مركز ومدينة السادات مما كان له أثر إيجابى على إستقرار سكان المنوفية نسبيا وجذب فائض السكان بالمناطق الأصلية من المحافظة الى النطاق الحديث.

ثانياً– تصنيف المناطق الحضرية والريفية:

يغلب على محافظة المنوفية الطابع الريفي كما هو الحال في سائر محافظات إقليم الدلتا ويوضح الشكل التالى تصنيف المناطق الحضرية والريفية.

شكل رقم (٤–٣)

تصنيف المناطق الحضرية والريفية بالمحافظة عام ٢٠١٧

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

ثالثاً– المباني الجوازية:

يوضح الشكل رقم (٤–٤) أن مركز شبين الكوم يحتل المركز الأول فى نسب المبانى الجوازية على مستوى المحافظة(خاصة فى المناطق الحضرية بالمركز)، يليه أشمون وقويسنا.

شكل رقم (٤–٤)

التوزيع النسبي للمباني الجوازية على مستوى محافظة المنوفية ٢٠١٧

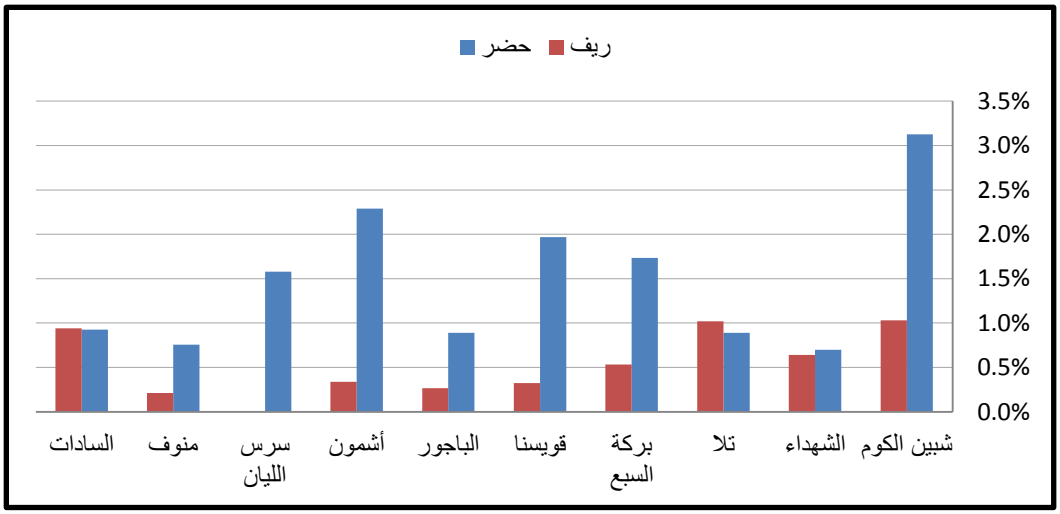

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

رابعاً- الاتصال بمياه الشرب:

تزيد نسبة الوحدات المحلية الغير متصلة بمياه الشرب من الشبكة العامة للمياه في مركزي أشمون وقويسنا على الترتيب، وذلك على النحو المبين بالشكل التالى.

شكل رقم (٤-٥)

نسب الاتصال بالشبكة العامة لمياه الشرب ٢٠١٧

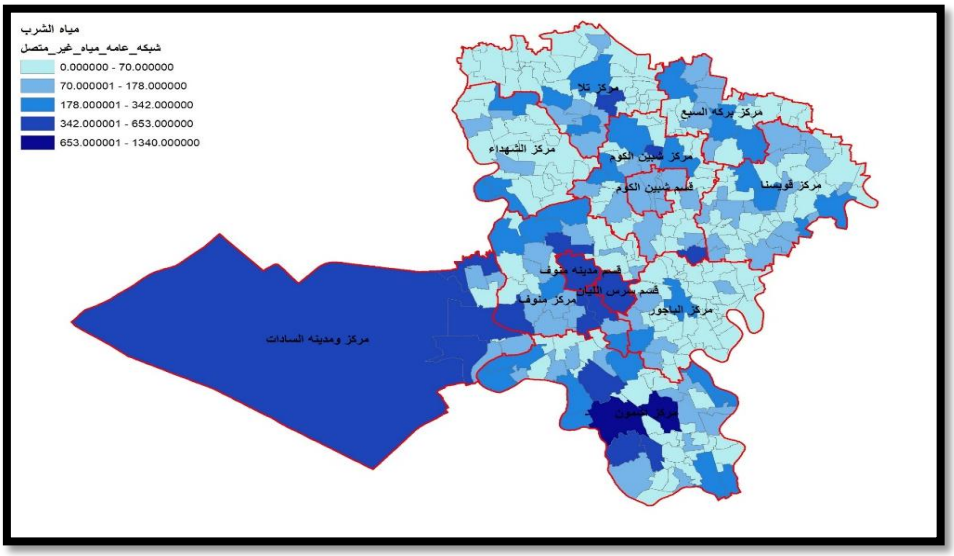

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

خامساً- الاتصال بالصرف الصحي:

بعكس غالبية المباني في حضر المراكز فإن المباني في الريف لا تتصل بشبكات عامة للصرف الصحي ويأتي في مقدمتها ريف مركزى السادات والشهداء ٩٤.٤ على الترتيب.

شكل رقم (٤-٦)

نسب الاتصال بالشبكة العامة للصرف الصحي عام ٢٠١٧

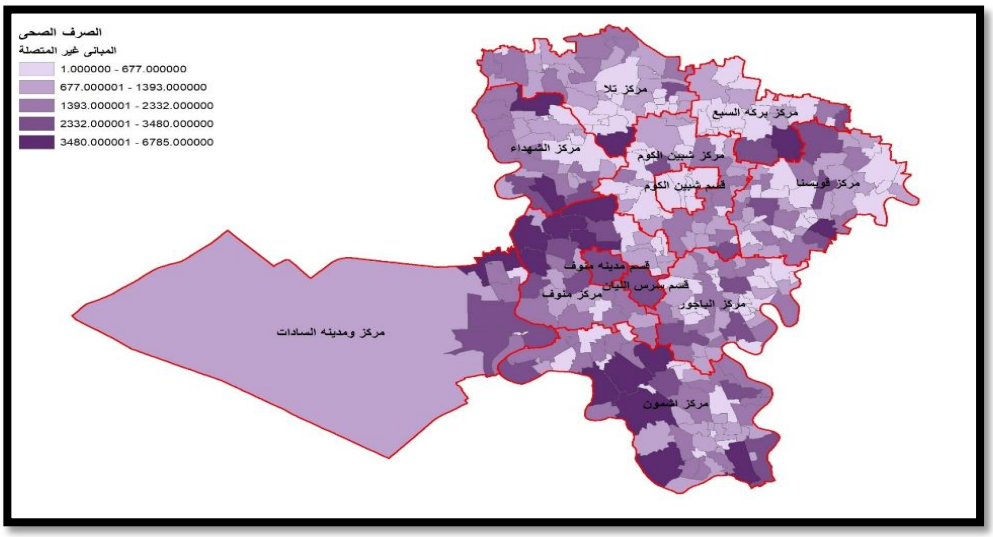

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

سادساً– الاتصال بالطاقة الكهربية:

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن حضر وريف جميع المراكز يتميز باتصالية جيدة للشبكة العامة للكهرباء.

شكل رقم (٤–٧)

نسب الاتصال بالشبكة العامة للكهرباء عام ٢٠١٧

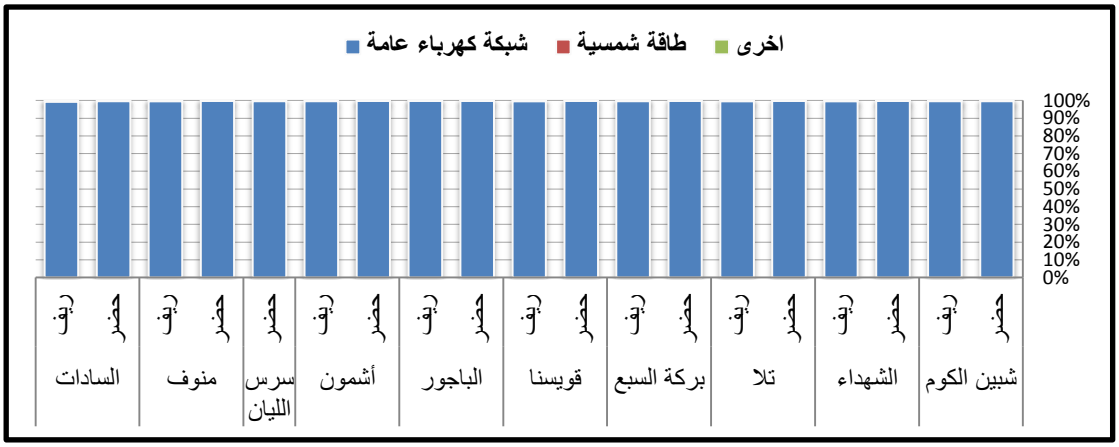

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

سابعاً– الاتصال بشبكة الغاز:

يوجد تفاوت بين مراكز المحافظة في نسب الاتصال بشبكة الغاز الطبيعي، وتصل تلك النسب إلى أقصاها في كل من حضر قويسنا وشبين الكوم على الترتيب.

شكل رقم (٤–٨)

نسب الاتصال بالشبكة العامة للغاز الطبيعى عام ٢٠١٧

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

٣/٣/٤ الملامح الديموجرافية (تطور ونمو وتوزيع):

تضاعف عدد سكان محافظة المنوفية بمقدار ٢.٦٥ مرة خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٢٠)، حيث ارتفع عدد سكان المحافظة من ١.٧ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى نحو ٤.٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ٢.٢%، وتتفاوت معدلات تركز السكان على مستوى مراكز المحافظة وذلك على النحو المبين بالشكل التالى.

شكل رقم (٤-٩)

نسبة تركز السكان في مراكز المحافظة

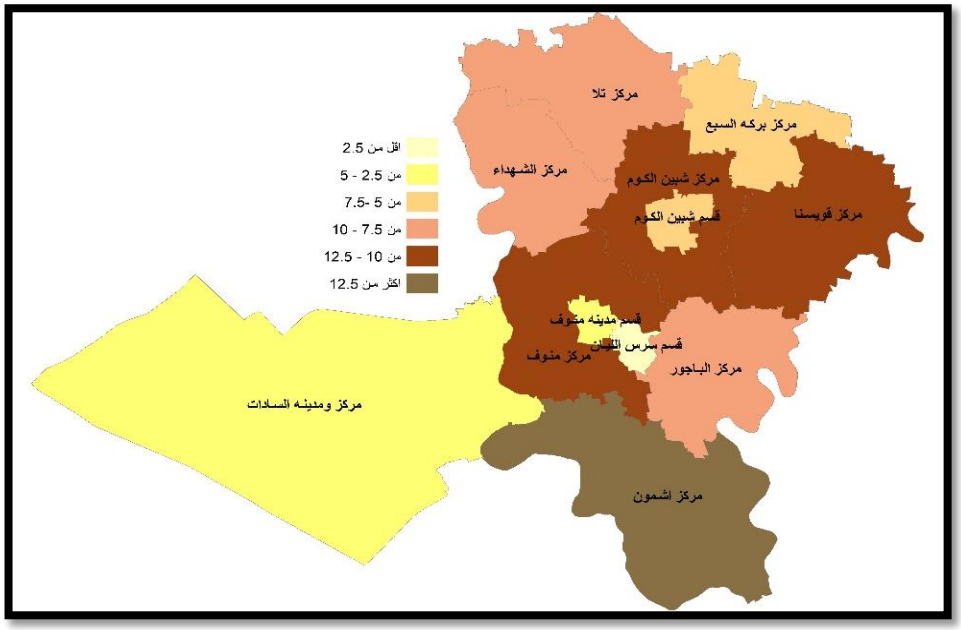

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

يتبين من الشكل السابق مايلى:

- يتركز نحو ١٩.٧% من إجمالي عدد السكان بالمحافظة فى مركز أشمون، يليه مركز شبين الكوم بنسبة ١٦.١% ثم مركز منوف بنسبة ١٣.٠%. ويعتبر مركز السادات أقل المراكز من حيث عدد السكان حيث يعيش به حوالي ٤.٤% فقط من إجمالي السكان ويليه مركز تلا ثم مركز الباجور.

ويعد ذلك مؤشراً على ضرورة توجيه برامج التنمية بالمحافظة إلى المراكز ذات الثقل السكاني مثل مركز أشمون وشبين الكوم ومنوف مع إعطاء الأولوية للمراكز التي بها أعلى نسبة من عدد سكان الريف.

- يوجد تجانس واضح فى توزيع السكان حسب الفئات العمرية (الهرم السكاني) للمحافظة، وينعكس ذلك على نسبة النوع على مستوى المحافظة، فقد بلغت نسبة الذكور نحو (٥٢%) مقابل(٤٨%) للإناث من إجمالي سكان المحافظة، و يتضح ذلك من الشكل رقم (٤-١٠).

شكل رقم (٤-١٠)

توزيع السكان حسب الفئات العمرية (الهرم السكاني)

على مستوى محافظة المنوفية ٢٠١٧

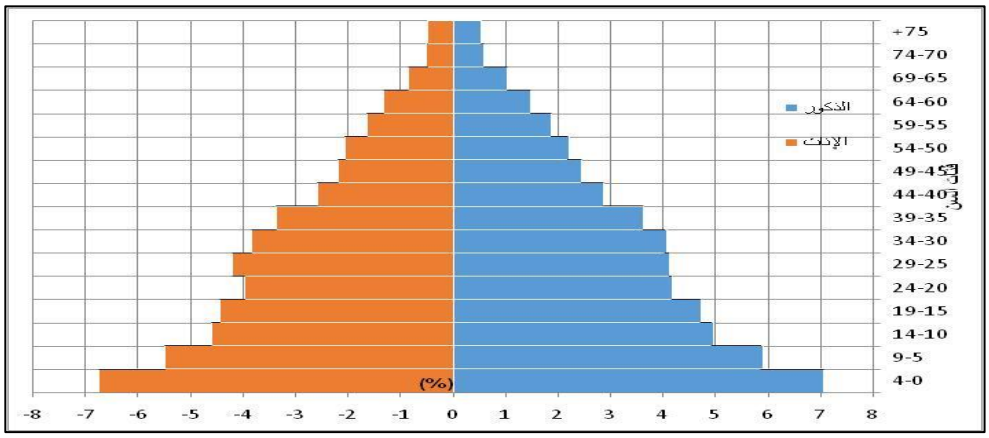

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

- يبلغ معدل أمية ١٥ سنه فأكثر بنحو ٢٧.٤% ، وترتفع لتبلغ ٣٦% للإناث ١٥ سنه فأكثر، وهذا مؤشر سلبي على مستوى التعليم بالمحافظة بوجه عام وعلى مستوى تعليم الاناث بشكل خاص وقد يرجع ذلك إلى كبر المكون الريفي بها حيث يرتفع به عدد السكان في سن التعليم والذي غالبا ما يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر بشكل كبير على أعداد الفئة المستهدفة من التعليم.

شكل رقم (٤-١١)

التوزيع النسبي للأمية على مستوى الوحدات المحلية لمحافظة المنوفية

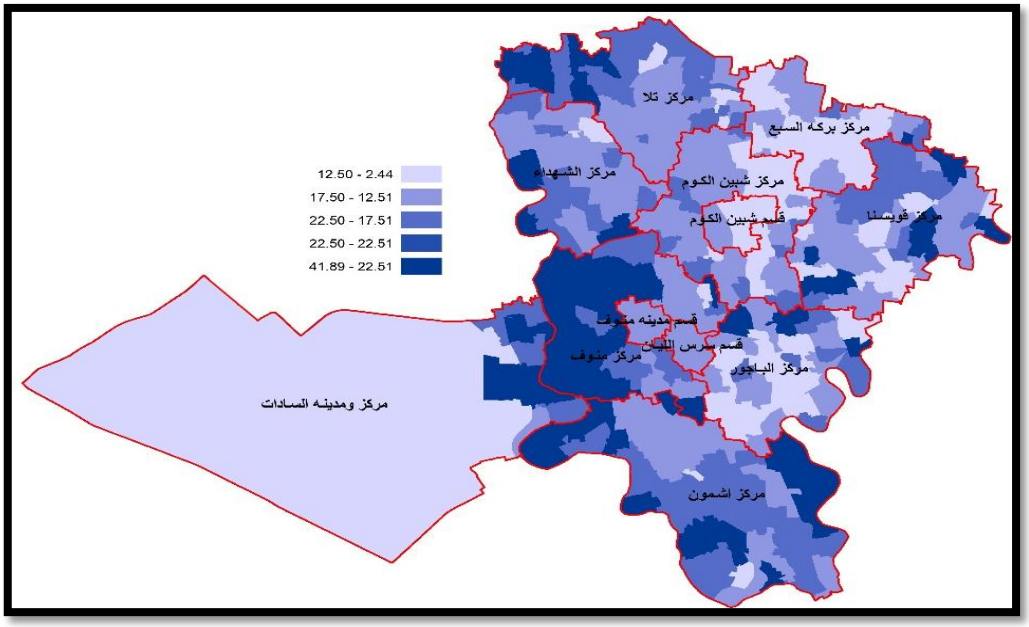

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

- ترتفع نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط فاعلى لتصل إلى حوالى ٤٦.٥%، وذلك مؤشر على اهتمام السكان بنوعية التعليم، كما ترتفع نسبة السكان الحاصلين على مؤهل جامعى إلى ٨.٦% من إجمالى السكان، وتتفاوت نسب توزيع السكان طبقا للحالة التعليمية بين الحضر والريف في مراكز المحافظة المختلفة- شكل رقم (٤-١٢).

شكل رقم (٤-١٢)

التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية

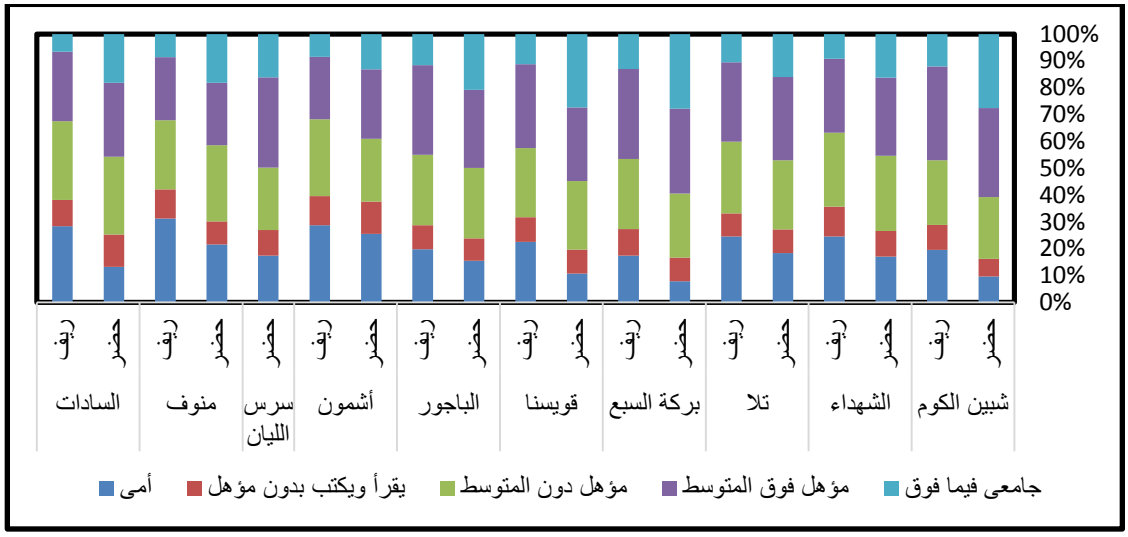

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

- بلغت أعلى نسبة للتسرب من التعليم في مركز أشمون (٣٨% للريف، و ٣٥% للحضر) من التعليم على مستوى المحافظة- شكل رقم (٤-١٣)، ويرجع ذلك للعادات والتقاليد السائدة بالريف المصرى- شكل رقم (٤-١٤).

شكل رقم (٤-١٣)

نسبة التسرب من التعليم على مستوى مراكز محافظة المنوفية

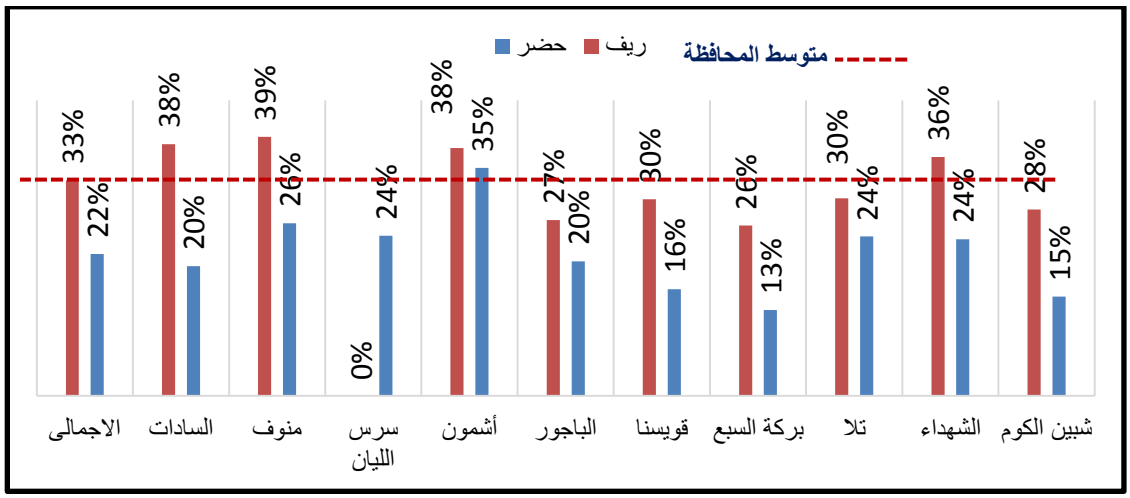

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

شكل رقم (٤-١٤)

أسباب التسرب من التعليم على مستوى مراكز محافظة المنوفية

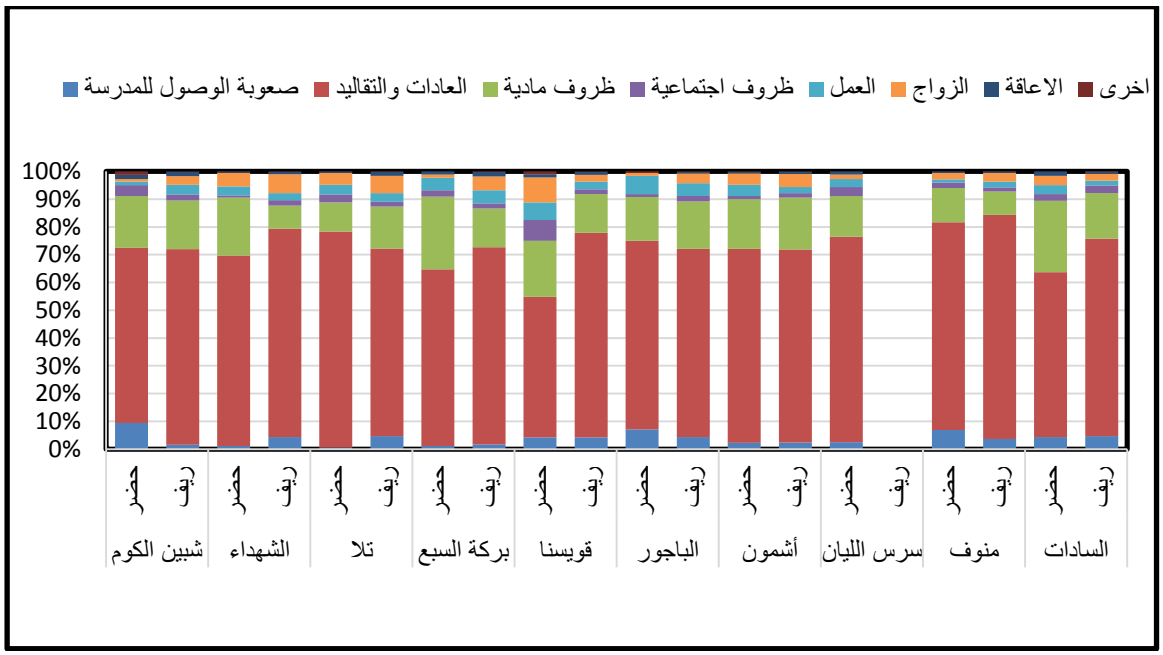

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام لسكان محافظة المنوفية

٤/٤ تقييم المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية وخطط التنمية لمحافظة المنوفية:

يستهدف المخطط الإستراتيجي للتنمية العمرانية المستقبلية لمحافظة المنوفية إتاحة مناطق للتوسع العمرانى للمدن والقرى وإتاحة فرص عمل جديدة تعمل على إحداث توازن إقليمى للمحافظة بين الوضع الحالى لها بمشاكله وقضاياه وبين الأفاق الجديدة للتنمية.

وفى هذا الإطار يستهدف هذا الجزء من الدراسة تقييم المشروعات التى اقترحها شركاء التنمية بالمحافظة بالمخطط، وتقييم ما تم تنفيذه من مشروعات تنموية بخطط التنمية خلال الفترة (٢٠١٥/ ٢٠١٦- ٢٠١٩/ ٢٠٢٠) ، وذلك فى ضوء البرامج الاقتصادية والرؤى القطاعية المقترحة، لبيان الفجوة مابين المشروعات المقترحة بالمخطط الاستراتيجى، والمنفذ بخطط التنمية وتحديد الاحتياجات الفعلية فى ضوء المزايا النسبية التى تتمتع بها المحافظة.

١/٤/٤ البرامج الاقتصادية بخطة التنمية الاقتصادية:

يتطلب تقييم البرامج الاقتصادية بالمخطط الاستراتيجة وخطط التنمية الخاصة بمحافظة المنوفية دراسة الأوضاع الاقتصادية الراهنة بالمحافظة، والتى يتضح منها الآتى:

- بلغ عدد المنشآت العاملة فى محافظة المنوفية ما يقرب من ١٧٤ ألف منشأة؛ يتركز معظم هذه المؤسسات العاملة (٦١.٧%) من إجمالى المنشآت العاملة بمحافظة المنوفية فى أربع مراكز رئيسية؛ هى: شبين الكوم وأشمون ومنوف وقويسنا.

شكل رقم (٤-١٥)

توزيع المنشآت العاملة حسب النشاط الاقتصادى بمحافظة المنوفية ٢٠١٧

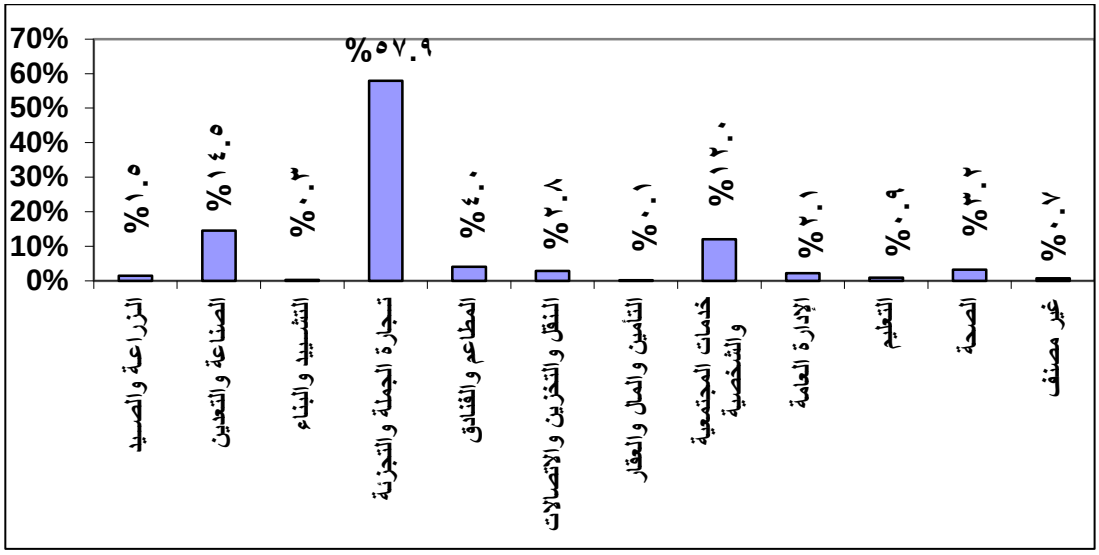

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت لسكان محافظة المنوفية

- يعتبر نشاط تجارة الجملة والتجزئة من الأنشطة الاستثمارية الرئيسية بالمحافظة، يحتل المرتبة الأولى (٥٧.٩%) من إجمالى المنشآت العاملة.
- تتبع معظم المنشآت القطاع الخاص والاستثمارى؛ حيث تستوعب نحو ٩١% من إجمالى المنشآت.
- يغلب صفة المنشآت صغيرة الحجم على هذه المنشآت؛ إذ يعمل بها من ١ : ١٠ من المشتغلين، تبلغ نسبتها أكثر من ٩٧.٤% من إجمالى المنشآت العاملة.
- يعمل بالقطاع الخاص خارج المنشآت (الهامشى) حوالى ١٣.٤%، وهو ما يشير إلى أهمية إدماج العاملين بهذه المنشآت في الاقتصاد الرسمى للمحافظة.

شكل رقم (٤-١٦)

توزيع المنشآت العاملة حسب الحجم بمحافظة المنوفية، ٢٠١٧

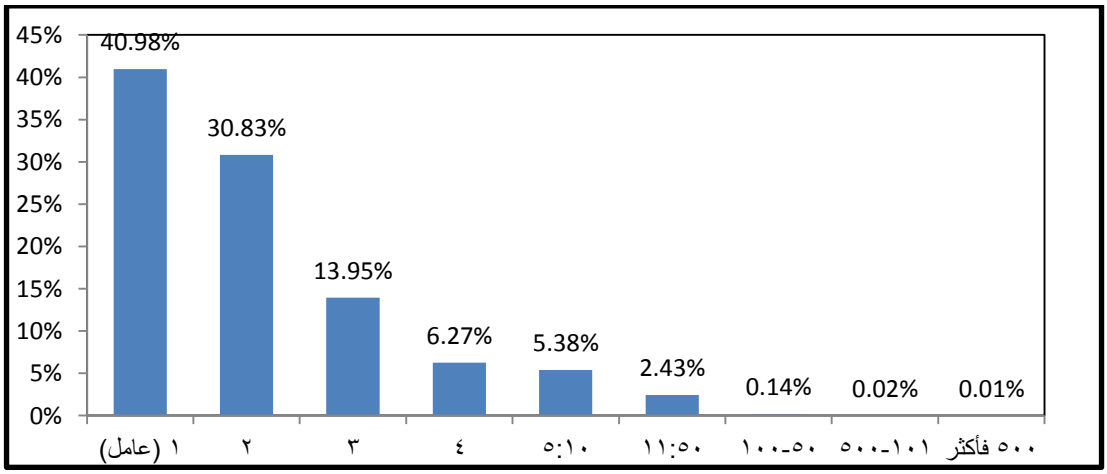

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت لسكان محافظة المنوفية

- تتوطن بعض الأنشطة الإقتصادية والخدمية بالمحافظة مقارنة بإقليم الدلتا، ويعتبر نشاط الزراعة من الأنشطة الرئيسية المحددة للوظيفة الإقتصادية للمحافظة؛ تليه أنشطة التشييد والبناء والخدمات الصحية؛ ثم تأتى بعد ذلك أنشطة الصناعة والسياحة والنقل.

شكل رقم (٤-١٧)

معاملات التوطن للأنشطة الإقتصادية في محافظة المنوفية مقارنة بإقليم الدلتا

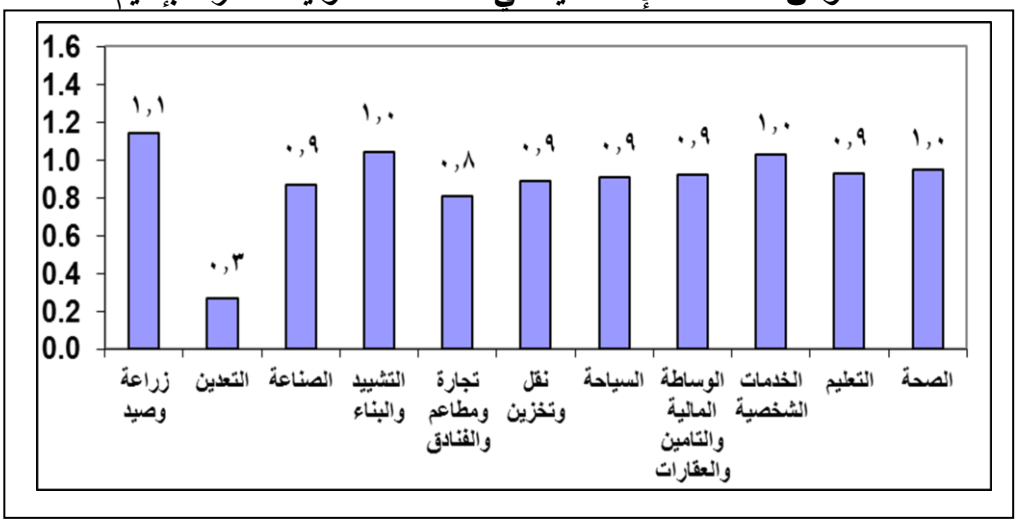

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، هيئة التخطيط العمرانى، المخطط الاستراتيجى لمحافظة المنوفية بحلول عام ٢٠٣٠، **مرجع سابق**.

- يعتبر معدل البطالة منخفض نسبياً على مستوى محافظة المنوفية؛ حيث يبلغ حوالى ٦% فى تقديرات عام ٢٠١٩.

وفى ضوء دراسة الوضع الراهن لبعض المؤشرات الاقتصادية بالمحافظة، فإن البرامج الاقتصادية المقترحة والمدرجة بالمخطط الاستراتيجى وخطط التنمية الخاصة بمحافظة المنوفية تستهدف مايلى:

- تحسين بيئة الأعمال والتصدير.
- تنمية وتطوير الإنتاج الحيواني والنباتي.
- تطوير الصناعات التحويلية وتوسيع أنشطة المناطق الصناعية والصناعات الثقيلة والإلكترونية والنسيجية والغذائية الواعدة .
- تطوير الصناعات الصغيرة واليدوية التراثية السياحية والترويج لها
- تنمية الأنشطة السياحية وأنشطة البحث والتنقيب في المواقع الأثرية.
- تأهيل ورفع كفاءة الموارد البشرية
- التنمية التكنولوجية.

كما تستهدف الرؤى القطاعية لخطط التنمية للقطاعات الاقتصادية الأساسية:

- خطة قطاع الزراعة لمحافظة المنوفية تتحقق من خلال تكامل الانتاج والاستثمار الزراعي والصناعي في المناطق الجديدة مع المناطق القائمة.
- خطة قطاع الصناعة لمحافظة المنوفية تستهدف تركيز الصناعات الهندسية والالكترونية بإقليم الدلتا ومركز للصناعات القائمة على الموارد الزراعية.
- خطة قطاع السياحة لمحافظة المنوفية... ذات إمكانات سياحية واعدة في مجال السياحة الأثرية والريفية... ومنتجات العاديات السياحية.

ويوضح الجدول التالى مشروعات خطط التنمية القطاعية المعتمدة لمحافظة المنوفية.

جدول رقم (٤-١)

مشروعات خطط التنمية المعتمدة لمحافظة المنوفية

المركز	نوع المشروعات
السادات	منطقة الصناعات التكنولوجيا (واحة السيلكون)
أشمون	تجمع حرفي للمشروعات والصناعات الصغيرة شمال المدينة
	منطقة حرفية جنوب المدينة
الباجور	منطقة حرفية (حدادة وخراطة – صيانة السيارات)، محطة خدمات زراعية (تعبة وتغليف منتجات وخدمات زراعية اخرى)، ومركز تدريب وتأهيل
بركة السبع	مصنع لتدوير المخلفات الصلبة وإنتاج اسمدة عضوية منطقة الورش الحرفية، مركز تدريب وتأهيل، مركز تدريب تريكو للفتيات
تلا	مصنع لتدوير المخلفات الصلبة وإنتاج اسمدة عضوية (مركز الشهداء)
	فرز وتدريج وتعبئة خضروات وفاكهة طازجة مبردة
	منطقة حرفية (حدادة وخراطة – صيانة السيارات)
سرس الليان	فرز وتدريج وتعبئة خضروات وفاكهة طازجة مبردة، مخبز الى، منطقة الورش الحرفية
شبين الكوم	مركز تدريب وتأهيل، منطقة الورش الحرفية، استكمال مشروعات المنطقة الحرة، مركز بحثى متخصص في التكنولوجيا الزراعية، مصنع تدوير مخلفات
قويسنا	اعادة تأهيل مصنع لإنتاج الموالح
منوف	مدينة الحرفين (منطقة حرفية مجمعة)

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، هيئة التخطيط العمرانى، المرجع السابق.

وفى إطار الرؤية الاستراتيجية للمحافظة، والتى ترتكز على دعم التنمية الذاتية للمحافظة بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تكامل الإستثمار الزراعي والصناعي والمناطق الجديدة من المناطق القائمة في مجالات الصناعة والخدمات الإقليمية وتوطين المراكز التجارية في وحدات إنتاجية اقتصادية مع تأهيل مدينة السادات كقطب نمو على المستوى القومي، كما أهداف إستراتيجية بعيدة المدى لهذا المخطط، تتضمن الآتى:

- الحد من التسرب الاقتصادي لموارد وخامات المحافظة.
- إحداث التنمية المستقبلية الذاتية للمحافظة.
- التنويع الاقتصادي للمحافظة.
- تدعيم دور المحافظة في مجال الإستثمار الزراعي الصناعي.
- تنظيم توطن المراكز التجارية وتجميع الأنشطة الاقتصادية في وحدات إنتاجية أكبر.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية المتناقصة وحماية مصادر المياه من التلوث.
- تحقيق الإتزان بين توزيع السكان والموارد الاقتصادية وفرص النمو الاقتصادي.
- تحقيق التكامل بين الانتاج الزراعي والحيواني.
- تحسين القيمة المضافة للقطاعات الأساسية.
- تحسين دليل الناتج المحلي للمحافظة.
- تحقيق توازن التنمية العمرانية بين حضر وريف المحافظة.

شكل رقم (٤-١٨)

الرؤى التنموية المقترحة لمدن محافظة المنوفية بحلول عام ٢٠٣٠

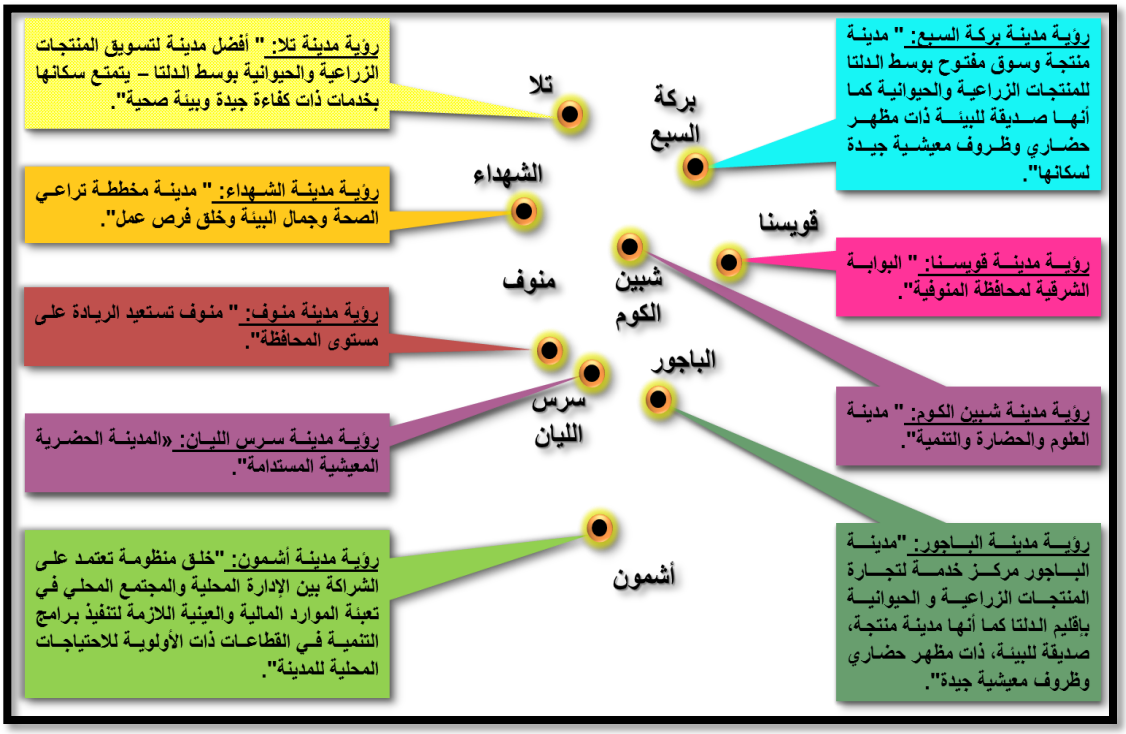

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، هيئة التخطيط العمرانى، المرجع السابق.

وفى ضوء دراسة الأوضاع الاقتصادية السابقة بالمحافظة، فإن حجم المشروعات المقترحة بحلول عام ٢٠٣٠ بالمحافظة تبلغ ٣٥٩ مشروعا، بتكلفة استثمارية إجمالية تقديرية ٣٧ مليار جنيه، بما يوفر حوالي ١٢٨.٤ ألف فرصة عمل إضافية ويمكن ادراجها ضمن استراتيجية المسئولية

الاجتماعية للمحافظة، بالاضافة إلى العجز الحالي والاحتياج المستقبلي من الخدمات، والذى أمكن تقديره على النحو المبين في الجدول رقم (٤-٢).

جدول رقم (٤-٢)

احتياجات محافظة المنوفية المستقبلية من الخدمات

نوع الخدمة	الخدمة	الاحتياج الحالي	الاحتياج المستقبلي
		عدد	عدد
الخدمات التعليمية	ابتدائي عام	٢٣٧٢ فصل، ٩٩ مدرسة	٤٩٢٩ فصل، ٢٠٥ مدرسة
	ابتدائي ازهري	يوجد فائض	يوجد فائض
	إعدادي عام	٢٤٥ فصل، ١٠ مدارس	١٩٥٨ فصل، ٨٢ مدرسة
	إعدادي مهني	٣١١ فصل، ١٣ مدرسة	٣١٨ فصل،١٣ مدرسة
	إعدادي ازهري	يوجد فائض	يوجد فائض
	ثانوي عام	٤٠٨ فصل، ١٤ مدرسة	١٣٠٤ فصل، ٤٣ مدرسة
	ثانوي زراعي	٢٨ فصل، مدرسة	١٤٠ فصل، ٣ مدارس
	ثانوي صناعي	فائض ٣٤٤ فصل	٦٣٣ فصل يوجد فائض حالي
	ثانوي تجارى	فائض ١٠ فصل	٤٢ فصل (٣٢ بعد خصم الفائض)
	ثانوي فندقي	فائض ٤ فصل	الفائض الحالي كافي للمستقبل
	ثانوي ازهري	فائض ٣٤٤ فصل	٢١٤ فصل
	جملة		
الخدمات الصحية	مستشفيات (آسرة)	٩١٣٧ سرير	٣٧٧٦ سرير
الخدمات الثقافية	مكتبة طفل	–	
	مكتبة عامة	٢٣ مكتبة	١٤ مكتبة
	قصر ثقافة	–	
	بيت ثقافة	٣ بيت ثقافه	٦ بيت ثقافه
	مكتبة مركزية		
الشباب والرياضة	اندية	فائض ٤ نوادي بالحضر	٨ نادى – ٤ بعد خصم الفائض
		عجز ٧٤ نادى بالريف	٢٧ نادى
	مراكز شباب	عجز ١١ مركز بالحضر	٨ مركز
		فائض ٩٦ مركز بالريف	٥٤ بالريف – يوجد فائض
الخدمات الاجتماعية	وحدة اجتماعية	١١ وحدة	٣٧ وحدة
الخدمات البريدية	مكتب بريد	فائض ١٨١ مكتب	١٤ مكتب درجة اولى
إجمالي الخدمات		٥٨٩.٨١٣	٦١٠.٦٧٤

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، هيئة التخطيط العمرانى، المرجع السابق.

٢/٤/٤ توزيع المشروعات على مراكز المحافظة:

- **مركز أشمون:** بلغ عدد المشروعات ٣٢ مشروع، ومصادر التمويل لغالبيتها حكومية، فيما احتلت مشروعات الخدمات المرتبة الأولى في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- **مركز بركة السبع:** بلغ عدد المشروعات ٢٥ مشروع، بينما كانت وصادر التمويل لغالبيتها حكومية، فيما احتلت مشروعات الصناعات الغذائية والمشروبات المرتبة الأولى في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- **مركز سرس الليان:** بلغ عدد المشروعات ٣ مشروع، ومصادر التمويل لغالبيتها خاصة يليه التمويل الحكومي، فيما احتلت مشروعات الصناعات الهندسية والكهربية والالكترونية المرتبة الأولى في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- **مركز الباجور:** بلغ عدد المشروعات ٢٦ مشروع، ومصادر التمويل لغالبيتها حكومية، فيما احتلت مشروعات الخدمات المرتبة الأولى يليها الزراعة في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- **مركز السادات:** بلغ عدد المشروعات ٢٣٣ مشروع، ومصادر التمويل لغالبيتها خاصة، فيما احتلت مشروعات صناعات الغزل والنسيج المرتبة الأولى في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- مركز **الشهداء:** بلغ عدد المشروعات ٢٤ مشروع، ومصادر التمويل لغالبيتها حكومية، فيما احتلت مشروعات الخدمات المرتبة الأولى في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- **مركز تلا:** بلغ عدد المشروعات ٢١ مشروع، ومصادر التمويل لغالبيتها حكومية، فيما احتلت مشروعات الصناعات الغذائية والمشروبات المرتبة الأولى في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- **مركز شبين الكوم:** بلغ عدد المشروعات ٣٨ مشروع، ومصادر التمويل لغالبية المشروعات حكومية يليها القطاع الخاص، فيما احتلت مشروعات الخدمات والزراعة والصناعات الغذائية والمشروبات النسبة الأكبر في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- **مركز قويسنا:** بلغ عدد المشروعات ١٠٢ مشروع، ومصادر التمويل لغالبيتها خاصة، وتحتل مشروعات الصناعات المعدنية المرتبة الأولى في توفير أكبر عدد من فرص العمل.
- **مركز منوف:** بلغ عدد المشروعات ٢١ مشروع، ومصادر التمويل لغالبيتها حكومية، فيما احتلت مشروعات الخدمات المرتبة الأولى في توفير أكبر عدد من فرص العمل.

٤/٥ تقييم الخطة الاستثمارية لمحافظة المنوفية:

يوضح الشكل رقم (٤-١٩) معدل نمو الاستثمارات الحكومية في محافظة المنوفية خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)، ومنه يتضح تضاعف حجم الاستمثارت بمقدار ٢.٣٤ مرة خلال ٤ سنوات، وبنسبة زيادة تصل إلى نحو ١٣٤.٢%. وقد وجهت غالبية هذه الاستثمارات إلى تلبية احتياجات الوحدات المحلية من مشروعات الطرق وتحسين البيئة، وتدعيم احتياجات الوحدات المحلية والحماية المدنية.

شكل رقم (٤-١٩)

تطور الاستثمارات الحكومية في محافظة المنوفية خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)

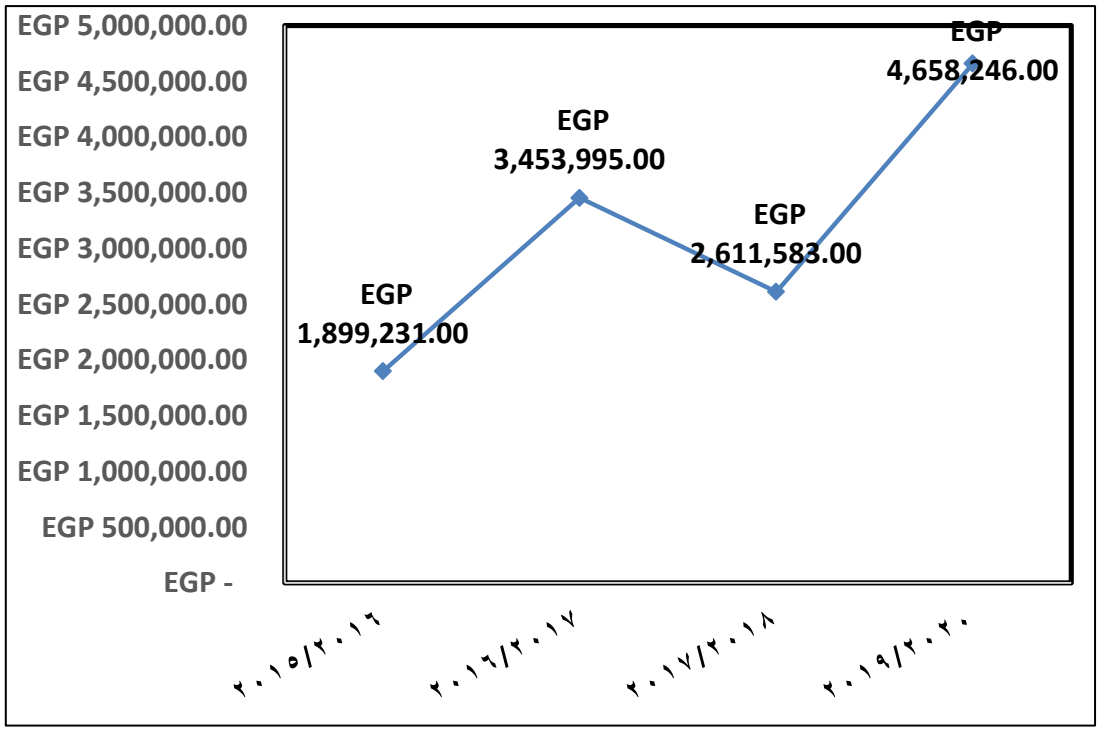

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

٤/٦ دور الحكومة لتحفيز المشاركة فى سد العجز الحالي والمستقبلي من الخدمات:

أتضح من تقييم المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية وخطط التنمية لمحافظة المنوفية ضعف دور شركاء التنمية فى اعداد مقترح المشروعات المدرجة بكليهما، كما يتطلب سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الخدمات دورا واضحا منهما، مما يتطلب العمل على تفعيل منومة حوكمة التخطيط، لاماج دور الشركاء فى اعداد وتنفيذ ومتابعة مشروعات خطط التنمية، وتصويب مسار المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية، باعتبارها أداة أكثر فعالية لتلبية احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية، كما يتطلب سرعة العمل على المحاور التالية:

التعليم:

- استكمال البنية الأساسية للمدارس والفصول لاستيعاب كل من هم في سن التعليم.
- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وزيادة دوره في إدارة منظمات التعليم الحكومي.
- تفعيل القانون للحد من ظاهرة التسرب من التعليم.
- انشاء فصول لتعليم الفتيات المتسربات من التعليم (٩ –١٢ سنة) داخل مباني المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم.
- التوسع في إنشاء فصول محو الأمية في إطار بروتوكول التعاون بين وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

الصحة:

- استمرار دور الدولة مركزياً في مجال الرعاية الصحية من خلال وضع معايير الجودة ومراقبة مقدمي الخدمة وأسعار الدواء وخلق المناخ لجذب الاستثمار في مجال الصحة.
- دراسة الأخذ بتطبيق اللامركزية في تقديم الرعاية الصحية.
- دعوة المجتمع المحلى للمشاركة في الإدارة والتمويل وتدريب وتأهيل الكوادر الطبية.
- تشجيع القطاع الخاص والأهلي في مجالات تقديم الرعاية الصحية والتأمين الصحي.
- الاشراف المستمر والدعم من وزارة الصحة على الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال تقديم خدمات الصحة.
- تنفيذ برامج التوعية الصحية من خلال برامج المجلس القومي للمرأة، وتنشيط دور الرائدات الريفيات، ورفع مستوى الخدمات الصحية بالمستشفيات والمراكز الصحية.
- تفعيل وتحديث برامج تنظيم الاسرة ، وتوفير وسائل تنظيم الاسرة ، وتنشيط دور الرائدات الريفيات.

التنمية الاجتماعية:

- منح قروض للفئات الأشد حاجة (المرأة المعيلة – المعاقين – كبار السن) لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمنزل أو بورش مجمعة محدودة الحجم تقوم على الخامات المتوفرة بالبيئة المحلية .
- إقامة أكشاك لبيع المنتجات والمصنوعات الحرفية واليدوية بالمناطق السياحية والاسواق الكبيرة.
- مبادرات جمعيات رجال الأعمال والجمعيات الأهلية لتوزيع العجول وماكينات الخياطة على الفئات الأكثر احتياجاً وخاصة بالمناطق الريفية.
- مشروعات للصناعات الصغيرة القائمة على المنتجات الزراعية وتشمل إنتاج المربات وتجفيف الفواكه ، وتفصيص الرمان وتعبئته

الفصل الخامس

تقييم دور المسئولية الاجتماعية للشركات في محافظة المنوفية ودورها في تنمية المجتمع المحلي – دراسة تطبيقية

١/٥ تمهيد:

يكتسب الدور الاجتماعي للشركات دورا متزايداً فى تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه. ولاشك أن المسئولية الاجتماعية تعد حجر الزاوية لسد بعض الفجوات التنموية فى المجتمع المحلى، وهى أداة مهمة للتخفيف من حدة الفقر من خلال الشركات بتوفير البيئة المناسبة، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا.

ويمكن القول إنه لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع المصرى بعامة بمفهوم وأبعاد المسئولية الاجتماعية ومدى تطورها وفعاليتها وكيفية بلورتها والإفادة منها.

وفي ضوء ذلك، يتناول هذا الفصل بالرصد والتحليل والتقييم الوضع الحالى لدور المسئولية الاجتماعية فى جهود التنمية المحلية على صعيد محافظة المنوفية من منظور بعض الشركات الاستثمارية العاملة فى مركز السادات، كي تساعد النتائج والمؤشرات في صياغة رؤية لدور شركاء التنمية فى تنمية المجتمع المحلي من خلال صياغة مقترح لبناء استراتيجية للمسئولية الاجتماعية.

ولانجاز هذا الرصد والتحليل والتقييم فقد تم اتباع الاجراءت التالية:

- تم الاطلاع على أهم التجارب والتقارير والممارسات العالمية فى مجال المسئولية الاجتماعية، والتى تتبنى المسئولية الاجتماعية وفقا للمواصفات القياسية للمسئولية المجتمعية ISO 26000.
- تم تصميم استمارة استبيان؛ تضمنت ٦ محاور تتعلق بقياس أنشطة المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي من منظور القطاع الخاص؛ بالتطبيق على عدد من الشركات الاستثمارية عينة الدراسة وهي (مجموعة العز الصناعية، شركة الرباعية للنسيجات فورتكس، عنتر استيل، سيراميك الجوهرة، الوادي الشركة الرباعية للنسيجات فورتكس) في محافظة المنوفية كدراسة حالة عن الشركات الاستثمارية.
- الاستعانة بمنهج تحليل المضمون لتحليل محتوى أنشطة المسئولية الاجتماعية التي يقوم بها القطاع الخاص بهدف التعرف علي الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والأخلاقي الذي

تقوم به شركات القطاع الخاص في اطار أدوارها تجاه المسئولية الاجتماعية وتحقيق تنمية المجتمع المحلي، وقد أدى استخدام هذا المنهج في تحديد العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي لها تأثير داخل مجتمعاتنا المحلية، لبيان مدى التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمواطنين وتحقيق الاستدامة والاستمرارية للخدمات المجتمعية التنموية التي تقدمها للصالح العام.

٢/٥- معرفة الشركات بالمسئولية الاجتماعية:

يتناول هذا الجزء من تحليل نتائج الاستبيان الاسئلة العامة المرتبطة بمعرفة الشركات بالمسئولية الاجتماعية، من حيث وجود ادارة مختصة، شخص مسئول عن جهود ومسئولية الأنشطة الاجتماعية، وكذلك الاستدامة البيئية، ومدى اهتمام الشركات باعداد تقارير خاصة بالمسئولية الاجتماعية، بهدف التعرف على الآتى:

- مدى وجود إدارة مختصة بأنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية لدى الشركات
- هل يوجد مسئول مختص بالمسئولية الاجتماعية لدى الشركات
- هل يوجد مسئول مختص بالمشاكل البيئية واستدامة التنمية لدى الشركات
- هل يوجد يوجد تقرير للمسئولية الاجتماعية لدى الشركات
- فى حالة وجود تقرير فهل يغطى كافة مواقع الشركة
- هل تشارك الشركات فى مبادرات تطوعية للمسئولية الاجتماعية

١/٢/٥ مدى وجود إدارة ومسئول مختص بأنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (٥-١) ملخص لأبرز نتائج الاستبيان الخاص بمدى وجود إدارة ومسؤول مختص بأنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية لدى الشركات، ومنه يتبين النتائج التالية:

- **تتمتع شركتين من الشركات محل الدراسة بإدارة مختصة بأنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية**، كما أن لدى احدى الشركات مسئول مختص بالمسئولية الاجتماعية، وللشركات الثلاث مسئول يختص بالمشاكل البيئية واستدامة التنمية.
- يوجد تقرير ربع سنوى لدى شركتين من **الشركات محل الدراسة.**
- **غالبية الشركات** تساهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية في جميع مناطق عمل هذه الشركات، كما أنها تشارك في مبادرات تطوعية للمسئولية الاجتماعية للشركات.

جدول رقم (٥-١)

مدى وجود إدارة ومسئول مختص بأنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية

	مجموعة العز الصناعية		شركة الرباعية للنسيجات فورتكس		عنتر استيل لدرفلة الحديد		سيراميك الجوهرة		الوادي القابضة	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
لدى الشركة إدارة مختصة بإدارة أنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية	*			*		*	*			*
لدى الشركة مسئول مختص بالمسئولية الاجتماعية	*		*			*	*			*
لدى الشركة مسؤول مختص بالمشاكل البيئية واستدامة التنمية	*		*			*	*			*
يوجد تقرير للمسئولية الاجتماعية	*			*		*	*			*
فى حالة وجود تقرير فهل يغطى كافة مواقع الشركة	*			*		*	*			*
الشركة تشارك فى مبادرات تطوعية للمسئولية الاجتماعية	*		*			*	*			*

المصدر: من اعداد الباحث

- تتركز الجوانب الخاصة بالمسئولية الاجتماعية التى تساهم فيها الشركات في ثلاث مجالات أساسية: اقتصادى، اجتماعى وبيئى، ويتبين من الجدول (٥-٢) أن كافة الشركات لها ممارسات في الجوانب الاجتماعية، أما الجوانب الاقتصادية فتتركز في ثلاث شركات فقط.

جدول رقم (٥-٢)

الجوانب الخاصة بالمسئولية الاجتماعية التى تساهم فيها الشركات

	مجموعة العز الصناعية	شركة الرباعية للنسيجات فورتكس	عنتر استيل لدرفلة الحديد	سيراميك الجوهرة	الوادي القابضة
اقتصادى	*	*		*	
اجتماعى	*	*	*	*	*
بيئى	*	*		*	

المصدر: من اعداد الباحث

٥/٣- مجالات وبرامج ورؤى الشركات فى المسئولية الاجتماعية:

٥/٣/١ مجالات المشاركة في اطار المسئولية الاجتماعية:

أوضحت نتائج الاستبيان أن هناك الكثير من مجالات مشاركة الشركات في المسئولية الاجتماعية، ويبين الجدول رقم (٥-٣) مدى التفاوت فى مجالات المشاركة لدى الشركات، وذلك في اطار المسئولية الاجتماعية.

جدول رقم (٥-٣)

مجالات مشاركة الشركات فى المسئولية الاجتماعية

الشركة	مقاومة الفساد	زيادة درجة المساواة	جهود محو الأمية	عدم العنصرية وإساءة المعاملة	زيادة الرعاية الصحية للجميع	منع التلوث	تحقيق حقوق الإنسان
مجموعة العز الصناعية	*		*		*	*	
شركة الرباعية للنسيجات فورتكس	*		*	*	*	*	*
عنتر استيل لدرفلة الحديد		*	*	*	*	*	
سيراميك الجوهرة	*	*	*	*	*	*	*
الوادي القابضة					*	*	*

المصدر: من اعداد الباحث

وبدراسة القوائم المالية التى يتم نشرها لدى الشركات مايلى :

- يتفاوت حجم ماتفقه الشركات على مجالات المشاركة في المسئولية الاجتماعية، ويأتى حجم الانفاق الخاص بمجموعة العز الصناعية في المقدمة (تتضمن شركتين من الشركات محل الدراسة)، حيث تنفق بقدر كاف لما ينبغي من حجم الانفاق في مجال المسئولية الاجتماعية حيث أنه يتحدد حجم انفاقها حسب النطاق المحدد لدى الشركة الذي يتم تغطيته ويتحدد مع اختلاف الأسعار للخدمات المقدمة من الشركة.
- تأتى مشروعات الرعاية الصحية في اطار تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة لمنع التلوث، وجهود محو الأمية في مقدمة المجالات التى تساهم من خلالها غالبية الشركات في اطار المسئولية الاجتماعية، يليها مجالات مقاومة الفساد، تحقيق حقوق الانسان.

٥/٣/٢ برامج المسئولية الاجتماعية لدى الشركات:

توضح نتائج الاستبيان المبينة بالجدول رقم (٥-٤) أن برامج المسئولية الاجتماعية التى تتبناها الشركات تعالج المجالات التالية:

- تنمية العاملين، تشغيل الشباب، تنمية اقتصاديات الشركة، تنمية المجتمع

- دعم التعليم فى المجتمع المحلى، تحسين البيئة، الحد من الفقر
- برنامج مساعدة رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة تقتصر على محموعة عز الصناعية، ويتم ذلك من خلال جمعية مستثمري مدينة السادات.

جدول رقم (٥-٤)

برامج المسئولية الاجتماعية التى تتبناها الشركات

الشركة	تنمية العاملين	تشغيل الشباب	تنمية اقتصاديات الشركة	تنمية المجتمع	دعم التعليم بالمجتمع المحلى	تحسين البيئة	مساعدة رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة	الحد من الفقر
مجموعة العز الصناعية	*			*	*		*	
شركة الرباعية للنسيجات فورتكس	*	*	*	*	*	*		*
عنتر استيل لدرفلة الحديد			*					
سيراميك الجوهرة	*	*		*	*	*	*	
الوادي القابضة				*				

المصدر: من اعداد الباحث

٣/٣/٥ وضوح الرؤية حول بعض مجالات المسئولية الاجتماعية:

تشير نتائج الاستبيان المبينة بالجدول رقم (٥-٥) أن لدى غالبية الشركات رؤية واضحة حول برامج المسئولية الاجتماعية التى تتبناها والتى تتضمن:

- **يوجد وعي تام بمفهوم ودور المسئولية الاجتماعية، وذلك عن طريق :**
  - ✓ أن الشركة تعد المسئولية الاجتماعية احدى اولوياتها.
  - ✓ الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية لأنها جزء لا يتجزأ من تقاريرها أو انشطتها.
- **لدى الشركات وعي بأن المسئولية الاجتماعية تستلزم الانتباه إلى البيئة وفي ذلك تعمل الشركة على:**
  - ✓ المساهمة في تجميل و تشجير المناطق المجاورة لها.
  - ✓ تنفيذ برامج لحماية البيئة والمحافظة عليها.
  - ✓ تقدم غالبية الشركات معونة مالية للجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة.
  - ✓ تنظيم حملات توعية بأهمية البيئة والمحافظة عليها.
  - ✓ تشجيع العاملين بها على الحد من التلوث البيئي من خلال النظافة، ومنع التلوث، وتقليل الانبعاثات الضارة بالصحة العامة.

جدول رقم (٥-٥)

مدى وضوح الرؤية لدى الشركات تجاه مجالات المسئولية الاجتماعية

بعض مجالات المسؤولية الاجتماعية	مجموعة العز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	نعم	لا	لحد ما	نعم	لا	لحد ما	نعم	لا	لحد ما	نعم	لا	لحد ما	نعم	لا	لحد ما
توجد رؤية واضحة لمفهوم ودور المسؤولية الاجتماعية	*			*				*		*			*		
تستلزم المسؤولية الاجتماعية الانتباه الى البيئة.	*			*			*			*			*		
تتطلب المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين.	*			*			*			*			*		
تعد المسؤولية الاجتماعية احدى اولويات الشركة.			*	*					*	*		*			*
الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية	*			*					*	*					*
يتضمن تحقيق المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع.	*			*					*	*			*		
تدريب عدد من الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية.	*			*					*	*			*		
تقديم منح دراسية للمتفوقين من ابناء المجتمع.		*		*				*		*					*
تعيين عدد من الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة.	*			*			*			*			*		
لمساهمة فى تمويل أنشطة ثقافية وترفيهية ورياضية	*			*				*		*				*	
تعمل على تقليل الفجوة بين فئات المجتمع .			*	*				*		*				*	
المساهمة فى تجميل و تشجير المناطق المجاورة لها.			*	*					*	*		*			*
تنفذ برامج لحماية البيئة والمحافظة عليها.			*	*			*			*					*
تقدم معونة مالية لجمعيات حماية البيئة	*			*					*	*				*	
تنظم حملات توعية بأهمية البيئة والمحافظة عليها		*		*			*			*					*
تشجيع العاملين بها على الحد من التلوث البيئي	*			*			*			*					
توفر بيئة عمل ملائمة للعاملين لديها.	*			*			*			*			*		
توفر برامج و دورات تدريبية للعاملين لديها.	*			*			*			*			*		
توفر التأمين الصحي للعاملين لديها.	*			*			*			*			*		
تعمل على توفير مساكن للعاملين لديها.	*			*			*			*			*		
تساهم في تنظيم رحلات للاماكن المقدسة للعاملين لديها.	*			*					*	*			*		
تحرص على توظيف الاموال في مجال الاستثمار التنموى.			*	*					*			*	*		
تلتزم بقول الحقيقة للعملاء والصدق في التعامل معهم.	*			*			*			*			*		
تحترم الفروقات الفردية بين العملاء .			*	*			*					*	*		
تنمي الوعي المصرفي السليم بين العاملين.	*			*			*			*			*		
تستجيب لاقتراحات العملاء لتحسين مستوى الخدمات	*			*			*			*			*		
تهتم بتمويل اصحاب المهن والحرف وصغار التجار.		*			*			*		*				*	

المصدر : من اعداد الباحث

- **معرفة أن المسئولية الاجتماعية تتطلب الاهتمام بالعاملين، وهنا تقوم الشركات بـ:**
  - ✓ توفير بيئة عمل ملائمة للعاملين لديها.
  - ✓ توفير برامج ودورات تدريبية للعاملين لديها.
  - ✓ توفير التأمين الصحي للعاملين لديها.
  - ✓ المساهمة في توفير مساكن للعاملين لديها.
  - ✓ ولكن لا تساهم المجموعة في تنظيم رحلات للاماكن المقدسة للعاملين لديها.

- **يتضمن تحقيق المسئولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع، وفي إطار ذلك تقوم الشركات بالاتى:**
  - ✓ تدريب عدد من الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية عن طريق مدراس التعليم المزدوج والتعليم الفني.
  - ✓ تقديم منح دراسية للمتفوقين من أبناء المجتمع للمؤسسات التعليمية.
  - ✓ تعيين عدد من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار نسبة ال٥% التي يحددها القانون.
  - ✓ المساهمة فى تمويل المراكز الثقافية والنوادي الترفيهية والرياضية.
  - ✓ العمل على تقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال التبرعات والزكاة والقرض الحسن.
- **تحرص الشركات على توظيف الاموال في مجال الاستثمار التنموى.**
- **تلتزم الشركات بقول الحقيقة للعملاء والصدق في التعامل معهم في كل الحالات والاوقات.**
- **تنمي غالبية الشركات الوعي المصرفي السليم بين العاملين.**
- **تستجيب الشركات لشكاوي واقتراحات العملاء لتحسين مستوى الخدمات المقدمة.**
- **تهتم بعض الشركات بتمويل اصحاب المهن والحرف وصغار التجار من خلال جمعية مستثمري مدينة السادات.**

٤/٥ معايير الأداء التي تلتزم بها الشركات في تنمية المجتمع المحلي:

تضمنت استمارة الدراسة استطلاع رأى الشركات حول معايير الأداء التى تلتزم بها فى تنمية المجتمع المحلى، وقد تم تقسيم هذه نتائج هذه المعايير إلى ٩ محاور، على النحو التالي:

١/٤/٥ معرفة المسئولية الاجتماعية والأسلوب الأكثر أهمية لدي الشركات:

يتضح من دراسة الجدول رقم (٥-٦) أن غالبية الشركات تعلم جيدًا مبادئ وأدوات المسئولية الاجتماعية وتقوم بتطبيقها في الشركة.

جدول رقم (٥-٦)

أسلوب المسئولية الاجتماعية الأكثر أهمية للشركات

	مجموعة العز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما
الحوكمة والحوار مع أصحاب المصلحة												*		*	
سياسة العمل تجاه الموظفين			*	*					*	*			*		
العلاقة مع العملاء والموردين	*			*			*			*			*		
العلاقة مع المجتمع	*			*					*	*				*	
حماية البيئة	*			*			*			*			*		

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق وجود مجموعة من أساليب المسئولية الاجتماعية لدي الشركات محل الدراسة، وأن أولويات هذه الأساليب تختلف من شركة لأخرى، وتتضمن: الحوكمة والحوار مع أصحاب المصلحة، سياسة العمل تجاه الموظفين، العلاقة مع العملاء والموردين، العلاقة مع المجتمع، بالاضافة إلى حماية البيئة.

٢/٤/٥ الأسباب التي قد تدفع الشركة إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية:

يتضح من دراسة الجدول رقم (٥-٧) وجود العديد من الأسباب التي قد تدفع الشركات إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية.

جدول رقم (٥-٧)

الأسباب التي قد تدفع الشركات إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية

	مجموعة العز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما
الدافع الأخلاقي للإدارة العليا												*		*	
تعزيز صورة الشركة	*			*					*	*				*	
زيادة الكفاءة الانتاجية	*			*			*			*			*		
زيادة رضا العاملين	*			*			*			*			*		
المزايا التجارية للأسواق الجديدة	*			*			*			*			*		
جذب مصادر تمويل من المؤسسات والمجتمع		*		*				*		*				*	
الحوافز العامة التى تقدمها الدولة		*		*			*				*			*	
ضغط من جمعية حماية المستهلك ووسائل الإعلام		*			*				*		*			*	

المصدر: من اعداد الباحث

يتبين من الجدول السابق أن تعزيز صورة الشركة، زيادة الكفاءة الانتاجية، زيادة رضا العاملين، المزايا التجارية للأسواق الجديدة، جذب مصادر تمويل من المؤسسات والمجتمع تأتي في مقدمة الأسباب التي تدفع الشركات إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية، كما يتبين عدم اهتمام الشركات بالحوافز التى تقدمها الدولة، أو بالضغوط الاعلامية أو ضغوط جمعية حماية المستهلك.

٣/٤/٥ العلاقة بين الشركات والعالم الخارجي ودروها في المسئولية الاجتماعية:

ترى الشركات أن العلاقة مع العالم الخارجى شجعت على:

- اعتماد جهود المسئولية الاجتماعية وذلك من خلال حضور المؤتمرات الدولية.
- تؤدى إلى تصدير منتج عالى الجودة وصديق للبيئة.

٤/٤/٥ الإجراءات التنظيمية والادارية التي تستخدمها الشركات تجاه المسئولية الاجتماعية:

يتضح من دراسة الجدول رقم (٥-٨) وجود العديد الإجراءات التنظيمية والادارية الجادة التي تستخدمها الشركات تجاه المسئولية الاجتماعية.

جدول رقم (٥-٨)

الإجراءات التنظيمية والادارية الجادة التي تستخدمها الشركات تجاه المسئولية الاجتماعية

	مجموعة العز الصناعية	شركة الرباعية للنسيجات	عنتر استيل لدرفلة	سيراميك الجوهرة	الوادي القابضة
كود الأخلاق		لايوجد			
الميزانية الاجتماعية، الميزانية الرأسمالية غير الملموسة					
شهادة الأخلاقيات SA8000 *					
شهادة CSC9000T **					
شهادة EMAS ***					
التسويق ذات الصلة بالشراكة الاجتماعية					
مؤسسات الأعمال					
نظام ادارة الجودة ISO 9001					
نظام ادارة الطاقة ISO 15001					

* هو معيار شهادة يشجع المؤسسات على تطوير ممارسات مقبولة اجتماعيا والحفاظ عليها وتطبيقها في مكان العمل من قِبل هيئة المساءلة الاجتماعية الدولية

** شهادة لمعايير حقوق الإنسان وحقوق العاملين وحماية البيئة

***خطة الإدارة والتدقيق البيئي Eco-Management and Audit Scheme

يتضح من الجدول السابق أن بعض الشركات اتبعت بعض الإجراءات التنظيمية والادارية الجادة تجاه المسئولية الاجتماعية، وفى هذا الصدد فقد حصلت على العديد من الشهادات، عل النحو المبين بالجدول السابق، فى حين أن بعض الشركات لم تحصل على أى من هذه الشهادات في اطار المسولية الاجتماعية ومن هنا ينبغى ضرورة الإطلاع على هذه الشهادات والعمل على تحقيق متطلباتها لكي تعمل على تحقيق برامج المسولية الاجتماعية بجودة وبكفاءه عالية وبالتالي تحقيق مشروعات تنموية ماستدامة للمجتمع المحلي؛ وتتضمن الآتى:

- كود الأخلاق، شهادة الأخلاقيات SA8000، شهادة CSC9000T، شهادة EMAS، بالاضافة إلى الاجراءات التنظيمية الخاصة بشهادة مؤسسات الأعمال.

٥/٤/٥ التدابير التي اعتمدتها الشركات للحد من التأثير البيئي في اطار المسئولية الاجتماعية:

يتضح من الجدول رقم (٥-٩) وجود العديد التدابير التى اعتمدتها الشركات للحد من التأثير البيئي فى إطار المسئولية الاجتماعية.

جدول رقم (٥-٩)

التدابير التى اعتمدتها الشركات للحد من التأثير البيئي

	مجموعة العز الصناعية	شركة الرباعية للنسيجات	عنتر استيل لدرفلة	سيراميك الجوهرة	الوادي القابضة
توفير الطاقة					
إعادة تدوير النفايات					
نقل مجمع للعاملين، استخدام الغاز الطبيعى فى السيارات					
تطوير منتجات صديقة للبيئة					
عمليات التقييم البيئى					
إدارة النظام البيئي					
استخدام الموارد المتجددة					

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق أن بعض الشركات اتبعت بعض التدابير التى اعتمدتها للحد من التأثير البيئي فى إطار المسئولية الاجتماعية ، ومن بينها توفير الطاقة، إعادة تدوير النفايات، تطوير منتجات صديقة للبيئة، عمليات التقييم البيئى، إدارة النظام البيئي. **وقد أدت هذه التدابير إلى تحقيق العديد من المزايا على النحو المبين بالجدول رقم (٥-١٠).**

جدول رقم (٥-١٠)

الفوائد الرئيسية للحد من التأثير البيئي في اطار المسئولية الاجتماعية

	مجموعة العز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما
تعزيز سمعة الشركة	*			*			*			*					*
تحسين العلاقات مع الموردين والجهات المانحة والمجتمع		*		*			*					*	*		
لتعزيز شعور العامل بالشركة	*			*			*			*			*		
زيادة الكفاءة	*			*			*			*			*		
الحصول على فوائد تجارية		*		*			*					*	*		
مخاطر السمعة		*			*			*		*			*		
وصول أفضل إلى الائتمان		*		*			*			*			*		

المصدر: من اعداد الباحث

أتضح من الجدول السابق تحقيق العديد من الفوائد الناتجة عن اعتماد تدابير بيئية للحد من التاثيرات البيئية لغالبية الشركات، منها:

- تعزيز سمعة الشركة، تحسين العلاقات مع الموردين والجهات المانحة والمجتمع.
- زيادة الكفاءة، الحصول على فوائد تجارية، الوصول بشكل أفضل إلى الائتمان.
- الحد من مخاطر السمعة وذلك عن طريق المحافظة على البيئة المحيطة من التلوث من خلال تصنيع منتج صديق للبيئة وخالي من عيوب الصناعة.

٦/٤/٥ المشاكل المتعلقة بتطوير المبادرات في مجال المسئولية الاجتماعية:

يتضح من الجدول رقم (٥-١١) وجود العديد المشاكل التى تعوق مبادرات الشركات فى إطار المسئولية الاجتماعية.

جدول رقم (٥-١١)

المشاكل المتعلقة بتطوير المبادرات في مجال المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات

	مجموعة الغز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما
نقص المعرفة		*		*			*			*					*
عدم وجود مساعدة مؤسسية		*		*			*			*					*
عدم وجود تشريعات محددة بشأن المسؤولية الاجتماعية	*			*			*			*			*		
فوائد العمل ليست فورية		*			*			*				*	*		
تكاليف عالية		*		*			*			*			*		
عدم وجود مهارات		*		*			*			*			*		
تأثير ضئيل على الأعمال الاجتماعية والبيئية		*		*			*					*	*		
عدم الاهتمام الكاف من جانب الشركة		*		*			*					*	*		

المصدر: من اعداد الباحث

وتعكس نتائج الاستبيان المبينة بالجدول السابق وجود العديد من المشاكل التي تتعلق بتطوير المبادرات في مجال المسئولية الاجتماعية، وتتمثل أهم هذه المشاكل في:

- عدم وجود تشريعات محددة بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات.
- عدم وجود مساعدة مؤسسية
- عدم وجود مهارات.

٧/٤/٥ التدابير البيئية التى اتخذتها الشركات فى إطار المسئولية الاجتماعية:

تشير بيانات الجدول (٥-١٢) اتخاذ الشركات بعض التدابير البيئية فى إطار المسئولية الاجتماعية، وتحظى باهتماماتها، وتشمل:

- الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية.
- استخدم تكنولوجيا حديثة وصديقة للبيئة للحفاظ علي البيئة والصحة العامة.
- تضع الشركات خطة مناسبة للتخلص الأمن من المخلفات.
- تساهم في إعداد برامج توعية للعاملين وتوضيح مدي خطورة الإضرار بالبيئة المحيطة بها.
- تسعي لتحقيق تميز في الأداء البيئي وتقديم منتجات صديقة للبيئة لإرضاء العملاء.
- تشترك مع الإدارة المحلية فى مشروعات تحسين البيئة المحيطة بها.

جدول رقم (٥-١٢)

التدابير البيئية التى اتخذتها الشركات فى إطار المسئولية الاجتماعية

	مجموعة العز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما
يجب التزام الشركة بالتشريعات والقوانين البيئية	*			*			*			*			*		
تستخدم الشركة تكنولوجيا حديثة وصديقة للبيئة للحفاظ علي البيئة والصحة العامة	*			*			*			*			*		
تضع الشركة خطة مناسبة للتخلص الأمن من المخلفات أو إعادة تدويرها بتطبيق نظام إدارة بيئية فعال	*			*			*			*			*		
تساهم الشركة في إعداد برامج توعية للعاملين وتوضيح مدي خطورة الإضرار بالبيئة المحيطة بها		*		*			*			*			*		
تسعي الشركة لتحقيق تميز في الأداء البيئي وتقديم منتجات صديقة للبيئة لإرضاء العملاء	*			*			*			*			*		
تشترك الشركة مع الإدارة المحلية لتحسين البيئة المحيطة	*			*				*		*					*

المصدر : من اعداد الباحث

٨/٤/٥ المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه الرعاية الاجتماعية والحوكمة:

تتخذ غالبية الشركات بعض التدابير تجاه الرعاية الاجتماعية والحوكمة، وذلك في اطار المسئولية الاجتماعية. ويبين الجدول (٥-١٣) هذه التدابير، وتشمل:

- يعمل مجلس إدارة الشركة على وضع سياسات وإجراءات لتدريب العاملين وتطويرهم.
- يساعد مبدأ الإفصاح والشفافية تجاه المجتمع علي زيادة القدرة التنافسية لها.
- تضع الشركة سياسة واضحة لمكافحة الفساد المالي والإداري ومحاسبة المقصرين.
- تسعي الشركة على تحسين صورتها أمام المجتمع بصرف النظر عن الأرباح المحققة.
- تحافظ الشركة على أسلوب التواصل الثقافي العالمي .
- تشترك الشركة مع الجهاز الاداري بالدولة في التخطيط والتنفيذ للبرامج الصحية والتعليمية.

- تلتزم الشركة بتقديم كافة المستندات والإفصاح عن مراحل الانتاج للأجهزة الرقابية.

جدول رقم (٥-١٣)

المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه الرعاية الاجتماعية والحوكمة

	مجموعة العز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما
يعمل مجلس إدارة الشركة علي وضع سياسات وإجراءات لتدريب العاملين وتطويرهم	*			*			*			*			*		
يساعد مبدأ الإفصاح والشفافية عن نشاط الشركة ومسئوليتها تجاه المجتمع علي زيادة القدرة التنافسية لها		*		*			*			*			*		
تضع الشركة سياسة واضحة لمكافحة الفساد المالي والإداري ومحاسبة المقصرين	*			*			*			*			*		
تسعي الشركة علي تحسين صورتها أمام المجتمع بصرف النظر عن الأرباح المحققة	*			*			*			*			*		
تحافظ الشركة علي أسلوب التواصل الثقافي العالمي		*		*				*		*					*
تشترك الشركة مع الجهاز الاداري بالدولة في التخطيط والتنفيذ للبرامج الصحية والتعليمية		*		*				*		*					*
تلتزم الشركة بتقديم كافة المستندات والإفصاح عن مراحل الانتاج للأجهزة الرقابية	*			*			*			*			*		

٥/٤/٩ المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه التنمية الاقتصادية:

يوضح جدول رقم (٥-١٤) المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه التنمية الاقتصادية، ومنه يتضح مساهمتها في تخفيض نسبة البطالة من خلال تشغيل الشباب، كما تساهم فى زيادة الدخل القومي من خلال زيادة حصتها الإنتاجية لتصدير منتجاتها للأسواق العالمية، كما تسعي الشركات إلي توفير المنتجات بجودة عالية وسعر مناسب، وتوفر البيئة المناسبة للعمل.

جدول رقم (٥-١٤)

المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه التنمية الاقتصادية

	مجموعة العز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما
تساهم الشركة في خفض نسبةالبطالة بتشغيل الشباب	*			*			*			*			*		
تعمل الشركة علي زيادة الإنتاجي لتصدير منتجاتها للأسواق العالمية	*			*			*			*			*		
تسعي الشركة إلي توفير المنتجات بجودة عالية وسعر	*			*			*			*			*		
توفر الشركة البيئة المناسبة للعاملين بها لعدم تعرضهم للمخاطر	*			*			*			*			*		
تقدم الشركة حوافز ومزايا عينية للعاملين بها	*			*				*		*			*		

المصدر: من اعداد الباحث

٥/٥ المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه العمال:

وفيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية للشركات تجاه العاملين، فقد أوضحت نتائج الاستبيان اهتمام الشركات بتنمية وتطوير أداء العاملين، على النحو التالي:

- **تنظبم دورات وبرامج تدريبية بهدف زيادة خبرة العاملين بالشركة لتحسين الإنتاجية، ومن ضمنها دورات المسئولية الاجتماعية لكافة العاملين بالمجموعة، كذلك تتضمن مواضيع الدورات التدريبية التي تقدمها الشركة للعاملين كلًا من:**
  - ✓ أخلاقيات العمل للعاملين بالشركة، الحفاظ على البيئة.
  - ✓ المساعدات التى تقدم لمجتمع الشركة، واجب الشركة تجاه المجتمع.
- **يشارك كبار مسئولى الشركة فى التدريب، في العديد من الجوانب وتشمل:**
  - ✓ التخطيط والتمويل، الادارة والتنفيذ
  - ✓ ادارة المسئولية الاجتماعية، اتخاذ القرارات
- **لدى الشركة قنوات تنشر من خلالها فكر المسئولية الاجتماعية للعاملين، تشمل:**
  - ✓ الاتصال المباشر بالأوامر الادارية، البريد الالكتروني، الموقع الالكتروني للشركة
  - ✓ الموقع الرسمي للبورصة المصرية، القوائم والتقارير المالية

٦/٥ المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه تنمية المجتمع المحلى:

١/٦/٥ الخدمات المقدمة لتنمية المجتمع المحلى:

تساهم غالبية الشركات في الكثير من الخدمات لتنمية المجتمع المحلى في النطاق الجغرافي لها؛ ويبين الجدول رقم (٥-١٥) مجال وأولويات الخدمات التى تساهم فيها لتنمية المجتمع المحلى.

جدول رقم (٥-١٥)

مجال الخدمات التى تساهم فيها الشركات لتنمية المجتمع المحلى

الشركة	مجموعة العز الصناعية	شركة الرباعية للنسيجات فورتكس	عنتر استيل لدرفلة الحديد	سيراميك الجوهرة	الوادي القابضة
صحة		2		2	2
تعليم		1	1		1
تدريب ورفع قدرات	2		2	1	
ثقافة					
نقل ومواصلات	1	3			
إعانات ومساعدات	3				
تحسين بيئة					
بناء مساجد					

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق أن الصحة، التعليم والتدريب ورفع قدرات من أولويات الشركات لتنمية المجتمع المحلى فى اطار المسئولية الاجتماعية، بالاضافة إلى قيام احدى الشركات بتوفير وسائل مواصلات ونقل للعاملين والطلاب، باعتبارها على قائمة أولويات الأنشطة والخدمات التي تتبناها الشركة تجاه المجتمع، ويتم توجيه هذه الخدمات لكافة المواطنين المستهدفين في مناطق عمل الشركة ومن ضمنهم الفئات الأولى بالرعاية وهم (الأيتام، الأرامل، ذوي الاحتياجات الخاصة، الفقراء) حيث تعد هذه الفئات فى أولويات الخدمات المقدمة كما يتبين من الجدول رقم (٥-١٦).

جدول رقم (٥-١٦)

الفئات الأولي بالرعاية فى المجتمع المحلى التى تتعامل معها الشركات

	مجموعة العز الصناعية	شركة الرباعية للنسيجات فورتكس	عنتر استيل لدرفلة الحديد	سيراميك الجوهرة	الوادي القابضة
أيتام	*	*		*	
أرامل	*	*		*	
ذوي احتياجات خاصة	*	*	*	*	*
فقراء	*	*		*	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام بيانات الاستبيان

تقوم الشركات بالتنسيق مع باقى شركاء التنمية فى تحديد المشروعات والخدمات المقدمة للمجتمع المحلى، حيث يتم مراجعة المشروعات والبرامج التى يتم طرحها من خلال الأجهزة الحكومية المحلية(الادارة المحلية).

٢/٦/٥ الصعوبات والمعوقات والتوجهات المستقبلية المقدمة لدعم تنمية المجتمع المحلى:

تواجه بعض الشركات الكثير من الصعوبات والمعوقات التنظيمية التى تقف حجر عثرة أمام تقديم مساهمتها في تقديم خدمات للمجتمع المحلي، وتتضمن هذه الصعوبات مايلى:

- نقص الخبرات الفنية والاداري.
- نقص الأراضى المتاحة للتوسعات بأسعار مخفضة.
- مشاكل فى الحصول على التمويل وتسوية الضرائب لبعض الشركات، وذلك بالرغم من حصول غالبية الشركات على بعض المزايا مادية (تخفيض نسبة الضرائب) من الجانب الحكومي نظير مساهمة الشركة فى تنمية المجتمع.

ولتفعيل وتعظيم دور القطاع الخاص فى تقديم أنشطته للمجتمع؛ ينبغى العمل على دعم وتنمية أنشطة الشركات المقدمة لتحسين البيئة وتنمية المجتمع، العمل على زيادة قدراتها التنافسية من خلال الحفاظ على جودة المنتج وتخفيض التكلفة، وفى هذا الصدد، يقترح:

- اصدار تشريع ملزم للشركات لإقامة مؤسسات لتنمية المجتمع وتختص بالمسئولية المجتمعية.
- تعظيم دور الاعلام فى زيادة مساحة التوعية بأهمية المسئولية المجتمعية في خدمة المجتمع.

٣/٦/٥ الإجراءات التى تتخذها الشركات تجاه تنمية المجتمع المحلى:

وبالنسبة للإجراءات الملموسة التى تتخذها الشركات تجاه تنمية المجتمع الذي تعمل فيها؛ فقد أظهرت النتائج المبين بالجدول رقم (٥-١٧) قيام الشركات بـ:

- التبرع لجمعيات تنمية المجتمع المحلى ذات المنفعة العامة، وكذلك فى المشروعات البيئية.
- دعم ورعاية بعض المناسبات الاجتماعية والثقافية، والأحداث الرياضية.
- تنفيذ بعض مشاريع التضامن الاجتماعي.
- انشاءعمل جمعية لخدمة البيئة والمجتمع فى كيان الشركات.

جدول رقم (٥-١٧)

الإجراءات الملموسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه الشركات

	مجموعة العز الصناعية	شركة الرباعية للنسيجات فورتكس	عنتر استيل لدرفلة الحديد	سيراميك الجوهرة	الوادي القابضة
التبرع لجمعيات ذات المنفعة العامة (الاجتماعية أو البيئية)	*	*		*	
رعاية بعض المناسبات أو الأحداث الرياضية والثقافية	*	*		*	
مشاريع فى مجال التضامن الاجتماعي		*			*
عمل جمعية لخدمة البيئة والمجتمع	*			*	
لا شيء			*		

المصدر: من اعداد الباحث

٧/٥- وضع الشركات في السوق المصرية لدعم المسئولية الاجتماعية:

١/٧/٥ اطار عمل الشركات في السوق المصرية:

بدراسة إطار عمل الشركات في السوق المصرية خلال السنوات الخمسة الماضية، لادارة استثماراتها، نجد أنه يتسم وإلى حد ما بالشفافية والافصاح عن حجم المعاملات أو عقد اتفاقيات للتعاون لاستيراد وتصدير السلع أو الخدمات أو المشاركة فى مشروعات مع شركاء محليين أو دوليين سواء بنسب كبيرة أو محدودة، وقد انعكس ذلك تحقيق الكثير من النجاحات في السوق المصرية. ويبين الجدول رقم (٥-١٨) المجالات التى حققت فيها الشركات الكثير من النجاحات، وتتضمن:

- العلاقة مع الموردين والعملاء، وحماية البيئة.
- سياسات التعامل مع العاملين (يوجد مدونة للسلوك الوظيفى لدى غالبية الشركات).
- الحوكمة / الشفافية فى غالبية المعاملات، والعلاقة مع المستثمرين وحاملي الأسهم.

جدول رقم (٥-١٨)

المجالات التى حققت فيها الشركات نجاحات كبيرة

	مجموعة العز الصناعية			شركة الرباعية للنسيجات فورتكس			عنتر استيل لدرفلة الحديد			سيراميك الجوهرة			الوادي القابضة		
	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما	مهم	غير مهم	لحد ما
الحوكمة والحوار مع أصحاب المصلحة												*		*	
سياسة العمل تجاه الموظفين			*	*			*			*			*		
العلاقة مع العملاء والموردين	*			*					*	*			*		
العلاقة مع المجتمع	*			*			*			*				*	
حماية البيئة	*			*					*	*			*		

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح مما سبق اتباع الشركات للكثير من الممارسات في السوق المصرية، والتى تتسم بالشفافية واتاحة المعلومات والتحقق من رضاء العملاء وغيرها على النحو المبين بالجدول رقم (٥-١٩)، مما أسهم فى تحقيق هذه النجاحات.

جدول رقم (٥-١٩)

الممارسات التى اتبعتها الشركات في السوق الذي تعمل فيه (فى اطار الشفافية)

	مجموعة العز الصناعية	شركة الرباعية للنسيجات فورتكس	عنتر استيل لدرفلة الحديد	سيراميك الجوهرة	الوادي القابضة
اتاحة معلومات واضحة حول المنتجات أو الخدمات	*	*	*	*	*
التحقق من رضا العملاء	*	*		*	
اختيار وتقييم ومراقبة الموردين	*	*		*	
تسجيل ومتابعة الشكاوى من قبل العملاء	*	*		*	
مشاركة وعي العملاء والموردين بشأن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات					
نشر قواعد السلوك للموردين		*			

المصدر: من اعداد الباحث

٢/٧/٥ أولويات العمل المستقبلى للشركات في السوق المصرية:

وعن أولويات الرؤية المستقبلية حول الأنشطة المستقبلية الى تريد أن تحققها الشركات خلال السنوات، فقد تضمنت مايلى:

- نشر أداء الشركة في المسئولية الاجتماعية والاستدامة لأصحاب المصلحة.
- تحسين التأثير البيئي للمنتجات / الخدمات، تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة أو النفايات.
- تطوير منتجات / خدمات جديدة تساعد على تقليل المشكلات الاجتماعية أو البيئية.
- الرقابة الصارمة على الموردين فيما يتعلق بالمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان.

الفصل السادس

اطار أولى عام لاستراتيجية وطنية للمسئولية المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي

١/٦ الاطار العام للاستراتيجية الوطنية للمسئولية المجتمعية والرسالة :

١/١/٦ الرسالة :

خدمة المجتمع من خلال الارتقاء بما يحقق الأهداف الاستراتيجية المجتمعية ورؤيتها عبر تقديم ودعم المشاريع الاجتماعية وتثقيف وتطوير الأفراد تجاه مسؤولياتهم الاجتماعية إسهاما من الشركات المحلية والاقليمية والدولية في تحضر المجتمع الذي نعيش فيه.

٢/١/٦ مهام ومسؤوليات الجهات المعنية بتطبيق الاستراتيجية :

أولاً– دور الدولة:

- اعطاء المساحة الملائمة لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.
- التحفيز المعنوي للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحكومة في الهيئات والإدارات المختلفة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تشجيع الشركات على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضرورية وامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها.
- تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة؛ لبيان وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل.
- ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على قطاع الأعمال استهدافها وتحديد أكفأ الطرق التعامل معها.
- رسم استراتيجية متكاملة للمسئولية الاجتماعية يتم بناء عليها تحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها وأيضا المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية.
- تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه الاستراتيجية واختيار بعض المؤشرات التي تقيس مدى نجاح برامجها في تحقيق الأهداف الموجودة منها.
- تشجيع الشركات على الإفصاح والشفافية وعلى تبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات غير المالية الخاصة ببرامج المسئولية الاجتماعية.

ثانياً–دور منظمات المجتمع المدني:

- تحديد مفهوم المسئولية الاجتماعية، على نحو يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.
- تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وزيادة الوعي لدى هذه الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل وعلى اندماجها في سلاسل التوريد العالمية.
- ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية التي يتعين على قطاع الأعمال استهدافها وتحديد أكفأ الطرق للتعامل معها.
- المساهمة في صياغة استراتيجية متكاملة للمسئولية الاجتماعية، يتم من خلالها تحديد الأولويات التي سيتم التعامل معها، وأيضا المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية.
- تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه الاستراتيجية واختيار بعض المؤشرات التي تقيس مدى نجاح برامجها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- توعية الشركات على الإفصاح والشفافية وعلى تبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات غير المالية الخاصة ببرامج المسئولية الاجتماعية.

ثالثاً– دور القطاع الخاص:

- يترتب على كل شركة أن تضمن الرسالة الخاصة بها، وتتضمن سياستها في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح، على النحو الذي يؤكد على حماية أصول الشرك، واحترام حقوق أصحاب المصالح.
- تبني الشركات سياسة واضحة للتنمية البشرية، بحيث تنص على مشاركة العاملين بشركاتها في إدارتها من خلال: مراجعة الميزانيات السنوية وتحديد الأجور ومستوى الرعاية الصحية التي يتمتعون بها وأيضا التدريب الذي يحتاجون إليه.
- تلتزم الشركات بمجموعة من القواعد الأخلاقية التي تحددها مجالس إداراتها ويقرها حملة الأسهم، ويتم إعلانها بكل شفافية، وتلتزم بتطبيقها.
- يتعين على الشركات أن تهتم بتلبية التزاماتها تجاه عملائها، وأن تسعى جاهدة لتلبية رغباتهم وحماية حقوقهم.
- ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي.

رابعاً– دور الاعلام:

بالرغم من أهمية دور الإعلام في نشر المسئولية الاجتماعية لكنه لا يزال يفتقر لمفردات الوعي بالمسئولية الاجتماعية إلى حد عدم التفريق بينها وبين ممارسات أخرى؛ لذا لابد من تفعيل

دور الإعلام في نشر المسئولية الاجتماعية، والإعلان عن الجهود الاجتماعية المبذولة حتى نكون قدوة للآخرين، ومن ثم يتسابق الجميع في هذا المضمار لتحقيق قدر أكبر من المنفعة للمجتمع.

ولذلك لابد من وضع رؤية خاصة ورساله لكافة وسائل الاعلام، على أن تبث بشكل مستمر من خلال الوسائط الاعلامية المتعددة للحث على الدور المجتمعي للشركات والافراد.

٢/٦ المحاور الاستراتيجية لمقترح استراتيجية المسئولية المجتمعية:

مع تصاعد الاحتياجات المجتمعية العالمية لاسيما فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والمؤثرات على البيئة وما لها من آثار اجتماعية – اقتصادية مدمرة، تحتاج النواتج والخدمات المقبلة المتعلقة بالمسئولية المجتمعية واهتمامها على العمل من خلال المحاور الاستراتيجية التالية:

- تحسين جودة الخدمات وتقديمها من خلال وضع نواتج وخدمات عالية الجودة، موجهة نحو المستخدم، ومناسبة التوقيت ودقيقة وفعالة بالقياس إلى التكلفة.
- النهوض بالبحث والتطبيق العلميين، فضلا عن تطوير وتنفيذ التكنولوجيا من خلال مواجهة تحديات إدارة التصدي للمخاطر والمتغيرات البيئية والاقتصادية.
- تعزيز تنمية القدرات بالحشد الفعال للموارد وتعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي.
- الاستناد إلى الشراكات والتعاون وتعزيزهما.
- تعزيز الإدارة الرشيدة من خلال كفالة تناول الالتزامات الدولية المتفق عليها في إطار مؤتمرات واجتماعات قمة عالمية واتفاقيات دولية، عن طريق تدابير فعالة وعملية.

٣/٦ أولويات استراتيجية المسئولية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٣٠):

يتطلب الاستخدام الفعال للموارد المحدودة تحديد المجالات ذات الأولوية ضمن المحاور الاستراتيجية التي ينبغي أن تركز عليها استراتيجية المسئولية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، من أجل تحقيق أقصى الفوائد، وتتضمن:

- الحد من الفقر.
- تقديم الخدمات.
- البحث العلمي التنمية الاقتصادية.
- تنمية القدرات للنهوض باستراتيجية الدولة تجاه المسئولية المجتمعية.

وقد حولت المحاور الاستراتيجية والأولويات المبينة أعلاه إلى احتياجات مجتمعية متوقعة، التى تحدد كيفية يعمل كافة القطاعات معا للنهوض بكافة المسائل المتعلقة بالمسئولية المجتمعية وغيرها من المسائل البيئية من خلال جهودهم المتضافرة، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (١/٦).

جدول رقم (٦-١)

عرض تخطيط لهيكل ونطاق الخطة الاستراتيجية

الاحتياجات المجتمعية	المحاور الاستراتيجية	النتائج المتوقعة
١. السلام الاجتماعي	**تحسين جودة الخدمات وتقديمها الأولوية:** الحد من مخاطر الكوارث، والإطار العالمي للخدمات المناخية **المجالات الهامة:** الخدمات العامة في مجال التعليم والتدريب والتأهيل والصحة والعمل.	**تقديم الخدمات:** تعزيز قدرات الشركاء على تقديم تنبؤات ومعلومات وإنذارات وخدمات عالية الجودة خاصة بخدمة المجتمع وما يتصل بها من تنبؤات ومعلومات وإنذارات تتعلق بالبيئة وتحسين سبل الوصول إليها، استجابة لاحتياجات المستخدمين وللتمكين من استخدامها في صنع القرار من جانب القطاعات المجتمعية ذات الصلة.
		الحد من مخاطر الكوارث: تعزيز قدرات الشركاء على الحد من المخاطر والآثار المحتملة التدهور المجتمعي.
٢. القضاء على الفقر، ٣. توفير سبل العيش المستدام، ٤. حماية الصحة، ٥. الأمن الغذائي، ٦. الحصول على المياه والطاقة، ٧. النمو الاقتصادي	**النهوض بالبحث والتطبيقات العلمية، واستحداث التكنولوجيا وتنفيذها.** **الأولويات:** البحوث الخاصة بالخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية	**معالجة البيانات والتنبؤ:** تعزيز قدرات الشركات على إنتاج معلومات وتنبؤات وإنذارات أفضل وما يتصل بها من معلومات وتنبؤات وإنذارات تتعلق بالبيئة لتوفير الدعم بوجه خاص للحد من مخاطر الكوارث وللاستراتيجيات الخاصة بالتخفيف من المشاكل الاقتصادية.
		إدارة الرصد والبيانات : تعزيز القدرات على الوصول إلى نظم رصد قصور الخدمات والنتائج المترتبة عليها، والعمل على وضع خطط عمل لرأب هذا القصور.
		البحوث: تعزيز القدرات عل المساهمة في، والاستفادة من، الجهود البحثية العالمية في المسئولية المجتمعية وخدمة المجتمع والفرد.
٨. الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحسين الجودة البيئية	**تعزيز تنمية القدرات الأولوية:** تنمية القدرات	**تنمية القدرات :** تعزيز قدرات، ولاسيما في المحافظات النائية وأقل المحافظات والقرى الفقيرة على الوفاء بولايتها.
	اقامة وتعزيز الشراكات والتعاون: **المجالات الهامة:** الشراكات الخاصة اطار المسئولية المجتمعية	**الشراكات:** إقامة شراكات جديدة ومعززة، وتنفيذ أنشطة تعاونية لتحسين دور خدمة المجتمع والمسئولية المجتمعية في تقديم الخدمات وزيادة قيمة مساهمات، والاتفاقيات الدولية والمسائل الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة.
	تعزيز الإدارة الرشيدة	إدارة تتسم بالفعالية والكفاءة.

المصدر: من اعداد الباحث

١/٣/٦ بعض النتائج المتوقعة من تنفيذ محاور الاستراتيجية:

لاشك أن تحديد أولويات المجالات ذات الأولوية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٣٠) ضمن المحاور الاستراتيجية التي ينبغي أن ترتكز على اقامة شراكات جديدة ومعززة وتنفيذ أنشطة تعاونية لتحسين دور خدمة المجتمع والمسئولية المجتمعية في تقديم الخدمات وزيادة قيمة مساهمات، والاتفاقيات الدولية والمسائل الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة، مما يسهم فى **تحسين جودة الخدمات من خلال:**

- تعزيز دور شركاء العمل على تقديم تنبؤات ومعلومات وإنذارات وخدمات عالية الجودة وما يتصل بها من تنبؤات ومعلومات وإنذارات تتعلق بالبيئة وتحسين سبل الوصول إليها، استجابة لاحتياجات المستخدمين وللتمكين من استخدامها فيصنع القرار من جانب القطاعات المجتمعية ذات الصلة.
- تعزيز تنمية القدرات من خلال الحشد الفعال لموارد وتعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي.
- النهوض بالبحوث العلمية، وتطبيقها، وتطوير التكنولوجيا وتنفيذها.
- بناء وتعزيز الشراكات والتعاون.
- تعزيز الإدارة الرشيدة، مما يسهم فى فعالية وكفاءة واشراف فعال على كافة البرامج وإدارة رشيدة ومساءلة أمام الدولة، ويتضمن هذا وضع خطة استراتيجية متسقة، وخطة تشغيلية، وميزانية قائمة على النتائج، ونظام للمراقبة والتقييم يدمج انشطة جميع اجزاء المسئولية المجتمعية، بما في ذلك الهيئات الرئاسية والتأسيسية، خدمات اجتماعية عالية الجودة وميسور الكلفة، وخدمات مؤتمرات ونشر من خلال انتاج مطبوعات وتوفير خدمات المؤتمرات بعدد ملائم من لغات العمل حسبما حدد المؤتمر لتيسير صنع القرار.

وهنا يتجلى دور الدولة من خلال الإدارة المنوطة بتنفيذ تلك الخطط بمتابعة وتقييم أداء الشركات فى تنفيذ هذه الاهداف والعمل على تصحيح مسار الانحرافات التى تطرأ اثناء عمليات التنفيذ لهذه المخططات.

٢/٣/٦ مقدمة المنهجية لدور القطاع الخاص فى المسئولية الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (٢/٦) منهجية تعريف وتحديد دور القطاع الخاص فى أولويات المسئولية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٣٠).

جدول رقم (٦-٢)

دور القطاع الخاص فى أولويات المسئولية الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٣٠)

الغرض المنهجية	تعريف وتحديد دور القطاع الخاص في مجال المسئولية المجتمعية	
نطاق المنهجية	• دواوين عموم محافظات جمهورية مصر العربية • وزارات: التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، الاستثمار، التربية والتعليم، التعليم العالي والبحث العلمى، الصحة والسكان، البيئة، الصناعة والتجارة، الاعلام.	
الفئات المستهدفة بالمنهجية	• الوحدات الادارية المحلية. • كافة مؤسسات المجتمع. • كافة الدوائر الحكومية – ومنظمات المجتمع المدني – والقطاع الخاص.	
أهداف المنهجية	• تعريف المسئولية المجتمعية. • تعريف وتحديد دور الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص. • بيان آلية تحديد احتياجات المجتمع المحلي والمجالات التي يحتاج بها إلى دعم والمساندة. • وضع الخطط التنفيذية المتعلقة بتطبيق المنهجية (منهجية المسئولية المجتمعية). • زيادة مساهمة القطاع الخاص والعام في تحقيق المسئولية المجتمعية في المجالات التالية (اقتصادياً، بيئياً، اجتماعياً).	
التعريفات	**<u>تعريف المسئولية المجتمعية</u>:** قيام ودعم الدولة لمبادرات ومشاريع تساهم فى خدمة وتنمية المجتمع المحلي، وتفعيل دورها لتساهم بشكل أكبر، ويتضمن التعريفات توفير ظروف ملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية والمجتمعية والعلمية والبيئية بما يتجاوز نطاق المهام والمسئوليات الرئيسة والمباشرة للمؤسسات.	
التحسين المستمر	**١ التخطيط والتطوير**	وضع الأهداف الاستراتيجية الخاصة بخدمة المجتمع والإجراءات الضرورية للخروج بنتائج تدعم التخطيط والتطوير احتياجات القطاعات المستهدفة والمنسجمة مع توجهات وسياسات الدولة.
	٢ التنفيذ	تنفيذ خطط العمل المنبثقة عن الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بخدمة المجتمع.
	٣ التحقق والتقييم	مراقبة وقياس الأنشطة المستهدفة والخدمات بناء على الخطط التنفيذية المقرة المرتكزة على أعمدة التحقق والتقييم خدمة المجتمع (الاقتصادية والبيئية والمجتمعية) وإعطاء تقرير عن النتائج.
	٤ اتخاذ الإجراءات	الاستفادة من التوصيات المبنية على التقارير المعدة ذات العلاقة لضمان التحسين بشكل مستمر.

<u>المصدر</u>: من اعداد الباحث

٤/٦ رؤيه عامه حول مفهوم وتوجهات ومجالات برامج المسئولية المجتمعية:

١/٤/٦ مفهوم المسئولية المجتمعية:

تعني المسئولية المجتمعية التزام المؤسسات بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد في الدولة من خلال تبنيها للمسئولية المجتمعية بهدف توجيه الوفرة المتاحة (مادية ومعنوية) في رفع مستوى الحياة، والعمل مع كافة المؤسسات على رخاء المجتمع واستقراره.

ويتبنى هذا المفهوم يمكن أن يحفز كافة المؤسسات والشركات للمساهمة في تطوير وتحسين ظروف ورفع مستوى الحياة النوعية للمجتمع من خلال الوسائل المتاحة (مادية، عينية أو المعنوية)، بحيث تسهم مع كافة مؤسسات الدولة في تأصيل ممارسات الخدمة العامة والمسئولية الاجتماعية في المجتمع ويكون مثالا للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال مما يساهم في زيادة دور وفعالية المؤسسات في أعمال خدمة المجتمع.

ويتبني والمفهوم السابق داخل الأطر المؤسسية للدولة يمكن أن يسهم فى:

- تنفيذ عدد مبادرات مجتمعية في المجالات المختلفة (اجتماعية، ثقافية، خيرية، تعليمية، إغاثية).
- توجيه لكافة قطاعات الدولة للمشاركة في الأنشطة المجتمعية التطوعية.
- تحفيز شركاء المسئولية لدعم المشروعات التنموية.

٢/٤/٦ توجهات المسئولية المجتمعية:

ولتحقيق مفهوم وهدف المسئولية المجتمعية السابق بأفضل الوسائل، وبما يتناسب مع خصوصية الدولة؛ فإنه يتطلب تطبيق بعض التوجهات في جميع المبادرات والبرامج:

- توجيه كفاءات وقدرات الدولة ورفع مستويات إسهامها في الأنشطة المجتمعية والتطوعية.
- الدخول في شراكات مع الجهات الأخرى حكومية كانت أو خاصة والتعاون معها في تنفيذ المبادرات والبرامج.
- تحديد القضايا والمشكلات الأساسية والملحة للمجتمع المحلى، وتقديم برامج وحلول لها.
- تثقيف الموظفين والمتعاملين بقضايا المسئولية المجتمعية وتوجيه البرامج بحيث تستهدف شرائح اجتماعية مختلفة ولا تختص بشريحة دون الشرائح الأخرى.
- التعاون مع القطاع الخاص في دعم المشاريع والمبادرات ورعايتها مادياً ومعنوياً.
- الدعم والاستضافة لجهود شركاء التنمية في مجال المسئولية المجتمعية.
- يقتصر تنفيذ البرامج على النطاق الجغرافي المحلي إلا فيما يتعلق بالكوارث والجوانب الإنسانية.

ويتطلب تنفيذ التوجهات السابقة العمل على تحقيق الآتى:

أولاً- تبنى المبادئ الأساسية للمسئولية المجتمعية، والتى تتضمن:

- الريادة في تطبيق المبادرات المجتمعية.
- الالتزام بتطبيق متطلبات المسئولية الاجتماعية حسب افضل الممارسات.
- تشجيع العمل التطوعي لموظفي القطاعات المختلفة في خدمة المجتمع.

ثانياً- دعم الأنشطة الخيرية من خلال:

- التعاون مع الجمعيات الخيرية لتطوير مشاريع تشغيلية داعمة لذوي الاحتياجات الخاصة ومحدود الدخل.
- تقديم تبرعات عينية ونقدية إلى الجمعيات الخيرية.
- تنظيم حملات لحث الموظفين على تقديم العمل الخيري.
- تبني المبادرات المجتمعية.

ثالثاً- الاهتمام بفئات المجتمع المختلفة:

- القرى الأكثر احتياجاً.
- المشروعات التنموية داخل المحافظات.
- أصحاب الهمم.
- المؤهلين من عمليات الادمان وتدريب الشباب.

رابعاً- دعم الرياضة والأنشطة الثقافية بالتعاون مع اللجنة الرياضية:

- تشكيل والإشراف على لجنة الأنشطة الرياضية والثقافية في الدائرة.
- رعاية ودعم الأنشطة الصيفية.
- إعلام موظفي الدائرة بكافة الأنشطة الثقافية المفتوحة لإتاحة الفرصة لمشاركاتهم فيها.

خامساً- تشجيع موظفي الدولة على الانخراط في المسئولية المجتمعية وإعداد البرامج المرتبطة بها ووضع مؤشرات الأداء المرتبطة فيها مثل:

- نسبة وحجم مشاركة الموظفين المشاركين في برامج خدمة المجتمع.
- مدى استعداد موظفي الدولة للمساهمة في خدمة المجتمع.

سادساً- المساهمة في تدريب وتعليم المجتمع بالتعاون مع الوزارات ولا هيئات المعنية:

- السماح بتقديم الدعم للأبحاث لطلاب الدراسات العليا.
- التدريب الصيفي من طلاب آليات وجامعات.
- رعاية أنشطة تعليمية ودعم الثقافة الإبداعية، وتقديم الدعم والمكافآت للطلبة.

سابعاً– دعم الهوية الوطنية :

- دعم البرامج والأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية.
- دعم الاعلام للرؤية المجتمعية.
- التعاون مع الأجهزة المحلية في تطبيق برامج دعم الهوية الوطنية مثل هيئة السياحة، الشباب والرياضة، الهوية الإعلامية وغيرها.
- المساهمة في إعداد المعارض الفنية واللقاءات الشعرية وتنظيم محاضرات ثقافية تعني بدمع الرؤية المجتمعية.

ثامناً– برامج المحافظة على البيئة بالتعاون مع فريق امناء البيئة:

- توسيع خريطة الاستثمار البيئي بالأساليب المطابقة للنظم الدولية.
- التوعية الدائمة بترشيد بوسائل الطاقة.
- التوعية بوسائل وأساليب وعمليات التنمية المستدامة بالبيئة.

تاسعاً– دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- المساهمة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من الصناديق المختصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

عاشراً– الاهتمام برأي المجتمع :

- الاهتمام برأي المجتمع والاستفادة من استبيانات الرأي لتقييم الفعالية.

حادى عشر– الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة / ذوي الإعاقة :

- حيث تلتزم الدولة بتوجه خدماتها الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة / ذوي الإعاقة ويشمل هؤلاء (الإعاقة البصرية، السمعية، الذهنية والجسدية).

٣/٤/٦ مجالات منهجية المسئولية المجتمعية:

تطبق هذه المنهجية على كافة الإدارات والانشطة الخاصة بقياس رضا المجتمع والمسؤوليات المجتمعية في الدولة بحيث يعتمد على المجالات المجتمعية المختلفة، **وتتضمن المجالات التالية:** التدريب والتعليم، الجوانب الثقافية والرياضية، القضايا الاجتماعية والبيئية وذوي الاحتياجات الخاصة..

٤/٤/٦ مجالات المستهدفين بالأنشطة:

تستهدف هذه الاستراتيجية كافة السكان بالمجتمع المحلى، ٧ وتركز على الأطفال، كبار السن ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة، **و تعتمد الدولة في تنفيذ برامجها ومبادراتها المستهدفة بأنشطة المسئولية الاجتماعية على:**

- العاملين بالقطاع العام والخاص.
- العاملين بالخدمات الاجتماعية بالوزارات ودواوين عموم المحافظات.
- المنظمات غير الحكومية.
- المؤسسات الحكومية والوزارات المشتركة في تحقيق أهدافها.
- الأفراد المهتمين بالمشاريع المجتمعية (تشمل هذه العينات جميع الفئات العمرية سواء من الذكور أو الإناث من جميع الجنسيات).
- ذوي الاحتياجات الخاصة / ذوي الإعاقة.

٥/٦ الأهداف العامة لمنهجية المسئولية الاجتماعية:

- ايجاد تعريف جديد يعنى بالمضمون الفعلي بالمسئولية المجتمعية.
- تعريف وتحديد دور الدولة في المسئولية المجتمعية.
- بيان آلية تحديد احتياجات المجتمع المحلي والمجالات التي يحتاج بها إلى دعم والمساندة.
- زيادة مساهمة الدولة في خدمة المجتمع اقتصاديا، بيئيا، اجتماعيا.
- قياس رضا المجمع.
- الاتصال والتواصل مع المجتمع.
- عرض اقتراحات وشكاوي المجتمع.
- تفعيل جهود الدولة ومبادراتها المجتمعية الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة/ ذوي الإعاقة.

٦/٦ ارتباطات منهجية المسئولية الاجتماعية باستراتيجيات الدولة:

يوضح الشكل رقم (١/٦) العلاقات الرئيسية لمنهجية المسئولية الاجتماعية بالمنهجيات الأخرى، حيث يوضح الارتباطات الأفقية، وعلاقة المنهجيات ببعضها البعض، أما الارتباطات العمودية فتوضح تأثر هذه المنهجية وتأثيرها على قوانين واستراتيجيات الدولة المختلفة، **ويتضح من الشكل ما يلى:**

- الجانب الأيمن من الشكل يوضح المنهجيات التي تؤثر في تطبيق المنهجية (مدخلات)،
- الجانب الأيسر من الشكل يوضح المنهجيات التي تؤثر المنهجية فيها وفي عملية تطبيقها (مخرجات).
- أعلى الشكل يوضح الأهداف، سياسات حكومة الدولة المنبثقة من المنهجية، الهدف الاستراتيجي لدولة المربوط بالمنهجية، الرؤية والرسالة القيم، القوانين والاستراتيجيات التي قد تؤثر في المنهجية توجد في الأعلى.
- أدنى الشكل يوضح الاستراتيجيات، الإجراءات، الأدلة، الخدمات... التي تتأثر بها.

شكل رقم (٦-١)

أبرز العلاقات الرئيسية لمنهجية المسئولية الاجتماعية بالمنهجيات الأخرى

<table>
<tr><td colspan="5">(العلاقات التشابكية الشاملة)
التى تساهم في تحقيق غاية الدولة المتعلقة بحماية الهوية الوطنية وتعزيز التقارب الاجتماعي –
<u>الهدف الاستراتيجي في الخطة</u>: زيادة مستوى التطبيق الفعال لمعايير التميز والجودة</td></tr>
<tr><td rowspan="8">العلاقات الأفقية (المخرجات)</td><td>أفضل الممارسات</td><td>الخطة الاستراتيجية لمصر</td><td>برنامج الأداء الحكومي المتميز</td><td rowspan="8">العلاقات الأفقية (المدخلات)</td></tr>
<tr><td>منهجية التخطيط الاستراتيجي</td><td rowspan="6">منهجية المسئولية المجتمعية</td><td>منهجية التخطيط الاستراتيجي</td></tr>
<tr><td>منهجية الاتصال والتواصل الخارجي</td><td>منهجية الاتصال والتواصل الخارجي</td></tr>
<tr><td>منهجية إعداد وتنفيذ الموازنة التقديرية</td><td>الاستراتيجية المالية</td></tr>
<tr><td>منهجية الاتصال والتواصل الداخلي</td><td>منهجية إعداد وتنفيذ الموازنة التقديرية</td></tr>
<tr><td>منهجية استبيانات قياس رضا المتعاملين</td><td>منهجية الاتصال والتواصل الداخلي</td></tr>
<tr><td>منهجية البيئة والصحة والسلامة المهنية</td><td>العلاقات العمودية</td><td>منهجية استبيانات قياس رضا المتعاملين</td></tr>
<tr><td>منهجية إدارة الشركات المؤسسي</td><td>(العلاقات التشابكية)</td><td>منهجية البيئة والصحة والسلامة المهنية</td></tr>
<tr><td colspan="5"><table>
<tr><td>استراتيجية الموارد البشرية</td><td>استراتيجية إدارة المعرفة</td><td>الاستراتيجية التخصصية للمسئولية المجتمعية</td><td>استراتيجية الإبداع</td><td>استراتيجية الاتصال والتواصل</td><td>استراتيجية إدارة المسئولية المجتمعية</td><td>الاستراتيجية المالية</td><td>استراتيجية الموارد التقنية</td></tr>
</table></td></tr>
</table>

٧/٦ المسؤوليات الرئيسية لمنهجية المسئولية الاجتماعية المقترحة:

يوضح الجدول رقم (٣/٦) المسئوليات والصلاحيات والمهام الرئيسية لمنهجية المسئولية الاجتماعية المقترحة، بالإضافة لمرحلة الاعتماد والتفعيل والمراجعة والتقييم.

جدول رقم (٣/٦)

المسئوليات الرئيسية لمنهجية المسئولية الاجتماعية المقترحة

المسئوليات والصلاحيات	**التخطيط والتطوير**	**مسؤول برامج خدمة المجتمع**
	الاعتماد والتوجيه	**مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي**
	التفعيل والتنفيذ	**مسؤول برامج خدمة المجتمع**
	التحقق والتقييم	**مسؤول برامج خدمة المجتمع**
	اتخاذ الإجراءات	**مسؤول برامج خدمة المجتمع**
المهام الرئيسية لمسؤول برامج خدمة المجتمع	• ينسق ويتعاون مع الجهات المعنية في الدولة لتوعية العاملين حول الأنشطة والمبادرات لدعم مشاركاتهم ومساهمتهم بما يضمن تحقيق الجدوى من تلك البرامج. • ينسق ويتعاون مع الجهات الخارجية وتزويدهم بالمعلومات الخاصة بالمبادرات والانشطة المجتمعية يبين الجدوى والأثر المجتمعي والعائد الترويجي للجهة الراعية لكسب الدعم اللازم البرامج خدمة المجتمع من القطاع الخاص. • يقوم بتنظيم المبادرات والفعاليات المجتمعية، ويرفع تقارير دورية بنتائجها للمختصين وينفذ التوصيات الخاصة بها. • ينفذ معايير نظام الصحة والبيئة والسلامة المعمول به في النظم الدولية المتعلقة بالأنشطة المجتمعية والقيام ببرامج التوعية العاملين. • يبني ويوفر ويحدث قاعدة بيانات موحدة تحتوي على بيانات شاملة ذات درجة عالية من الدقة لدعم انشطة وفعاليات القسم ويعد سجل تاريخي بها تمكن من معرفة الشركاء الاستراتيجيين للدولة والمشاريع الخاصة بأنشطة خدمة المجتمع. • يقوم بإصدار نشرات وتقارير توثق فعالية القسم وانشطته وذلك من خلال إصدار كتيبات ومطويات ورقية والكترونية يعد كتيب/قائمة عن جميع. • فعاليات المسئولية المجتمعية بداية العام بالتنسيق مع الجهات المعنية للعمل على نشره داخليا بما يتوافق مع خطط التسويق. • يعد التقييم الخاص بمستوى المشاركة في مختلف أنواع الأنشطة للتشجيع على تطوير افكار جديدة للمشاركة المستقبلية في نشاطات المجتمع المحلي ورفعه الى المسئولين. • ينظم الفعاليات الخاصة والمتعلقة بتوفير الدعم المالي، التوعية أو أي أنشطة أخرى تدعمها الدولة لتحفيز الاهتمام لدى المواطنين من خلال وسائل الإعلام للمساعدة في تنفيذ برامج تطوير المجتمع. • يعد عرض تفصيلي للفعاليات والأنشطة يبين الجدوى والأثر المجتمعي والعائد الترويجي للجهة الراعية لكسب الدعم لبرامج تطوير المجتمع من القطاع الخاص ورفعه إلى المسؤولين. • ينسق ويتعاون مع الجهات الداخلية لتوعية الموظفين حول أحدث الأنشطة والفعاليات التي تنفذها الدولة واطلاعهم على هذه الأنشطة، وطلب دعمهم وتأييدهم للمساعدة في التطوع لخدمة المجتمع. • يؤدي أية مسؤوليات أخرى تتعلق بالوظيفة. • يقوم مسؤول برامج خدمة المجتمع في بداية العام بدراسة التطبيقات السابقة، وعمل دراسة لتحديد احتياجات قطاعات المجتمع المحلي لكافة المناطق بإشراك الوحدات الإدارية المعنية والمجتمع	

	المحلى بفئاته المختلفة وفقا للميزانية المخصصة فى حال توافر الميزانية. • تقديم هذه الدراسات مع الاقتراحات لمدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي. • يقوم مسؤل برامج خدمة المجتمع بناء على هذه الدراسة بإعداد تقرير يتضمن تحديد الأولويات والنشاطات والجهات المستهدفة والجهات المشاركة والداعمة وتقدير التكلفة.
مرحلة الاعتماد والتوجيه	• اعتماد مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي الميزانية المقترحة. • يعتمد مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي توصيات مسؤول برامج خدمة المجتمع على التقرير المعد. • يعتمد مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي البرامج والأهداف الخاصة بخدمة المجتمع. • يقوم بزيارة بعض المبادرات المجتمعية المنفذة لإعطاء الملاحظات العامة. • يقوم مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي بتكريم الجهات المساندة لإقامة الفعاليات.
مرحلة التفعيل والتنفيذ	• يقوم مسؤول برامج خدمة المجتمع بإعداد الخطة التنفيذية المتعلقة بالمسئولية المجتمعية بالتعاون مع الجهات المحددة بالمنهجية (بند المسئوليات) بالاعتماد على ملاحظات مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسى المرتدة من التقرير المرفوع إليه مسبقاً. • تعميم الخطة التنفيذية المعدة بعد قرارها على الوحدات الإدارية المعنية وتأمين نسخ منها إلى الجهات المشاركة التسويق + الجهة المشاركة فى الفعالية. • يقوم منسق من الجهة المعنية بتنفيذ البرامج المطلوبة منه بالخطة. • يتولى مسؤول برامج خدمة المجتمع المتابعة مع كافة المعنيين في الخطة. • يتولى مسؤول برامج خدمة المجتمع إصدار تقارير الإنجاز المختلفة ورفعها للمعنيين.
مرحلة المراجعة والتقييم	**مقاييس الأداء: مؤشرات قياس** • مؤشرات قياس ووضع خطة عمل للمتابعة من قبل مسئول برامج خدمة المجتمع لكافة البرامج المنفذة والغير منفذة في الخطة. • رفع التقارير المختلفة (الانجاز، الانحرافات)، إلى مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي بعدد المشار أين بتنفيذ البرامج.
حلقات استطلاع الرأي	**دورية المراجعة** • يقوم قسم المسئولية المجتمعية بعرض كافة النتائج الخاصة بخدمة المجتمع والفعاليات على الإدارة العليا ومدراء الادارات سنويا لإخذ الاقتراحات والتوصيات الخاصة بالنتائج والفعاليات المنفذة. • يقوم قسم المسئولية المجتمعية بقياس كافة الفعاليات وذلك عن طريق توزيع الاستبيان السنوي على ألفة افراد المجتمع لإخذ الاقتراحات والتوصيات الخاصة بالنتائج والفعاليات المنفذة. • جمع وتحليل نتائج الاستبيان واعداد التقرير النهائي.
	خطوات المراجعة والتقييم • يقوم مسؤول برامج خدمة المجتمع بطرح نتائج الأهداف الواردة بالخطة بما في ذلك نشاطات المسئولية المجتمعية خارج الخطة والتي تعتبر من المبادرات الإضافية. • تتولى مسؤول برامج خدمة المجتمع المتابعة وتحليل وتلخيص النتائج وقياس فاعلية المنهجية وفق المؤشرات المقررة حسب نظام المتابعة والتقييم ورفعها إلى مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي.
مرحلة اتخاذ الإجراءات	• يقوم مسئؤول برامج خدمة المجتمع بدراسة نتائج التقارير المقدمة ورفع التوصيات اللازمة إلى مدير إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي لإبداء الرأي والتوجيهات المختصة لتنفيذ التوصيات.
الوثائق المستخدمة في المنهجية	• الاطلاع على الدليل الاول لقسم خدمة المجتمع. • الاطلاع على نموذج الدليل الجديد في الصفحة الداخلية.

٨/٦ خطوات تنفيذ منهجية المسئولية الاجتماعية المقترحة (آلية التطبيق):

١/٨/٦ التخطيط وتطوير استراتيجية الدولة للمسئولية المجتمعية:

يتطلب تنفيذ المنهجية المقترحة للمسئولية الاجتماعية انشاء إدارة تكون معنية بالمسئولية المجتمعية بوزارة التخطيط، وكذلك ادارات مختصة فى صلب الهيكل التنظيمى لدواوين عموم المحافظات.

وتتولى ادارة المسئولية الاجتماعية المقترحة القيام بدراسة وتقييم وتحليل الخطة الاستراتيجية على المستوى القومى والإقليمي والمحلى، وذلك وفقا لمنهج التخطيط الاستراتيجي المعتمد للدولة؛ والملامح العامة لمراحل العمل والانشطة الرئيسية لمشروع إعداد وبناء استراتيجية المسئولية المجتمعية الحالية والمستقبلية، بحيث يتم تضمين المدخلات التالية:

- نتائج تقرير اداء الخطط الاستراتيجية والخطط التنفيذية للمشاريع والمبادرات.
- نتائج تقارير التدقيق الداخلي والخارجي.
- نتائج اقتراحات وشكاوى المتعاملين.
- عمل مقارنات معيارية لأنشطة المسئولية الاجتماعية.
- عمل قياسات لرضا المجتمع: تقوم الجهات والادارات المعنية بالمسئولية المجتمعية والخدمات المجتمع بتحديد كافة احتياجات المجتمع ليتم عرض النقاط وتقييمها مع فريق القيادة وحسب نموذج التقييم المعتمد بالإدارة وصياغة الأهداف المرحلية لوثيقة الاستراتيجية الدولة تقوم الجهات والإدارات المعنية بالمسئولية المجتمعية والخدمات المجتمع بإعداد استراتيجية المسئولية المجتمعية متضمنة: الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى وقريبة المدى رؤية، رسالة، تحليل رباعي، تحديد المخاطر الخاصة بالأهداف ووضع الخطط البديلة بشأنها، تحديد المؤشرات اللازمة لمتابعة التنفيذ للأهداف الاستراتيجية خلال الفترة المحددة، ووضع خطط الاتصال الداخلي والخارجي على مستوى الدولة.
- تقوم إدارة المسئولية المجتمعية بوزارة التخطيط بالعمل على توعية المعنيين باستراتيجية المسئولية المجتمعية والحصول على التغذية المرتدة على مسودة الخطة مع التحسين على الاستراتيجية في حال وجود اي مدخلات للتحسين.

على أن يقوم المعنين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بعرض الاستراتيجية على الجهات المشاركة والراعية، وتقوم الإدارة المعنية بها بالتعميم على كافة الجهات المعنية بنشر استراتيجية المسئولية المجتمعية، على أن تراعي وزارة التخطيط الاحتياجات الناتجة عن احدى المدخلات التالية:

- المتغيرات في سياسات الحكومة (الأزمات والكوارث أو الأوبئة (مثال: الاجراءات التى اتخذتها الدولة وجهود الشركات والمجتمع المدنى لمواجهة تداعيات وباء كيوفيد ١٩).

- توجهات فريق القيادة العليا.
- العمل على تغيير أو تطوير في العمليات والخدمات.

على أن تقوم الادارة المعنية بالمسئولية الاجتماعية باعلان النتائج المتحصل عليها فى نهاية العام، وتقوم بمراجعة وتحديث الاستراتيجية كل سنتين أو كلما دعت الحاجة الى ذلك.

٢/٨/٦ المبادرات المجتمعية وكيفية الإعداد لها:

أولاً– يتم تحديد المبادرات المجتمعية استناداً إلى مصادر المعلومات التالية:

- إعداد الأهداف الخاصة بالمبادرات المجتمعية الجديدة بتواريخ المفصلة.
- تقوم إدارة المسئولية المجتمعية بإعداد خطة لتنفيذ المبادرات المجتمعية بالاستبيان السنوي لأخذ كافة التوصيات فى الحسبان، ولإضافة فعاليات جديدة.
- الاطلاع على وسائل التواصل الاجتماعي للاطلاع على المبادرات المجتمعية الجديدة بصفة مستمرة والتفاعل معها.
- تنفيذ كافة المبادرات المجتمعية وقياس كافة المبادرات المجتمعية بصفة دورية لكل مبادرة وقياس أثر كافة المبادرات المجتمعية في الاستبيان السنوي.

ثانياً– وضع وتنفيذ خطة المسئولية المجتمعية:

- تقوم الإدارة المعنية بمشاريع خدمة المجتمع بعمل إسقاط لخطط المشاريع والمبادرات على برنامج إدارة المشاريع للبدء فى التنفيذ من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وذلك وفق دورية مقررة للقياس، لتحديد الانحرافات من خلال التحليل ورفع التقارير الدورية.
- يتولى مسؤول خدمة المجتمع وبشكل دوري عقد اجتماعات مع الجهات والمعنيين عن المؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية للتعرف على سير خطط التطبيق ومدى وجود انحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية بشأنها وبطريقة منهجية.
- يقوم المعنيون بالمسئولية المجتمعية برفع تقارير سنوية لفريق القيادة العليا حول سير خطط عمل استراتيجية المسئولية المجتمعية ومدى تحقيق مؤشرات الأداء واستلام التوجيهات المناسبة نحو التحديث والتطوير على الخطط التنفيذية.

٣/٨/٦ وضع ونشر وتقييم وثيقة العمل التطوعي الخاص بالمسئولية المجتمعية:

تقوم إدارة خدمة المجتمع بوزارة التخطيط ودواوين عموم المحافظات بتحديد الحاجة لوثيقة العمل التطوعي المسئولية المجتمعية بشكل دوري والمبنية على المتطلبات التالية:

- المبادرات السنوية الخاصة بالمسئولية المجتمعية.
- إعداد وصياغة والتوعية بوثيقة المسئولية المجتمعية، مراجعتها واقرارها ونشرها.
- متابعة وتقييم التزام الوحدات بتطبيق السياسات ووضع الإجراءات التصحيحية لضمان التطبيق الأمثل لما جاء بالوثيقة.
- عمل دراسات الجدوى لإعداد البرامج الخاصة بالمسئولية المجتمعية وبمراجعة وتحديث معايير التقييم لتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية، واعداد تقارير خاصة بالجدوى من المشاريع والبرامج وغيرها من متطلبات المجتمع. حيث تتحمل إدارة المسئولية المجتمعية التطبيق الفعال لهذه المنهجية حيث يشترك مدراء الإدارات والقطاعات المعنية في مسئولية المساهمة في تنفيذ وتطبيق هذه المنهجية.

٤/٨/٦ تحليل المعلومات وتكوين التقرير النهائي للمسئولية الاجتماعية:

- يقوم قسم المسئولية المجتمعية بإعداد تقرير قياس رضا المجتمع، ويتم من خلال هذا التقرير تحديد النتيجة والمحصلة النهائية لرضا المجتمع عما تم تنفيذه.
- يقوم قسم المسئولية المجتمعية بعقد ورشة عمل لمناقشة نتائج قياس رضا المجتمع في شهر سبتمبر من العام وذلك بحضور المدراء التنفيذيين للقطاعات الجهات المعنية ويتم من خلال الورشة: مناقشة كافة الفعاليات التي تم إنجازها، مناقشة نتائج الرضا العام للفعاليات، وتقديم المزيد من المشاريع والاقتراحات لتحسين النتائج.
- تقوم إدارة المسئولية المجتمعية بعمل استطلاع الرأي وذلك مستهدفة كافة فئات المجتمع للفعاليات المختلفة المقدمة من قبل الدولة في (الفعاليات المجتمعية).
- تقوم إدارة المسئولية المجتمعية بتجميع وتحليل وتوثيق النتائج، وتعميم نتائج الاستبيان على القيادة العليا وقطاعات الدولة، وتلقى المقترحات والشكاوى.

٥/٨/٦ الاتصال والتواصل للخدمات المجتمعية:

تهدف خطة الاتصال للخدمات المجتمعية إلى تحقيق المشاركة المجتمعية في اتجاه تحقيق أهداف وبرامج المجتمع، مما يسهم فى تحقيق جميع الأنشطة الاتصالية الهدف الاستراتيجي: زيادة مستوى التطبيق الفعال لمعايير التميز والجودة الشاملة؛ من خلال خطة شاملة للاتصال والتواصل الداخلي والخارجي مع المجتمع في نهاية العام؛ يتم من خلالها قياس فعالية خطة الاتصال والتواصل من خلال استبيانات لقياس رأي المجتمع، وتعتمد على المبادئ والمعايير وقنوات الاتصال التالية:

أولاً– مبادئ الاتصال:

- من خلال تأمين حق كافة أفراد المجتمع بالحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالبرامج المجتمعية المتنوعة التي تقدمها.
- تعزيز مبدأ الاتصال والتواصل على المستويين الرأسي والأفقي بإبقاء العاملين والمجتمع على اطلاع دائم بأخر مستجدات المبادرات المجتمعية المتنوعة لتشجيع المشاركة في تلك المبادرات.

ثانياً– معايير الاتصال:

في إطار سعي الدولة إلى تحقيق مبادئ الاتصال العامة بالدولة والمستمدة من مواكبة النظم العالمية والمبنية على معايير الشفافية والوضوح، وحق المتعاملين في الحصول على المعلومات، تلتزم الدولة بما يلى:

- توفير الإمكانيات والأدوات للتواصل مع الجمهور.
- تقديم التوعية والتثقيف للجمهور.
- التفاعل مع المجتمع ودراسة احتياجاتهم وآرائهم عبر استطلاعات دورية حول مختلف البرامج التي تقدمها الدولة.
- استخدام مختلف قنوات الاتصال لضمان انتشار المبادرات المجتمعية وتعدد وسائل نقلها.

ثالثاً– قنوات الاتصال والتواصل:

الموظفين	• قياس رضا الموظفين. • نظام الشكاوي والاقتراحات. • البريد الإلكتروني. • الرسائل النصية.	• نظام الاقتراحات والشكاوي. • منهجية الاتصال والتواصل الخارجي. • منهجية الاتصال والتواصل الخارجي. • منهجية الاتصال والتواصل الخارجي.
الشركاء	• المبادرات المجتمعية المتنوعة الإعلانات. • البيانات الصحفية والأخبار . • المواقع الإلكترونية وقنوات التواصل الاجتماعي. • قياس رضا الشركاء. • نظام الشكاوي والاقتراحات.	• قائمة معتمدة للفعاليات وإجراءات الإعداد لفعالية. • الخطط التسويقية والإعلامية. • منهجية الاتصال والتواصل الخارجي. • منهجية الاتصال والتواصل الخارجي. • نظام الاقتراحات والشكاوي للمحافظات.
المجتمع	• قياس رضا المتعاملين. • نظام الشكاوي والاقتراحات. • المبادرات المجتمعية المتنوعة. • الإعلانات البيانات. • الصحفية والأخبار. • المواقع الإلكترونية وقنوات التواصل الاجتماعي.	• منهجية قياس رضا المتعاملين. • نظام الاقتراحات والشكاوي. • قائمة المعتمدة لفعاليات العام وإجراء الإعداد لفعالية الخطط التسويقية والإعلامية. • منهجية الاتصال والتواصل الخارجي. • منهجية الاتصال والتواصل الخارجي.

رابعاً- جهات الاتصال:

تحرص الدولة على تفعيل آليات التواصل مع جميع فئات المجتمع، وقد يشمل هذا التواصل جهات محلية وإقليمية وعالمية بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام ومن ضمن الجهات التي يشملها الدليل على سبيل المثال وليس الحصر:

- (الحكومة) تشمل الادارات المحلية والوزارات المعنية، المستشفيات، وزارة التضامن الاجتماعي.
- (الإعلام بجميع انواعه) مرئي ومسموع ومقروء ونشر إلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي.
- (الشركاء الاستراتيجيين) تشمل الجامعات، الشركات الاقليمية والمحلية والدولية.

٩/٦ الإجراءات الخاصة بمنهجية عمل المسئولية الاجتماعية:

يتطلب تنفيذ مسارات العمل لمنهجية المسئولية الاجتماعية المقترحة تنفيذ مجموعة من الاجراءات، تستهدف التنفيذ، الترويج وتنظيم المشاركة التطوعية، وتتضمن هذه الاجراءات ما يلى:

١/٩/٦ إجراءات تنفيذ مبادرات المسئولية المجتمعية وهي إجراءات متتابعة على النحو التالي:

- تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرات، ومخاطبة الشركات المعنية لتوفير الموارد اللازمة لها.
- اختيار العرض الانسب لتوفير الموارد اللازمة.
- استلام الموارد المنفذة والتدقيق على تنفيذها حسب المتطلبات.
- توزيع المواد الاعلامية الخاصة بالمبادرة وحضور الفعالية.
- إعداد استبيان لتقيم المبادرة وتوزيع وجمع الاستبيانات من الجمهور، وإعداد تقرير بالنتائج.
- حفظ وارشفة ملفات الفعالية وتنفيذ المبادرة المجتمعية.

٢/٩/٦ إجراء الترويج للمبادرات المجتمعية (المام المجتمع بالمبادرات المجتمعية):

- التنسيق مع قسم التسويق لإعداد واعتماد خطة للترويج، وتحديد المواد الإعلامية التي ستستخدم للمبادرة، والتنسيق مع الشركات لتوفير المواد الإعلامية اللازمة.
- متابعة تنفيذ التصاميم الخاصة بالمبادرة، والبدء بالترويج لها حسب الخطة الموضوعية.
- الاشراف على تنفيذ الخطة وضمان الترويج للمبادرة.

٣/٩/٦ إجراء تنظيم المشاركة التطوعية في مناسبات مجتمعية:

كما تشمل منهجية قسم المسئولية المجتمعية وثيقة الأعمال التي تحرص الدائرة على تنفيذ أهداف الوثيقة والنماذج المعتمدة حيث عينت الدائرة هدف استراتيجي يخدم بشكل مباشر في الأعمال التطوعي وقياس الإجراءات التالية:

- حصر الاحتياجات التطوعية من خلال الجمعيات ذات النفع العام.
- إجراء تنظيم المشاركة التطوعية في مناسبات مجتمعية لتنفيذ المشاركة.
- وضع ميزانية تقديرية للخطة.
- رفع تقرير بالمشاركة إلى مدير الإدارة وفي حال اعتماد المشاركة.
- تنظيم حملة للمشاركة ضمن الحملة التطوعية وحصر الراغبين للمشاركة في الحملة التطوعية.
- التنسيق مع إدارة الموارد البشرية حول تفريغ المشاركين ضمن الحملة.
- التواصل مع جمعيات ذات النفع العام حول تقرير المشاركة، ويتم توثيقه للمشاركة في المناسبات المجتمعية وحفظه وأرشفة المشاركة.

١٠/٦ تعميم ونشر وقياس أثر تطبيق المنهجية:

تقوم الوزارات المعنية بالتخطيط والاستثمار والتنمية المحلية بتعميم هذه المنهجية بعد مناقشتها، وكذلك تصميم مؤشرات أداء لقياس أثر تطبيق هذه المنهجية على النحو المبين بالجدول رقم (٦-٤)، وكذلك جمع معلومات التغذية الراجعة من المعنيين بالمنهجية من خلال الطرق التي تحددها الإدارة المعنية، مثال: (توزيع وجمع الاستبيانات).

جدول رقم (٦-٤)

منهجية قياس أثر تطبيق المسئولية الاجتماعية

المؤشر	المستهدف	طريقة القياس	تكرار القياس	مسؤول القياس	معادلة القياس (إن وجدت)
عدد المبادرات المجتمعية	عدد	البريد الإلكتروني/ الاستبيان	سنوي	إدارة المسئولية المجتمعية	الإلكتروني
كفاءة إنفاق الموارد المخصصة لخدمة المجتمعة	١٠٠%				
تأثيرات المبادرات المجتمعية	٩٢%				

وتقوم إدارة المسئولية المجتمعية بقياس فعالية المنهجية على النحو المبين بالجدول التالى.

جدول رقم (٦-٥)

منهجية قياس فعالية تطبيق المسئولية الاجتماعية

المؤشر	المستهدف	طريقة القياس	تكرار القياس	مسؤول القياس	معادلة القياس (إن وجدت)
عدد فرص التحسين على منهجية المسئولية المجتمعية من تقارير التقييم الذاتي	صفر	• قياس الأداء الحكومي المتميز • إيميلات الموظفين • الإيميلات الخارجية	سنوي	• إدارة المسئولية الاجتماعية • إدارة التميز المؤسسي (إن وجدت)	لا يوجد

وتقوم إدارة المسئولية المجتمعية من خلال مسؤول مراجعة بتحديث هذه المنهجية، أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتستند تحديث المنهجية وفقاً لجدول المتغيرات والمستجدات على المصادر المتبعة.

نتائج ومقترحات الدراسة – وقضايا للبحث المستقبلي

أولاً- نتائج الدراسة:

استهدفت الدراسة صياغة إطار نظري مفاهيمى لتحديد مهام وأهداف للمسئولية الاجتماعية يستجيب لاحتياجات التنمية المحلية، وبما يتوافق مع استراتيجية التنمية، وذلك لتفسير العلاقة بين جهود المسئولية الاجتماعية الشاملة والاداءين الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتها على بناء الميزة التنافسية المستدامة، وبيان دور الخبرات المحلية والاقليمية والدولية فى توجيه شركاء التنمية للعمل معا فى توجيه جهود تنمية المجتمع المحلي فى إطار المسئولية الاجتماعية.

وتأتى هذه الدراسة بوصفها إحدى القضايا البحثية محل الاهتمام، والتى تستجيب لجهود التنمية فى مصر، وذلك فى إطار المسئولية الاجتماعية التى تعاظمت دورها فى الآونة الأخيرة، باعتبارها أحد المداخل الرئيسية للمشاركة فى التنمية المحلية، وذلك على ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة، على الصعيدين المحلي والعالمي، وهى من القضايا المهمة التى تدعونا إلى إعادة التأمل والتفكير في طبيعة المعوقات التي تقف عقبة أمام استثارة دافعية الناس وفاعليتهم في مواجهة مشكلات مجتمعهم، والمبادرة إلى الإسهام في وضع الحلول الملائمة لها بالتضافر بين جهود كافة الفاعلين فى المجتمع، ويكتسب البحث أهميته فى الإطار التالى:

- الاهتمام العالمي والمحلى (التوجه الدستورى، قانون الاستثمار) بالمسئولية الاجتماعية واستراتيجيات إدارتها والمنافع التي تعكسها على المجتمع.
- حاجة قطاع الإعمال إلى إدارك المفاهيم النظرية والممارسات العملية للمسئولية الاجتماعية والمنافع المترتبة عليها للدولة والمجتمع.
- بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الإستراتيجية الشاملة للمسئولية الاجتماعية في بناء الميزة التنافسية لقطاع الإعمال، مما يكسبها القدرة في الدخول إلى سوق المنافسة العالمية.
- الحاجة إلى سد الفجوة بين منظمات الإعمال ذات الطبيعة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني ذات الطبيعة الاجتماعية مما يجعل هذه الأخيرة قوة ساندة للنشاط الاقتصادي في البلد (التباينات المكانية فى جهود التنمية)

- حاجة قطاع الإعمال إلى الأنشطة التي تمكن من كسب رضا أصحاب المصالح وولائهم . (خاصة المجتمعات المحلية).

وقد استهدفت الدراسة:

- ☐ صياغة إطار نظري مفاهيمى لتحديد مهام وأهداف المسئولية الاجتماعية يستجيب لاحتياجات التنمية المحلية، وبما يتوافق مع استراتيجية التنمية، وذلك لتفسير العلاقة بين جهود المسئولية الاجتماعية الشاملة والاداءين الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتها على بناء الميزة التنافسية المستدامة.
- ☐ بيان دور الخبرات المحلية والاقليمية والدولية فى توجيه شركاء التنمية للعمل معا فى توجيه جهود المسئولية الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية
- ☐ تقييم لجهود التنمية فى تنمية محافظة المنوفية، انعكاس المسئولية الاجتماعية للشركات على مخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لمحافظة المنوفية
- ☐ تحديد دور المسئولية الاجتماعية فى تنمية المجتمع المحلي بمحافظة المنوفية، بالتطبيق على بعض الشركات العاملة فى المحافظة.
- ☐ صياغة اطار أولى عام لاستراتيجية وطنية للمسئولية المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي تستجيب لاحتياجات تنمية المجتمع المحلى، وبما يتوافق مع المعايير المحلية والدولية.

وقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج المهمة تتضمن الآتى:

١. نتائج خاصة بغموض وفهم لمفهوم المسئولية الاجتماعية:

- ❑ هوية المفهوم لاتزال غائبة في العالم العربي حيث أن الكتابات العربية متأرجحة إزاءه ما بين كتابات استنساخيه مترجمة تمثل انعكاساً كاملاً للنظريات الغير عربية وإسقاطها علي الواقع العربي، دون النظر في اختلاف السياقات وتباين العوامل الإيكولوجية.
- ❑ هناك لبث وغموض وعدم دراية من قبل الحكومات والمنظمات والشركات والافراد بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته. والخلط بين المسئولية الاجتماعية والشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع والمساعدات الاجتماعية، حيث تختلف تعريفات المسئولية الاجتماعية للشركات، باختلاف وجهات نظرها في تحديد شكل هذه المسئولية.

- ❑ مفهوم المسئولية الاجتماعية لايزال مجال جدل وبحث، مما جعل الحقل العلمي يتناول أهمية الموضوع وربطه بواقع الحياة، وإضافة تحاليل تطبيقية تثبت بأن أبعاد المسئولية الاجتماعية تصب في عمليات التنمية الشاملة.
- ❑ عدم وجود مؤسسات متخصصة تعنى بتنظيم المسئولية الاجتماعية
- ❑ عدم وجود استراتيجية للمسئولية الاجتماعية
- ❑ عدم توفر حوافز وتقدير للشركات الملتزمة بالمسئولية الاجتماعية.
- ❑ تعتبر المسئولية الاجتماعية مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع.
- ❑ ترتبط المسئولية الاجتماعية في المجتمع المصرى بحجم المساهمات التى تقدمها منشأت القطاع الخاص والعام فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وذلك كونها: عائدا و التزاما اخلاقيا اتجاه المجتمع، وتعد استثمارا تنمويا لتحقيق التنمية المستدامة، وتعود بالفائدة الغير مباشرة على المنشأة.

٢. نتائج خاصة بالمسئولية الاجتماعية فى ضوء التجارب المحلية والدولية:

- ❑ **في ضوء التجارب المحلية للمسئولية الاجتماعية، فقد اظهرت نتائج الدراسة مايلى:**

- المفهوم الضمني للمسئولية الاجتماعية في مصر يرجع إلى النصف الأول من القرن الماضي/ القرن العشرين، حيث بدأت الحركة التعاونية شبه المنظمة في قطاع الزراعة، بأشكال متعددة للتعاون وأتت بثمار كثيرة لصالح الفلاح المصري.
- تعمل الدولة المصرية على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤوليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع مفهوماً ومضموناً ، من خلال مادة ٢٦ بالدستور المصري لعام ٢٠١٤ اعلاء شأن المسئولية الاجتماعية، وكذلك في قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧ مادة ١٥ بالنص على تخصيص نسبة ١٠% من الأرباح تستخدم في التنمية المجتمعة في عدد من المجالات التنموية وخاصة الصحة والتعليم والبيئة.. الخ.
- للبنك المركزي المصرى دور هام في تأكيد تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية من جانب البنوك المصرية، بأن أصدر توجيهات لاعتماد مبدأ المسئولية الاجتماعية. ويظهر الدور الاجتماعي للبنوك وشركات التأمين المصرية في المشاركة بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة من خلال عدة مجالات أهمها: التعليم، الصحة، الثقافة، الاقتصاد، البيئة، وتطوير العشوائيات.

❑ **وفى ضوء تجارب الشركات المحلية والإقليمية والعالمية المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية، فقد اظهرت نتائج الدراسة مايلى:**

- الممارسات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية لبعض الشركات يغلب عليها الأعمال الخيرية، وليست المسؤوليات الاجتماعية المستدامة وتقديم الأنشطة التي تهدف إلى التخفيف من الظروف البيئية والتعليمية والطبية للفقراء، حيث لا تنظر تلك الشركات إلى المسئولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لتعزيز صورتها العامة امام المواطنين، و ليس كأداة لتقديم خدمات اجتماعية مستدامة .
- لاتزال مبادرات المسئولية الاجتماعية على المستوى الاقليمى والدولى والمحلى مسئولية أخلاقية تقع على عاتق الشركات، وأن لديها تأثير إيجابي في تسويق المنتجات والخدمات التي توفرها شركات مسؤولة اجتماعياً.
- أنشطة المسئولية الاجتماعية الأكثر شيوعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتركز في المجالات التالية: مجال الغذاء والسكن والملابس للفقراء، العمل مع الأيتام والأطفال المحرومين ومجال الصحة والتعليم والبيئة.
- على الرغم ان الممارسات لبعض الشركات متعددة الجنسيات تنظر الى المسئولية الاجتماعية كأداة لمعالجة قضايا استراتيجية في الدول الفقيرة مثل مكافحة مرض الايدز في افريقيا، أو معالجة بعض قضايا المرافق العامة مثل نقص مياه الشرب النظيفة، وقضايا التعليم، وعمالة الأطفال، والقضايا البيئية، الا ان بعض الممارسات للشركات متعددة الجنسيات تميل إلى التركيز على تطبيق رؤيتها للمسئولية الاجتماعية خلال الشركات المحلية التابعة لها، بدلاً من التركيز على القضايا المحلية الاستراتيجية.
- الشركات الخاصة المحلية أكثر وعياً للاحتياجات المطلوبة من تطبيقات مفهوم المسئولية الاجتماعية لها ولذلك تميل الكثير منها الى تقديم الاعمال الخيرية، لتغطية النقص فى بعض الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية.
- تعتقد الكثير من الشركات أن وضع سياسة واضحة للموارد البشرية والاهتمام بهم من النواحي الصحية والاجتماعية والاسكانية كافية لتقديم المسئولية الاجتماعية بشكل مستدام.
- هناك لبث وغموض وعدم دراية من قبل الحكومات والمنظمات والشركات والافراد بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته.
- الخلط بين المسئولية الاجتماعية والشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع والمساعدات الاجتماعية، حيث تختلف تعريفات المسئولية الاجتماعية للشركات، باختلاف وجهات نظرها في تحديد شكل هذه المسئولية.

٣. نتائج خاصة بانعكاس جهودالمسئولية الاجتماعية للشركات على مخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لمحافظة المنوفية، فقد أتضح من تقييم المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية وخطط التنمية لمحافظة المنوفية مايلى:

- ضعف دور شركاء التنمية فى اعداد مقترح المشروعات المدرجة بكليهما، كما يتطلب سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الخدمات دورا واضحا منهما، مما يتطلب العمل على تفعيل منظومة حوكمة التخطيط، لادماج دور الشركاء فى اعداد وتنفيذ ومتابعة مشروعات خطط التنمية، وتصويب مسار المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية، باعتبارها أداة أكثر فعالية لتلبية احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية، كما يتطلب سرعة التنسيق والتعاون مع شركاء التنمية بالمحافظة في المحاورالتالية:

- **التعليم:** لاستكمال البنية الأساسية للمدارس والفصول لاستيعاب كل من هم في سن التعليم، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وزيادة دوره في إدارة منظمات التعليم الحكومي.
- **الصحة:** لخلق المناخ لجذب الاستثمار في مجال الصحة، ودعوة المجتمع المحلى للمشاركة في الإدارة والتمويل وتدريب وتأهيل الكوادر الطبية، وتشجيع القطاع الخاص والأهلي في مجالات تقديم الرعاية الصحية والتأمين الصحي.
- **التنمية الاجتماعية:** للمساهمة في دعم الفئات الأشد حاجة (المرأة المعيلة – المعاقين – كبار السن) لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمنزل أو بورش مجمعة محدودة الحجم تقوم على الخامات المتوفرة بالبيئة المحلية، وغيرها من المشروعات الاجتماعية.

٤. نتائج خاصة بالدراسة التطبيقية لتقييم دور الشركات في تنمية المجتمع المحلي مع التطبيق على مدينة السادات بمحافظة المنوفية ، فقد أكدت نتائج الدراسة على الآتى:

- **فيما يتعلق معرفة الشركات بالمسئولية الاجتماعية، فقد تبين من نتائج الدراسة مايلى:**

- تتمتع بعض الشركات بوجود إدارة مختصة بأنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية، كما أن لدى احدى الشركات مسئول مختص بالمسئولية الاجتماعية، ومسئول يختص بالمشاكل البيئية واستدامة التنمية، كما تصدر بعض الشركات تقرير ربع سنوى.
- غالبية الشركات تساهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية في جميع مناطق عمل هذه الشركات، كما أنها تشارك في مبادرات تطوعية للمسئولية الاجتماعية للشركات.
- تتركز الجوانب الخاصة بالمسئولية الاجتماعية التى تساهم فيها الشركات في ثلاث مجالات أساسية: اقتصادى، اجتماعى وبيئى، وقد ركزت برامج المسئولية الاجتماعية التى تتبناها الشركات تعالج المجالات التالية: تنمية العاملين، تشغيل الشباب، تنمية اقتصاديات الشركة،

تنمية المجتمع، دعم التعليم فى المجتمع المحلى، تحسين البيئة، الحد من الفقر، بالإضافة إلى برنامج مساعدة رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة.

- **فيما يتعلق بوضوح الرؤية حول برامج المسئولية الاجتماعية التى تتبناها الشركات، فقد تبين من نتائج الدراسة مايلى:**

- يوجد وعي تام بمفهوم ودور المسئولية الاجتماعية، باعتبارها من اولوياتها، وتوفى بالالتزامات المتعلقة بها لأنها جزء لا يتجزأ من تقاريرها أو انشطتها.
- لدى الشركات وعي بأن المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة، حيث تعمل الشركات على المساهمة في تجميل و تشجير المناطق المجاورة لها، وتنفيذ برامج لحماية البيئة والمحافظة عليها، وتعمل على تشجيع العاملين بها على الحد من التلوث البيئي من خلال النظافة، ومنع التلوث، وتقليل الانبعاثات الضارة بالصحة العامة.
- الاهتمام بالعاملين أحد المجالات الأساسية للمسئولية الاجتماعية للشركات، وهنا تقوم الشركات بتوفير بيئة عمل ملائمة للعاملين لديها، توفير برامج ودورات تدريبية للعاملين لديها، وتوفير التأمين الصحي للعاملين لديها والمساهمة في توفير مساكن للعاملين لديها.
- الاهتمام بالمسئولية المجتمعية، وفي إطار ذلك تقوم الشركات بتدريب عدد من الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية، تقديم منح دراسية للمتفوقين من أبناء المجتمع للمؤسسات التعليمية، تعيين عدد من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار نسبة ال٥% التي يحددها القانون والعمل على تقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال التبرعات والزكاة والقرض الحسن

- **فيما يتعلق بمعايير الأداء التي تلتزم بها الشركات في تنمية المجتمع المحلي، فقد أوضحت النتائج مايلى:**

- غالبية الشركات تعلم جيدًا مبادئ وأدوات المسئولية الاجتماعية وتقوم بتطبيقها من خلال: الحوكمة والحوار مع أصحاب المصلحة، سياسة العمل تجاه الموظفين، العلاقة مع العملاء والموردين، العلاقة مع المجتمع، بالإضافة إلى حماية البيئة.
- وجود العديد من الأسباب التي قد تدفع الشركات إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية، من بينها تعزيز صورة الشركة، زيادة الكفاءة الانتاجية، زيادة رضا العاملين، المزايا التجارية للأسواق الجديدة، جذب مصادر تمويل من المؤسسات والمجتمع تأتي في مقدمة الأسباب التي تدفع الشركات إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية.
- علاقة الشركات مع العالم الخارجى شجعت على اعتماد جهود المسئولية الاجتماعية، وتؤدى إلى تصدير منتج عالى الجودة وصديق للبيئة.

- بعض الشركات اتبعت بعض الإجراءات التنظيمية والادارية الجادة تجاه المسئولية الاجتماعية، بالحصول على العديد من الشهادات الخاصة بها، ومنها **ISO 26000**.

☐ **اعتمدت بعض الشركات تدابير للحد من التأثير البيئي، ومن بينها:**

- توفير الطاقة، إعادة تدوير النفايات، تطوير منتجات صديقة للبيئة، عمليات التقييم البيئى، إدارة النظام البيئي. وقد أدت هذه التدابير إلى تحقيق العديد من المزايا ، منها: تعزيز سمعة الشركة، تحسين العلاقات مع الموردين والجهات المانحة والمجتمع، زيادة الكفاءة، الحصول على فوائد تجارية، الوصول بشكل أفضل إلى الائتمان والحد من مخاطر السمعة وذلك عن طريق المحافظة على البيئة المحيطة من التلوث من خلال تصنيع منتج صديق للبيئة وخالي من عيوب الصناعة.

☐ **توجد مشاكل المتعلقة بتطوير المبادرات في مجال المسئولية الاجتماعية، من بينها:**

- عدم وجود تشريعات محددة بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات، ضعف المساعدات المؤسسية، بالاضافة إلى عدم وجود مهارات.

☐ **اتخذت غالبية الشركات العديد من التدابير البيئية فى إطار المسئولية الاجتماعية فتشمل:**

- الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية، استخدم تكنولوجيا حديثة وصديقة للبيئة للحفاظ علي البيئة والصحة العامة، كما تضع الشركات خطة مناسبة للتخلص الأمن من المخلفات، تسعي لتحقيق تميز في الأداء البيئي وتقديم منتجات صديقة للبيئة لإرضاء العملاء، وتشترك مع الإدارة المحلية فى مشروعات تحسين البيئة المحيطة بها.

☐ **اتخذت غالبية الشركات تدابير تجاه الرعاية الاجتماعية والحوكمة، وتشمل:**

- وضع سياسات وإجراءات لتدريب العاملين وتطويرهم.
- يساعد مبدأ الإفصاح والشفافية تجاه المجتمع علي زيادة القدرة التنافسية لها.
- وجود سياسة واضحة لمكافحة الفساد المالي والإداري ومحاسبة المقصرين.
- الاشتراك مع الجهاز الاداري للدولة في التخطيط والتنفيذ للبرامج الصحية والتعليمية.
- الالتزتم بتقديم كافة المستندات والإفصاح عن مراحل الانتاج للأجهزة الرقابية.

☐ **وفى اطار المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه التنمية الاقتصادية: فقد** ساهمت الشركات فى تخفيض نسبة البطالة من خلال تشغيل الشباب، وفى زيادة الدخل القومي من خلال زيادة حصتها الإنتاجية لتصدير منتجاتها للأسواق العالمية.

☐ **وفيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية للشركات تجاه العاملين، فقد أوضحت النتائج اهتمام الشركات بتنمية وتطوير أداء العاملين، على النحو التالي:**

- تنظيم دورات وبرامج تدريبية بهدف زيادة خبرة العاملين بالشركة لتحسين الإنتاجية، ومن ضمنها دورات المسئولية الاجتماعية لكافة العاملين بالمجموعة.
- لدى الشركة قنوات تنشر من خلالها فكر المسئولية الاجتماعية للعاملين.

☐ **أما المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه تنمية المجتمع المحلى، فقد أوضحت النتائج:**

- مساهمة غالبية الشركات في الكثير من الخدمات لتنمية المجتمع المحلى في النطاق الجغرافي لها؛ وتأتى الصحة، التعليم والتدريب ورفع قدرات من أولويات الشركات لتنمية المجتمع المحلى فى اطار المسئولية الاجتماعية.
- قيام الشركات بالتنسيق مع باقى شركاء التنمية فى تحديد المشروعات والخدمات المقدمة للمجتمع المحلى، حيث يتم مراجعة المشروعات والبرامج التى يتم طرحها من خلال الأجهزة الحكومية المحلية(الادارة المحلية).

☐ **تواجه بعض الشركات الكثير من الصعوبات والمعوقات التنظيمية التى تقف حجر عثرة أمام تقديم مساهمتها في تقديم خدمات للمجتمع المحلي، وتتضمن هذه الصعوبات مايلى:**

- نقص الخبرات الفنية والاداري.
- نقص الأراضى المتاحة للتوسعات بأسعار مخفضة.
- مشاكل فى الحصول على التمويل وتسوية الضرائب لبعض الشركات، وذلك بالرغم من حصول غالبية الشركات على بعض المزايا مادية (تخفيض نسبة الضرائب) من الجانب الحكومي نظير مساهمة الشركة فى تنمية المجتمع.

☐ **وفيما يتعلق بالإجراءات التى تتخذها الشركات تجاه تنمية المجتمع المحلى، فقد تبين:**

- قيام الشركات بالتبرع لجمعيات تنمية المجتمع المحلى ذات المنفعة العامة، وكذلك فى المشروعات البيئية، دعم ورعاية بعض المناسبات الاجتماعية والثقافية، والأحداث الرياضية.
- تنفيذ بعض مشاريع التضامن الاجتماعي.
- انشاءعمل جمعية لخدمة البيئة والمجتمع فى كيان الشركات.

☐ **وبالنسبة لإطار عمل الشركات لدعم المسئولية الاجتماعية، فقد تبين الآتى:**

- يتسم إطار عمل الشركات في السوق المصرية وإلى حد ما بالشفافية والافصاح عن حجم المعاملات أو عقد اتفاقيات للتعاون لاستيراد وتصدير السلع أو الخدمات أو المشاركة فى مشروعات مع شركاء محليين أو دوليين سواء بنسب كبيرة أو محدودة، وقد انعكس ذلك تحقيق الكثير من النجاحات في السوق المصرية.

- اتباع الشركات للكثير من الممارسات في السوق المصرية، والتى تتسم بالشفافية واتاحة المعلومات والتحقق من رضاء العملاء، مما أسهم فى تحقيق الكثير من النجاحات.

☐ **تتبنى الكثير من الشركات العديد من الأنشطة المستقبلية فى إطار المسئولية الاجتماعية، وتتضمن مايلى:**

- نشر أداء الشركة في المسئولية الاجتماعية والاستدامة لأصحاب المصلحة.
- تحسين التأثير البيئي للمنتجات / الخدمات، تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة أو النفايات.
- تطوير منتجات / خدمات جديدة تساعد على تقليل المشكلات الاجتماعية أو البيئية.
- الرقابة الصارمة على الموردين فيما يتعلق بالمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥. نتائج خاصة بالإطار الأولى العام للاستراتيجية الوطنية للمسئولية المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي، فقد أكدت نتائج الدراسة على الآتى:

❑ اعداد استراتجية تتبنى رسالة محددة وواضحة للارتقاء بمستوى طموح المجتمعات المحلية، بما يسهم فى تلبية احتياجاته وتعزيز جهود التنمية المستدامة، وفقا للأهداف الاستراتيجية المجتمعية بحلول عام ٢٠٣٠، عبر تقديم ودعم المشاريع الاجتماعية وتثقيف وتطوير الأفراد تجاه مسئولياتهم الاجتماعية.

❑ أهمية وضوح دور ومهام ومسؤوليات الجهات المعنية بتطبيق الاستراتيجية : دور الدولة، دور منظمات المجتمع المدني، دور القطاع الخاص، دور الاعلام.

❑ أهمية انشاء ادارات للمسئولية الاجتماعية فى الهيكل التنظيمى لوزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، الاستثمار، الصحة، التعليم العالى، التربية والتعليم، ودواوين عموم المحافظات، على أن تتبنى هذه الادارات تبنى تنفيذ المحاور الاستراتجية لصياغة للمسئولية الاجتماعية، التى تعمل على تحقيق الآتى:

- تحسين جودة الخدمات وتقديمها من خلال وضع نواتج وخدمات عالية الجودة، موجهة نحو المستخدم، ومناسبة التوقيت ودقيقة وفعالة بالقياس إلى التكلفة.
- النهوض بالبحث والتطبيق العلميين، فضلا عن تطوير وتنفيذ التكنولوجيا من خلال مواجهة تحديات إدارة التصدي للمخاطر والمتغيرات البيئية والاقتصادية.
- تعزيز تنمية القدرات من خلال الحشد الفعال للموارد وتعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي.
- الاستناد إلى الشراكات والتعاون وتعزيزهما.

- تعزيز الإدارة الرشيدة من خلال كفالة تناول الالتزامات الدولية المتفق عليها في إطار مؤتمرات واجتماعات قمة عالمية واتفاقيات دولية، عن طريق تدابير فعالة وعملية.

ثانياً– التوصيات:

فى إطار مفهوم التنمية المحلية بما يحتويه من إطار مكاني للتنمية وصلة مباشرة بين المكان والانسان والتنمية، والذى ينبه على أهمية النظر إلى دوائر المشاركة والقرارات والتأثيرات النابعة منها وفى إطار من حوكمة منظومة التخطيط، مما يتطلب دمج كل الشركاء فى منظومة التنمية، وتفعيل آليات واضحة للمشاركة الاجتماعية فى جهود التنمية، وذلك فى اطار استراتجية للمسئولية الاجتماعية، وفى هذا السياق فإن الدراسة الحالية تتبنى مجموعة التوصيات التالية:

- ❑ أهمية اعداد استراتيجية واضحة للمسئولية الاجتماعية ورسم الإطار التنظيمي اللازم لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات لتحقيق الاستدامة الحقيقية في المستقبل من مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات، على أن تتضمن اعداد دليل عن الكيفية المثلى لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية للشركات وقياس مدى فعاليته.
- ❑ إنشاء إدارة للمسئولية الاجتماعية بدواوين عموم المحافظات، والوزارات. والجامعات والمعاهد البحثية، وإدراج مفهوم الاستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات في المناهج الدراسية لإدارة الأعمال بالجامعات المصرية.
- ❑ نشر أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات حسب أفضل الممارسات العالمية ورفع الوعى للمسئولية الاجتماعية للانتقال من الأنشطة الخيرية إلى برامج مستدامة.
- ❑ تحفيز الشركات على الالتزام باستراتيجية المسئولية الاجتماعية والتأكيد ان نجاح ممارسة الاعمال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ممارسة الالتزام بالمسئولية الاجتماعية
- ❑ اجراء الحوار مع شركات القطاع الخاص من خلال الغرف التجارية والصناعية للمساهمة في حل المشاكل الأساسية والتنسيق مع المؤسسات التعليمية.
- ❑ اعتماد وتبني منهجاً محلياً لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال تحديد للقضايا والأمور التي تهم المجتمعات المحلية والعمل معها ومع الحكومات لحلها.
- ❑ رفع درجة الوعى بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل من خلال حملات تسويقية
- ❑ إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- ❑ إطلاق جائزة بين الشركات للمسئولية الاجتماعية وتضمينها ضمن برامج إدارة الجودة وجائزة مصر للتميز الحكومي.
- ❑ تحقيق الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير خطة عمل مشتركة سنوية لتنمية المجتمع يتحدد خلالها الأولويات ذات الصلة بالمسئولية الاجتماعية في المجتمع تشتمل على البرامج والأنشطة الأساسية مثل تطوير القري الأكثر فقرا .
- ❑ عقد شراكات مع المنظمات الدولية المعنية بالمسئولية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية وجمعيات شباب الأعمال والتي تشتمل على مفاهيم وممارسات المسئولية الاجتماعية
- ☐ **العمل على دعم وتنمية أنشطة الشركات المقدمة لتحسين البيئة وتنمية المجتمع، العمل على زيادة قدراتها التنافسية من خلال الحفاظ على جودة المنتج وتخفيض التكلفة، وفى هذا الصدد، يقترح:**

- اصدار تشريع ملزم للشركات لإقامة مؤسسات لتنمية المجتمع من منظور المسئولية المجتمعية المستدامة.
- تعظيم دور الاعلام فى زيادة مساحة التوعية بأهمية المسئولية المجتمعية في خدمة المجتمع.

ثالثاً– قضايا للبحث المستقبلي:

- ☐ **نحو استراتجية لتنمية المجتمع المحلى للمسئولية الاجتماعية بحلول عام ٢٠٦٣.**
- ☐ **دور المسئولية الاجتماعية فى مواجهة الأزمات والكوارث.**
- ☐ **التنمية الاقتصادية المحلية من منظور المسئولية الاجتماعية.**

ملخص الدراسة

استهدفت دراسة المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية) صياغة إطار نظري مفاهيمي لتحديد مهام وأهداف المسئولية الاجتماعية يستجيب لاحتياجات التنمية المحلية، وبما يتوافق مع استراتيجية التنمية ومخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية بالمحافظة، وذلك فى محاولة لصياغة وبناء اطار أولى عام لاستراتيجية وطنية للمسئولية المجتمعية للارتقاء بمستوى طموح المجتمعات المحلية، بما يسهم فى تلبية احتياجاته وتعزيز جهود التنمية المستدامة، وفقا للأهداف استراتيجية المجتمعية ٢٠٣٠.

وذلك فى محاولة لتفسير العلاقة بين جهود المسئولية الاجتماعية الشاملة والاداءين الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتها على بناء الميزة التنافسية المستدام، وفى محاولة لبيان بيان دور الخبرات المحلية والاقليمية والدولية فى توجيه شركاء التنمية للعمل معا فى توجيه جهود المسئولية الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية، وذلك فى إطار تقييم لجهود تنمية محافظة المنوفية ومخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لمحافظة المنوفية، وبيان انعكاس هذه الجهود على المسئولية الاجتماعية للشركات، فى محاولة لتحديد دور المسئولية الاجتماعية فى تنمية المجتمع المحلي، بالتطبيق على بعض الشركات العاملة فى مدينة السادات بمحافظة المنوفية، وصياغة رؤية لدور شركاء التنمية فى تنمية المجتمع المحلي من خلال صياغة مقترح لبناء استراتيجية للمسئولية الاجتماعية .

وتكتسب الدراسة الحالية أهميتها من خلال:

- الاهتمام العالمي والمحلى بالمسئولية الاجتماعية واستراتيجيات إدارتها والمنافع التي تعكسها على المجتمع، وحاجة قطاع الإعمال إلى إدراك المفاهيم النظرية والممارسات العملية للمسئولية الاجتماعية والمنافع المترتبة عليها للدولة والمجتمع.
- حاجة المجتمع المحلى إلى استراتيجية وطنية للمسئولية المجتمعية للارتقاء بمستوى طموحه، بما يسهم فى تلبية احتياجاته وتعزيز جهود التنمية المستدامة، ولبيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الاستراتيجية الشاملة للمسئولية الاجتماعية في بناء الميزة التنافسية لقطاع الإعمال، مما يكسبها القدرة في الدخول إلى سوق المنافسة العالمية.
- الحاجة إلى سد الفجوة بين منظمات الإعمال ذات الطبيعة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني ذات الطبيعة الاجتماعية مما يجعل هذه الأخيرة قوة ساندة للنشاط الاقتصادي في البلد (التباينات المكانية فى جهود التنمية)

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدام المنهجية التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي بهدف توضيح العلاقات بين المتغيرات والظواهر المتعلقة بالبحث، واكتشاف أوجه الاختلاف والتشابه بشكل مفصل، خاصة فى صياغة مخرجات الدراسة، فيما يتعلق بالاطار النظري، وتحليل دور الخبرات المحلية والاقليمية والدولية فى توجيه جهود المسئولية الاجتماعية لتنمية المجتمع المحلي، وفى تقييم الجهود المبذولة للتنمية على صعيد المحافظة وبيان انعكاس المسئولية الاجتماعية عليها، وأخيرا فى بناء استراتيجية للمسئولية الاجتماعية .
- استخدام منهج تحليل المضمون لتحليل محتوى أنشطة المسئولية الاجتماعية التي يقوم بها القطاع الخاص بعينة البحث، بهدف التعرف علي الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والأخلاقي الذي تقوم به شركات القطاع الخاص في اطار أدوارها تجاه المسئولية الاجتماعية وتحقيق تنمية المجتمع المحلي، ولتحديد العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي لها تأثير داخل مجتمعاتنا المحلية وذلك من خلال تقييم الاستثمارات في منطقة عينة الدراسة، وما مدى التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمواطنين وتحقيق الاستدامة والاستمرارية للخدمات المجتمعية التنموية التي تقدمها للصالح العام.

وقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج المهمة تتضمن الآتى:

١. نتائج خاصة بغموض وفهم لمفهوم المسئولية الاجتماعية:

- ❑ هوية المفهوم لاتزال غائبة في العالم العربي حيث أن الكتابات العربية متأرجحة إزاءه ما بين كتابات استنساخيه مترجمة تمثل انعكاساً كاملاً للنظريات الغير عربية وإسقاطها علي الواقع العربي، دون النظر في اختلاف السياقات وتباين العوامل الإيكولوجية، وقد يرجع ذلك لعدم وجود مؤسسات متخصصة تعنى بتنظيم المسئولية الاجتماعية، واستراتيجيات للمسئولية الاجتماعية.
- ❑ هناك لبث وغموض وعدم دراية من قبل الحكومات والمنظمات والشركات والافراد بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته. والخلط بين المسئولية الاجتماعية والشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع والمساعدات الاجتماعية، حيث تختلف تعريفات المسئولية الاجتماعية للشركات، باختلاف وجهات نظرها في تحديد شكل هذه المسئولية.

- مفهوم المسئولية الاجتماعية لايزال مجال جدل وبحث، مما جعل الحقل العلمي يتناول أهمية الموضوع وربطه بواقع وجود استراتيجية للمسئولية الاجتماعية الحياة، وإضافة تحاليل تطبيقية تثبت بأن أبعاد المسئولية الاجتماعية تصب في عمليات التنمية الشاملة.
- ترتبط المسئولية الاجتماعية في المجتمع المصرى بحجم المساهمات التى تقدمها منشأت القطاع الخاص والعام فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وذلك كونها: عائدا و التزاما اخلاقيا اتجاه المجتمع، وتعد استثمارا تنمويا لتحقيق التنمية المستدامة، وتعود بالفائدة الغير مباشرة على المنشأة.

٢. نتائج خاصة بالمسئولية الاجتماعية فى ضوء التجارب المحلية والدولية:

- الممارسات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية لبعض الشركات يغلب عليها الأعمال الخيرية، وليست المسؤوليات الاجتماعية المستدامة وتقديم الأنشطة التي تهدف إلى التخفيف من الظروف البيئية والتعليمية والطبية للفقراء، حيث لا تنظر تلك الشركات إلى المسئولية الاجتماعية للشركات كوسيلة لتعزيز صورتها العامة امام المواطنين، و ليس كأداة لتقديم خدمات اجتماعية مستدامة .
- لاتزال مبادرات المسئولية الاجتماعية على المستوى الإقليمي والدولى والمحلى مسئولية أخلاقية تقع على عاتق الشركات، وأن لديها تأثير إيجابي في تسويق المنتجات والخدمات التي توفرها شركات مسؤولة اجتماعياً.
- أنشطة المسئولية الاجتماعية الأكثر شيوعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتركز في المجالات التالية: مجال الغذاء والسكن والملابس للفقراء، العمل مع الأيتام والأطفال المحرومين ومجال الصحة والتعليم والبيئة.
- على الرغم ان الممارسات لبعض الشركات متعددة الجنسيات تنظر الى المسئولية الاجتماعية كأداة لمعالجة قضايا استراتيجية في الدول الفقيرة مثل مكافحة مرض الايدز في افريقيا، أو معالجة بعض قضايا المرافق العامة مثل نقص مياه الشرب النظيفة، وقضايا التعليم، وعمالة الأطفال، والقضايا البيئية، الا ان بعض الممارسات للشركات متعددة الجنسيات تميل إلى التركيز على تطبيق رؤيتها للمسئولية الاجتماعية خلال الشركات المحلية التابعة لها، بدلاً من التركيز على القضايا المحلية الاستراتيجية.
- الشركات الخاصة المحلية أكثر وعياً للاحتياجات المطلوبة من تطبيقات مفهوم المسئولية الاجتماعية لها ولذلك تميل الكثير منها الى تقديم الاعمال الخيرية، لتغطية النقص فى بعض الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية.

٣. نتائج خاصة بانعكاس جهود المسئولية الاجتماعية للشركات على مخرجات المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية بالمحافظة:

- ضعف دور شركاء التنمية فى اعداد مقترح المشروعات المدرجة بكليهما، كما يتطلب سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الخدمات دورا واضحا منهما، مما يتطلب العمل على تفعيل منظومة حوكمة التخطيط، لإدماج دور الشركاء فى اعداد وتنفيذ ومتابعة مشروعات خطط التنمية، وتصويب مسار المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية، باعتبارها أداة أكثر فعالية لتلبية احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية، كما يتطلب سرعة التنسيق والتعاون مع شركاء التنمية بالمحافظة في المحاور التالية:

- **التعليم:** لاستكمال البنية الأساسية للمدارس والفصول لاستيعاب كل من هم في سن التعليم، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وزيادة دوره في إدارة منظمات التعليم الحكومي.
- **الصحة:** لخلق المناخ لجذب الاستثمار في مجال الصحة، ودعوة المجتمع المحلى للمشاركة في الإدارة والتمويل وتدريب وتأهيل الكوادر الطبية، وتشجيع القطاع الخاص والأهلي في مجالات تقديم الرعاية الصحية والتأمين الصحي.
- **التنمية الاجتماعية:** للمساهمة في دعم الفئات الأشد حاجة (المرأة المعيلة – المعاقين – كبار السن) لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمنزل أو بورش مجمعة محدودة الحجم تقوم على الخامات المتوفرة بالبيئة المحلية، وغيرها من المشروعات الاجتماعية.

٤. نتائج خاصة بالدراسة التطبيقية لتقييم دور الشركات في تنمية المجتمع المحلي:

- **فيما يتعلق معرفة الشركات بالمسئولية الاجتماعية، فقد تبين من الدراسة** تتمتع بعض الشركات بوجود إدارة مختصة بأنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية، كما أن لدى احدى الشركات مسئول مختص بالمسئولية الاجتماعية، ومسئول يختص بالمشاكل البيئية واستدامة التنمية، كما تصدر بعض الشركات تقرير ربع سنوى.
- غالبية الشركات تساهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية في جميع مناطق عمل هذه الشركات، كما أنها تشارك في مبادرات تطوعية للمسئولية الاجتماعية للشركات.
- تتركز الجوانب الخاصة بالمسئولية الاجتماعية التى تساهم فيها الشركات في ثلاث مجالات أساسية: اقتصادي، اجتماعي وبيئي، وقد ركزت برامج المسئولية الاجتماعية التى تتبناها الشركات تعالج المجالات التالية: تنمية العاملين، تشغيل الشباب، تنمية اقتصاديات الشركة،

تنمية المجتمع، دعم التعليم فى المجتمع المحلى، تحسين البيئة، الحد من الفقر، بالإضافة إلى برنامج مساعدة رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة.

- ❑ وضوح الرؤية حول برامج المسئولية الاجتماعية التى تتبناها الشركات، حيث يوجد وجود وعي بمفهوم ودور المسئولية الاجتماعية، باعتبارها من اولوياتها، وتوفى بالالتزامات المتعلقة بها لأنها جزء لا يتجزأ من تقاريرها أو انشطتها، ولدى الشركات وعي بأن المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة، حيث تعمل الشركات على المساهمة في تجميل و تشجير المناطق المجاورة لها، وتنفيذ برامج لحماية البيئة والمحافظة عليها، وتعمل على تشجيع العاملين بها على الحد من التلوث البيئي من خلال النظافة، ومنع التلوث، وتقليل الانبعاثات الضارة بالصحة العامة.
- ❑ التزام الشركات ببعض معايير الأداء في تنمية المجتمع المحلي، من خلال: الحوكمة والحوار مع أصحاب المصلحة، سياسة العمل تجاه الموظفين، العلاقة مع العملاء والموردين، العلاقة مع المجتمع، بالإضافة إلى حماية البيئة، بهدف تعزيز صورة الشركة، زيادة الكفاءة الانتاجية، زيادة رضا العاملين، المزايا التجارية للأسواق الجديدة، جذب مصادر تمويل من المؤسسات والمجتمع تأتي في مقدمة الأسباب التي تدفع الشركات إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية.
- ☐ اعتمدت بعض الشركات تدابير للحد من التأثير البيئي، ومن بينها: توفير الطاقة، إعادة تدوير النفايات، تطوير منتجات صديقة للبيئة، عمليات التقييم البيئى، إدارة النظام البيئي. وقد أدت هذه التدابير إلى تحقيق العديد من المزايا ، منها: تعزيز سمعة الشركة، تحسين العلاقات مع الموردين والجهات المانحة والمجتمع، زيادة الكفاءة، الحصول على فوائد تجارية، الوصول بشكل أفضل إلى الائتمان والحد من مخاطر السمعة وذلك عن طريق المحافظة على البيئة المحيطة من التلوث من خلال تصنيع منتج صديق للبيئة وخالي من عيوب الصناعة.
- ☐ توجد مشاكل المتعلقة بتطوير المبادرات في مجال المسئولية الاجتماعية، من بينها عدم وجود تشريعات محددة بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات، ضعف المساعدات المؤسسية، بالإضافة إلى عدم وجود مهارات.

- ☐ اتخذت غالبية الشركات العديد من التدابير البيئية فى إطار المسئولية الاجتماعية من حيث الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية، استخدم تكنولوجيا حديثة وصديقة للبيئة للحفاظ علي البيئة والصحة العامة، كما تضع الشركات خطة مناسبة للتخلص الأمن من المخلفات، تسعي لتحقيق تميز في الأداء البيئي وتقديم منتجات صديقة للبيئة لإرضاء العملاء، وتشترك مع الإدارة المحلية فى مشروعات تحسين البيئة المحيطة بها.
- ☐ اتخذت غالبية الشركات تدابير تجاه الرعاية الاجتماعية والحوكمة، من خلال وضع سياسات وإجراءات لتدريب العاملين وتطويرهم، مبدأ الإفصاح والشفافية تجاه المجتمع علي زيادة القدرة التنافسية لها، وجود سياسة واضحة لمكافحة الفساد المالي والإداري ومحاسبة المقصرين، والاشتراك مع الجهاز الاداري للدولة في التخطيط والتنفيذ للبرامج الصحية والتعليمية.
- ☐ وفى اطار المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه التنمية الاقتصادية: فقد ساهمت الشركات فى تخفيض نسبة البطالة من خلال تشغيل الشباب، وفى زيادة الدخل القومي من خلال زيادة حصتها الإنتاجية لتصدير منتجاتها للأسواق العالمية.
- ☐ وفيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية للشركات تجاه العاملين، فقد أوضحت النتائج اهتمام الشركات بتنمية وتطوير أداء العاملين، من خلال تنظيم دورات وبرامج تدريبية بهدف زيادة خبرة العاملين بالشركة لتحسين الإنتاجية، ومن ضمنها دورات المسئولية الاجتماعية لكافة العاملين بالمجموعة.
- ☐ أما المسئولية الاجتماعية للشركات تجاه تنمية المجتمع المحلى، فقد أتضح مساهمة غالبية الشركات في الكثير من الخدمات لتنمية المجتمع المحلى في النطاق الجغرافي لها؛ وتأتى الصحة، التعليم والتدريب ورفع قدرات من أولويات الشركات لتنمية المجتمع المحلى فى اطار المسئولية الاجتماعية، وقيام الشركات بالتنسيق مع باقي شركاء التنمية فى تحديد المشروعات والخدمات المقدمة للمجتمع المحلى، حيث يتم مراجعة المشروعات والبرامج التى يتم طرحها من خلال الأجهزة الحكومية المحلية(الادارة المحلية).
- ☐ تواجه بعض الشركات الكثير من الصعوبات والمعوقات التنظيمية التى تقف حجر عثرة أمام تقديم مساهمتها في تقديم خدمات للمجتمع المحلي، ومن بينها نقص الخبرات الفنية والاداري، نقص الأراضى المتاحة للتوسعات بأسعار مخفضة، بالإضافة إلى مشاكل فى الحصول على التمويل وتسوية الضرائب لبعض الشركات، وذلك بالرغم من حصول غالبية الشركات على بعض المزايا مادية (تخفيض نسبة الضرائب) من الجانب الحكومي نظير مساهمة الشركة فى تنمية المجتمع.

- ☐ وفيما يتعلق بالإجراءات التى تتخذها الشركات تجاه تنمية المجتمع المحلى، فقد تبين قيام الشركات بالتبرع لجمعيات تنمية المجتمع المحلى ذات المنفعة العامة، وكذلك فى المشروعات البيئية، دعم ورعاية بعض المناسبات الاجتماعية والثقافية، والأحداث الرياضية، تنفيذ بعض مشاريع التضامن الاجتماعي.
- ☐ يتسم إطار عمل الشركات في السوق المصرية وإلى حد ما بالشفافية والافصاح عن حجم المعاملات أو عقد اتفاقيات للتعاون لاستيراد وتصدير السلع أو الخدمات أو المشاركة فى مشروعات مع شركاء محليين أو دوليين سواء بنسب كبيرة أو محدودة، وقد انعكس ذلك تحقيق الكثير من النجاحات في السوق المصرية.
- ☐ تتبنى الكثير بعض الشركات العديد من الأنشطة المستقبلية فى إطار المسئولية الاجتماعية، وتتضمن: نشر أداء الشركة في المسئولية الاجتماعية والاستدامة لأصحاب المصلحة، تحسين التأثير البيئي للمنتجات / الخدمات، تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة أو النفايات، تطوير منتجات / خدمات جديدة تساعد على تقليل المشكلات الاجتماعية أو البيئية، بالإضافة إلى الرقابة الصارمة على الموردين فيما يتعلق بالمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥. نتائج خاصة بالإطار الأولى العام للاستراتيجية الوطنية للمسئولية المجتمعية لتنمية المجتمع المحلي، فقد أكدت نتائج الدراسة على الآتى:

- ❑ أهمية اعداد استراتيجية تتبنى رسالة محددة وواضحة للارتقاء بمستوى طموح المجتمعات المحلية، بما يسهم فى تلبية احتياجاته وتعزيز جهود التنمية المستدامة، وفقا للأهداف الاستراتيجية المجتمعية بحلول عام ٢٠٣٠، عبر تقديم ودعم المشاريع الاجتماعية وتثقيف وتطوير الأفراد تجاه مسؤولياتهم الاجتماعية.
- ❑ أهمية وضوح دور ومهام ومسئوليات الجهات المعنية بتطبيق الاستراتيجية : دور الدولة، دور منظمات المجتمع المدني ، دور القطاع الخاص، دور الاعلام.
- ❑ أهمية انشاء ادارات للمسئولية الاجتماعية فى الهيكل التنظيمى لوزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية المحلية، الاستثمار، الصحة، التعليم العالى، التربية والتعليم، ودواوين عموم المحافظات، على أن تتبنى هذه الادارات تبنى تنفيذ المحاور الاستراتيجية لصياغة للمسئولية الاجتماعية، التى تعمل على تحقيق تحسين جودة الخدمات وتقديمها من خلال وضع نواتج وخدمات عالية الجودة، موجهة نحو المستخدم، ومناسبة التوقيت ودقيقة وفعالة بالقياس إلى التكلفة.

وقد خلصت الدراسة بالتوصيات التالية:

- أهمية اعداد استراتيجية واضحة للمسئولية الاجتماعية ورسم الإطار التنظيمي اللازم لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات لتحقيق الاستدامة الحقيقية في المستقبل من مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات، على أن تتضمن اعداد دليل عن الكيفية المثلى لتنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية للشركات وقياس مدى فعاليته.
- إنشاء إدارة للمسئولية الاجتماعية بدواوين عموم المحافظات، والوزارات. والجامعات والمعاهد البحثية، وإدراج مفهوم الاستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات في المناهج الدراسية لإدارة الأعمال بالجامعات المصرية.
- اعتماد وتبني منهجاً محلياً لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات من خلال تحديد للقضايا والأمور التي تهم المجتمعات المحلية والعمل معها ومع الحكومات لحلها.
- تحفيز الشركات على الالتزام باستراتيجية المسئولية الاجتماعية والتأكيد ان نجاح ممارسة الاعمال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى ممارسة الالتزام بالمسئولية الاجتماعية
- اجراء الحوار مع شركات القطاع الخاص من خلال الغرف التجارية والصناعية للمساهمة في حل المشاكل الأساسية والتنسيق مع المؤسسات التعليمية.
- رفع درجة الوعى بمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات خاصة الصغيرة والمتوسطة وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل من خلال حملات تسويقية
- إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تحقيق الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير خطة عمل مشتركة سنوية لتنمية المجتمع يتحدد خلالها الأولويات ذات الصلة بالمسئولية الاجتماعية في المجتمع تشتمل على البرامج والأنشطة الأساسية مثل تطوير القري الأكثر فقرا .
- عقد شراكات مع المنظمات الدولية المعنية بالمسئولية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية وجمعيات شباب الأعمال والتي تشتمل على مفاهيم وممارسات المسئولية الاجتماعية
- العمل على دعم وتنمية أنشطة الشركات المقدمة لتحسين البيئة وتنمية المجتمع، العمل على زيادة قدراتها التنافسية من خلال الحفاظ على جودة المنتج وتخفيض التكلفة، من خلال اصدار تشريع ملزم للشركات لإقامة مؤسسات لتنمية المجتمع من منظور المسئولية المجتمعية المستدامة، وتعظيم دور الاعلام فى زيادة مساحة التوعية بأهمية المسئولية المجتمعية في خدمة المجتمع.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١. البكري تامر ياسر، التسويق والمسئولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، عمان (الأردن)، ٢٠٠١.

٢. التقرير السنوي لأعمال مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الإنسانية ، ٢٠١٨، دبي، الامارات العربية المتحدة

٣. الكسندر سكولنيكوف وجوش ليتشمان وجون سوليفان، النموذج التجاري لمواطنة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، التقرير رقم ٤١٠، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

٤. الكسندر سكولنيكوف وجوش ليتشمان وجون سوليفان، النموذج التجاري لمواطنة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، التقرير رقم ٤١٠، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

٥. أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظري في إطار المؤتمر السنوي الحادي عشر المسئولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر الحادي عشر، القاهرة، ١٦ – ١٩ مايو ٢٠٠٩.

٦. أحمد شندي إبراهيم، المسئولية الاجتماعية للشركات العابرة للقوميات ودورها في التنمية، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣.

٧. أحمد نظيف، المؤتمر الثاني للمسئولية الاجتماعية للشركات "الاستثمار وممارسات العمل المسئول"، مركز المديرين، وزارة الاستثمار، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠٠٩.

٨. أكاديمي سوري، دور المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل ، عرض تجارب بعض الشركات العالمية ، ٢٠١٢

٩. براق محمد وآخرون، أهم النظريات المفسرة للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الاسلامي لها، الملتقي الدولي الثالث: منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية، د.ت.

١٠. جامعة الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، دوره ٤٥ ابريل ٢٠١٨، القاهرة، ٢٠١٨.

١١. حامد ابراهيم السيد هطل، مخطط الارتباطات المجتمعية . المسئولية المجتمعية دبى الامارات.

١٢. حسين الأسرج، المسئولية الاجتماعية للشركات، دورية جسر التنمية، العدد ٩٠، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٠.

١٣. سلوي شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، في إدارة شئون الدولة والمجتمع، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١.

١٤. شيماء بهاء الدين حسين مليجي، المسئولية الاجتماعية لمنظمات رجال الأعمال في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، معهد دراسات البيئية – قسم العلوم الإنسانية البيئية، ٢٠١٤.

١٥. عبد الله صادق دحلان، المسئولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد٤٩، مارس ٢٠٠٤.

١٦. علي بن عامر بن محمد الشهري، المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع– دراسة ميدانية مطبقة على مؤسسة الوقف في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠

١٧. علي ليلة، المسئولية الاجتماعية: تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، ورقة بحثية مقدمة في: المؤتمر السنوي الحادي عشر المسئولية الاجتماعية والمواطنة، المؤتمر الحادي عشر، القاهرة، ١٦ – ١٩ مايو ٢٠٠٩.

١٨. فؤاد محمد عيسى، المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر– دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات، نقلا عن الموقع الالكتروني www.mop.gov.eg

١٩. مبادرات "المسئولية الاجتماعية للشركات" من شركات الشرق الأوسط – عام ٢٠١٣، موقع بيت

٢٠. محمد الصيرفي، المسئولية الاجتماعية للصفوة الإدارية المصرية، بحوث إدارية محكمة، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٧.

٢١. مصر للتأمين عام ٢٠١٤، الشركات التى تساهم فيها مصر للتأمين، كلمة رئيس مجلس الادارة ، ٢٠١٤.

٢٢. منظمة العمل الدولية، التجارب الرائدة للمسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية في مصر، نحو خلق قيمة مشتركة، الجزء الأول والجزء الثاني، ٢٠١٨.

٢٣. مؤتمر المسئولية الاجتماعية للشركات فى قطر ٢٠١٤، ومؤتمر البحرين الدولي للمسئولية الاجتماعية للشركات، تحت رعاية وزير الدولة لشؤون الكهرباء و الماء في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. وملتقى الجامعات الخليجية والمسئولية المجتمعية في ٢٠١٥.

٢٤. نهال المغربل وياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ١٣٨، سبتمبر ٢٠٠٨.

٢٥. هبة نصار، المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر، بحث ميداني استطلاعي، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد٢٣٨، يوليو ٢٠٠٧.

٢٦. وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، قانون الاستثمار رقم (٧٢)، عام ٢٠١٧.

٢٧. وليد عبد مولاه، المسئولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء، العدد ٤٧، إبريل ٢٠١٣.

٢٨. يوسف الفكى عبد الكريم، تجربة مصرف الفقراء، ورقة عمل مقدمة الى الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالميين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب–جدة، يوليو ٢٠٠٦.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية (المصادر من الانترنت)

1- Announcing CR Magazine's 100 Best Corporate Citizens of 2019, See: https://www.forbes.com/sites
2- Announcing CR Magazine's 100 Best Corporate Citizens of 2019, See: https://www.forbes.com/sites
3- Announcing CR Magazine's 100 Best Corporate Citizens of 2019, See: https://www.forbes.com/sites
4- Bill & Melinda Gates Foundation - www.gatesfoundation.org
5- Carrefour Foundation Annual Report, 2010, Special issue, 10 years of action،
6- Carrefour Foundation Annual Report, 2010, Special issue, 10 years of action, http://www.carrefour.com/cdc/foundation/the-carrefour-foundation/
7- https://certifications.controlunion.com/ar/certification-programs/certification-programs/sa8000
8- Colgate, Key Performance Indicators, http://www.colgate.com/app/Colgate/US/Corp/LivingOurValues/Sustainability/KeyPerformanceIndicators.cvsp
9- Common-future.pdf http://www.un-documents.net/our
10- Corporate Social Responsibility (CSR) & Sustainability at Intel, see: "https://notesmatic.com/2019/06/corporate-social-responsibility-csr-sustainability/
11- http://bnokalyoum.com/2019/07/29
12- http://bnokalyoum.com/2019/07/29https://hapijournal.com/2019/07/24
13- http://www.adfd.ae/ar/home/about/default.aspx
14- http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/617c
15- http://www.alwaleedfoundations.org/ar/about
16- http://www.arabbusinessreview.com /
17- http://www.bayt.com/ar/research-report-18062.
18- http://www.carrefour.com/cdc/foundation/the-carrefour-foundation
19- http://www.cibeg.com/Arabic/Pages/default.aspx
20- http://www.familybusinessarabia.com & Published in Tharawat Magazine, Issue 26, 2015
21- http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/citizenship/ourcitizenshipfocus.html

22- http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/citizenship/ourcitizenshipfocus.html
23- http://www.studymode.com/essays/Corporate-Social-Responsibility-Globalization-670060.html
24- http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.htm
25- https://al-ain.com/article/abu-dhabi-development-development-countries
26- https://americana-group.com/ar
27- https://asq.org/quality-resources/iso-26000
28- https://banquemisr.com/ar/about-us/csr
29- https://research-methodology.net/google-corporate-social-responsibility-csr
30- https://www.colgate.com/Colgate/US/Corp, CSR & Sustainability at Intel, see: "https://notesmatic.com
31- https://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/serving-communities/employee-giving
32- https://www.microsoft.com/en-us/corporate-responsibility
33- https://www.orange.eg/ar/about/company-overview/social-responsibility/
34- https://www.youm7.com/story/2019/4/1
35- https:/www.cibeg.com/Arabic/CIB Community/Pages/Corporate Social Responsipility.aspx .
36- https:/www.dpm.gov.abudhabi/ar/adm/About-Us/Corporate-Social-Responsibility .https:/www.investinegypt.gov.eg
37- https:/www.misrins.com.eg/ar
38- https:/www.nbe.com.eg/Default.aspx?AID=58CID=1 H Title
39- Intel, 2010 Corporate Responsibility Report Overview, http://www.intel.com/content/www/us/en/corporate-responsibility/2010-corporate-responsibility- report-overview.html
40- Mansour chairs Abu Dhabi Fund for Development meeting | GulfNews.com 04 مارس ٢٠١٦
41- Microsoft (2010), "2010 Corporate Citizenship Report", http://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/reporting
42- Microsoft (2010), "2010 Corporate Citizenship Report", http://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/reporting/
43- Toyota, CSR Initiatives, http://www.toyota-global.com/sustainability/corporate_citizenship/
44- Walmart (2011), Global Responsibility Report, Building the Next Generation Walmart… Responsibility, http://walmartstores.com/CommunityGiving/223.aspx
45- www.csregypt.co
46- https://www.mainstreamingclimate.org/gri/
47- https://web.archive.org/web/20170223220642/

48- https://web.archive.org/web/2017022322064/
49- www.samsung.com › About Samsung

ثالثا: المصادر باللغة العربية (مصادر الانترنت)

١. ١المسئولية الاجتماعية لشركات الشرق الأوسط عام ٢٠١٣-
http://www.arabbusinessreview.com
٢. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة http://www.iucn.org
٣. ٣- مجدى سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنجلاديش، اكتوبر ٢٠١٩،
https://www.argaam.com/ar
٤. ٤- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نقلا عن: http://www.unep.org/Arabic/About
٥. ٥- تقرير المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر ٢٠١١، نقلا عن:
www.idsc.gov.eg

ملحق رقم (١)
استبيان حول أنشطة المسئولية الاجتماعية* وتنمية المجتمع المحلي من منظور القطاع الخاص

السيد الأستاذ/

تحية طيبة وبعد،

للقطاع الخاص دور هام في تحقيق مستوى عالي من التنمية في العديد من المجالات التنموية المختلفة من خلال المساهمات المقدمة منه، ويقع علي عاتقه المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية للمجتمع المحيط به.

وفى هذا الاطار يقوم معهد التخطيط القومى بدراسة علمية عن " المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية (بالتطبيق على محافظة المنوفية)". ويحتاج لإتمام هذا البحث إلي الإجابة من وجهة نظركم علي أسئلة الاستبيان، ونود أن نؤكد لسيادتكم أن بيانات الاستمارة سرية، ولن تستخدم سوي لأغراض البحث العلمي، وأن نتائج البحث سوف تكون متاحة لكم إذا رغبتم في ذلك.

---

* المسئولية الاجتماعية هى: الالتزام بالمساهمة فى التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلى ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو يفيدهم وشركاتهم فى نشاطها الاستثمارى. وينص الدستور المصرى كذلك أن : "تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لاداء مسئوليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى والمجتمع" مادة ٢٦.

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير لمساهمتكم لإتمام هذا البحث،

الباحث الرئيسى

أ.د. فريد أحمد عبد العال

<u>أولاً– بيانات عامة عن الشركة (المجموعة)</u>

١. **اسم الشركة (المجموعة)** .....

العنوان الكامل:

بريد الكترونى:

هاتف:

منطقة العمل / الانتاج:

هل للشركة فروع أخرى : نعم: ☐ **لا:** ☐

فى حالة نعم الفروع هى:

١– ٢– ٣–

٢. **هل لدى الشركة إدارة مختصة بإدارة أنشطة وجهود المسرولية الاجتماعية؟**

☐ **نعم** ☐ **لا**

فى حالة نعم من هو المدير المسئول؟..... تليفون: .....

٣. **اذا لم يكن يوجد ادارة هل يوجد شخص مسئول عن أنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية؟**

☐ **نعم** ☐ **لا**

فى حالة نعم من هو المسئول: ..... تليفون:.....

٤. هل لدى الشركة مسئول مختص بالمشاكل البيئية واستدامة التنمية؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

فى حالة نعم من هو المسئول: ..... تليفون:.....

٥. هل تعد شركتكم تقرير عن مساهماتها فى أنشطة وجهود المسئولية الاجتماعية؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

٦. فى حالة نعم – كم تقرير فى السنة؟

☐ **شهرى** ☐ **ربع سنوى** ☐ **نصف سنوى** ☐ **سنوى**

٧. ما هو تاريخ أخر تقرير؟ / / ٢٠

٨. اذكر أهم الجوانب الخاصة بالمسئولية الاجتماعية التى ساهمت فيها الشركة؟

☐ **اقتصادى** ☐ **اجتماعى** ☐ **بيئى**

☐ **أخرى (تذكر)**

٩. هل التقرير السابق يغطى جميع فروع / مواقع / مناطق أعمال الشركة (المجموعة)؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

١٠. هل تشارك شركتكم فى أى مبادرات تطوعية للمسئولية الاجتماعية للشركات؟

☐ **نعم** ☐ **لا (لأن لنا مجالاتنا الخاصة)**

ثانياً– مجالات مشاركة الشركة فى المسئولية الاجتماعية:

١١. على مقياس من ١ إلى ٥ (حيث ١ هو الاقل و ٥ هو الاكثر)، يرجى منك تحديد مدى الأهمية التي تعتقدها في كل واحد من موضوعات المسئولية الاجتماعية التالية:

(الرجاء الاجابة على كل عنصر من العناصر التالية من ١ الى ٥)

	١	٢	٣	٤	٥	لا أعلم
مقاومة الفساد						
زيادة درجة المساواة						
جهود محو الأمية						
عدم العنصرية وإساءة المعاملة						
زيادة الرعاية الصحية للجميع						
منع التلوث						
تحقيق حقوق الإنسان						

١٢. في رأيك، ماهو حجم انفاق المجموعة " الشركة" في مجال المسئولية الاجتماعية

(الرجاء اختيار اجابة واحدة)

- **أقل بكثير مما ينبغي** ☐ **أقل مما ينبغي** ☐
- **أكثر مما ينبغي** ☐ **بقدر كاف لما ينبغي** ☐ **لا أعلم** ☐

١٣.برامج المسئولية الاجتماعية يجب أن تعالج :

(الرجاء اختيار اجابة واحدة او اكثر)

- **تنمية العاملين** ☐ **تشغيل الشباب** ☐
- **تنمية اقتصاديات الشركة** ☐ **تنمية المجتمع** ☐
- **دعم التعليم فى المجتمع المحلى** ☐ **تحسين البيئة** ☐
- **مساعدة رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة** ☐ **الحد من الفقر** ☐

١٤.هل توجد رؤية واضحة لدى شركتكم تجاه مجالات المسئولية الاجتماعية التالية:

بعض مجالات المسئولية الاجتماعية	نعم	لا	إلى حد ما
توجد رؤية واضحة لدى ادارة المجموعة (الشركة) لمفهوم ودور المسئولية الاجتماعية.			
تستلزم المسئولية الاجتماعية الانتباه الى البيئة.			
تتطلب المسئولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين.			
تعد المسئولية الاجتماعية احدى اولويات الشركة.			
يعد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية احد اهداف المجموعة (الشركة).			
يتضمن تحقيق المسئولية الاجتماعية الاهتمام بالمجتمع.			
تقوم المجموعة (الشركة) بتدريب عدد من الطلبة لتأهيلهم للحياة العملية.			
تقدم المجموعة (الشركة) منح دراسية للمتفوقين من ابناء المجتمع.			
تقوم المجموعة (الشركة) بتعيين عدد من الافراد ذوي الاحتياجات الخاصة.			
تقوم المجموعة (الشركة) بالمساهمة فى تمويل المراكز الثقافية و النوادي الترفيهية والرياضية.			
تعمل المجموعة (الشركة) على تقليل الفجوة بين فئات المجتمع من خلال التبرعات والزكاة والقرض الحسن.			
تساهم المجموعة (الشركة) بتجميل و تشجير المناطق المجاورة لها.			
تنفذ المجموعة (الشركة) برامج لحماية البيئة والمحافظة عليها.			
تقدم المجموعة (الشركة) معونة مالية للجمعيات العاملة في مجال حماية البيئة.			
تقوم المجموعة (الشركة) بتنظيم حملات توعية بأهمية البيئة والمحافظة عليها.			
تقوم المجموعة (الشركة) بتشجيع العاملين بها على الحد من التلوث البيئي من خلال: النظافة، منع التلوث، تقليل الانبعاثات الضارة بالصحة العامة.			
توفر المجموعة (الشركة) بيئة عمل ملائمة للعاملين لديها.			
توفر المجموعة (الشركة) برامج و دورات تدريبية للعاملين لديها.			
توفر المجموعة (الشركة) التأمين الصحي للعاملين لديها.			

تساهم المجموعة (الشركة) بالعمل على توفير مساكن للعاملين لديها.			
تساهم المجموعة (الشركة) في تنظيم رحلات للاماكن المقدسة للعاملين لديها.			
تحرص المجموعة (الشركة) على توظيف الاموال في مجال الاستثمار التنموى.			
تلتزم المجموعة (الشركة) بقول الحقيقة للعملاء والصدق في التعامل معهم في كل الحالات والاوقات.			
تحترم المجموعة (الشركة) الفروقات الفردية بين العملاء وذلك بعدم تقسيمهم الى مجموعات مثلا حسب الجنس،--الخ.			
تنمي المجموعة (الشركة) الوعي المصرفي السليم بين العاملين.			
تستجيب المجموعة (الشركة) لشكاوي واقتراحات العملاء لتحسين مستوى الخدمات المقدمة.			
تهتم المجموعة (الشركة) بتمويل اصحاب المهن والحرف وصغار التجار.			

ثالثاً- معايير الأداء:

١٥.هل تعرف موضوع المسئولية الاجتماعية؟

- **أعلم جيدًا مبادئ وأداوات المسئولية الاجتماعية وأطبقها في شركتي** ☐
- **لا أعرف هذا الموضوع جيدًا** ☐
- **لم اسمع ابدا عن ذلك** ☐

١٦.ما هو أسلوب المسئولية الاجتماعية الأكثر أهمية لشركتك؟

[مستوى الأهمية] ☐

- **الحوكمة والحوار مع أصحاب المصلحة** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **سياسة العمل تجاه الموظفين** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **العلاقة مع العملاء والموردين** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **العلاقة مع المجتمع** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **حماية البيئة** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐

١٧.في رأيك، ما هي الأسباب التي قد تدفع الشركة إلى تبني ممارسات المسئولية الاجتماعية؟

[مستوى الأهمية]

- **الدافع الأخلاقي للإدارة العليا** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **تعزيز صورة الشركة** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **زيادة الكفاءة الانتاجية** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **زيادة رضا العاملين** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **المزايا التجارية للأسواق الجديدة** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **جذب مصادر تمويل من المؤسسات والمجتمع** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐
- **الحوافز العامة التى تقدمها الدولة** — **مهم** ☐ **غير مهم** ☐ **إلى حد ما** ☐

- **ضغط من جمعية حماية المستهلك ووسائل الإعلام مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐**

١٨. هل تعتقد أن العلاقة مع العالم الخارجى لشركتك شجعت على اعتماد جهود المسئولية الاجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

١٩. ما هي الإجراءات التنظيمية والادارية الجادة التي استخدمتها الشركة تجاه المسئولية الاجتماعية ؟

- **كود الأخلاق ☐**
- **الميزانية الاجتماعية ، الميزانية الرأسمالية غير الملموسة ☐**
- **شهادة الأخلاقيات SA8000 (هو معيار شهادة يشجع المؤسسات على تطوير ممارسات مقبولة اجتماعيا والحفاظ عليها وتطبيقها في مكان العمل من قِبل هيئة المساءلة الاجتماعية الدولية) ☐**
- **شهادة CSC9000T (شهادة لمعاير حقوق الإنسان وحقوق العاملين وحماية البيئة) ☐**
- **شهادة EMAS (خطة الإدارة والتدقيق البيئي Eco-Management and Audit Scheme) ☐**
- **التسويق ذات الصلة بالشراكة الاجتماعية ☐**
- **مؤسسات الأعمال ☐**

٢٠. أي من التدابير التالية اعتمدتها شركتك للحد من التأثير البيئي؟

- **توفير الطاقة ☐**
- **إعادة تدوير النفايات ☐**
- **إدارة النقل (نقل مجمع للعاملين ، استخدام الغاز الطبيعى فى السيارات) ☐**
- **تطوير منتجات صديقة للبيئة ☐**
- **عمليات التقييم البيئى ☐**
- **إدارة النظام البيئي ☐**
- **استخدام الموارد المتجددة ☐**

٢١. فى رأيك ، ماهى الفائدة الرئيسية لاعتماد تدابير المسئولية الاجتماعية؟

<u>مستوى الأهمية</u>

- **تعزيز سمعة الشركة مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐**
- **تحسين العلاقات مع الموردين والجهات المانحة والمجتمع مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐**
- **لتعزيز شعور العامل بالشركة مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐**
- **زيادة الكفاءة مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐**
- **الحصول على فوائد تجارية مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐**
- **مخاطر السمعة مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐**
- **وصول أفضل إلى الائتمان مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐**

٢٢. ماهى المشاكل المتعلقة بتطوير المبادرات في مجال المسئولية الاجتماعية من قبل شركتك؟

[مستوى الأهمية]

- **نقص المعرفة** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **عدم وجود مساعدة مؤسسية** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **عدم وجود تشريعات محددة بشأن المسئولية الاجتماعية** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **فوائد العمل ليست فورية** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تكاليف عالية** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **عدم وجود مهارات** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تأثير ضئيل على الأعمال الاجتماعية والبيئية** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **عدم الاهتمام الكاف من جانب الشركة** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐

٢٣. من فضلك قم باختيار واحدة من الثلاث اجابات في إطار المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة

- **يجب التزام الشركة بالتشريعات والقوانين البيئية .** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تستخدم الشركة تكنولوجيا حديثة وصديقة للبيئة للحفاظ علي البيئة والصحة العامة.** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تضع الشركة خطة مناسبة للتخلص الأمن من المخلفات أو إعادة تدويرها بتطبيق نظام إدارة بيئية فعال .** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تساهم الشركة في إعداد برامج توعية للعاملين وتوضيح مدي خطورة الإضرار بالبيئة المحيطة بها .** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تسعي الشركة لتحقيق تميز في الأداء البيئي وتقديم منتجات صديقة للبيئة لإرضاء العملاء.** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تشترك الشركة مع الإدارة المحلية لتحسين البيئة المحيطة بها** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐

٢٤.من فضلك قم باختيار اجابة واحدة من الاجابات التالية: دور المسئولية الاجتماعية تجاه الرعاية الاجتماعية والحوكمة

- **يعمل مجلس إدارة الشركة علي وضع سياسات وإجراءات لتدريب العاملين وتطويرهم .** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **يساعد مبدأ الإفصاح والشفافية عن نشاط الشركة ومسئوليتها تجاه المجتمع علي زيادة القدرة التنافسية لها.** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تضع الشركة سياسة واضحة لمكافحة الفساد المالي والإداري ومحاسبة المقصرين .** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تسعي الشركة علي تحسين صورتها أمام المجتمع بصرف النظر عن الأرباح المحققة.** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تحافظ الشركة علي أسلوب التواصل الثقافي العالمي .** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐
- **تشترك الشركة مع الجهاز الاداري بالدولة في التخطيط** مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما ☐

والتنفيذ للبرامج الصحية والتعليمية.

- **تلتزم الشركة بتقديم كافة المستندات والإفصاح عن مراحل الانتاج للأجهزة الرقابية** ☐ مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما

٢٥.من فضلك قم باختيار اجابة واحدة من الاجابات التالية: دور المسئولية الاجتماعية تجاه التنمية الاقتصادية:

- **تساهم الشركة في تخفيض نسبة البطالة.** ☐ مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما
- **تعمل الشركة علي زيادة حصتها الإنتاجية لتصدير منتجاتها للأسواق العالمية مما يزيد من الدخل القومي .** ☐ مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما
- **تسعي الشركة إلي توفير المنتجات بجودة عالية وسعر مناسب.** ☐ مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما
- **توفر الشركة البيئة المناسبة للعاملين بها لعدم تعرضهم للمخاطر.** ☐ مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما
- **تقدم الشركة حوافز ومزايا عينية للعاملين بها.** ☐ مهم ☐ غير مهم ☐ إلى حد ما

رابعاً– المسئولية الاجتماعية تجاه العمال:

٢٦.هل تنظم شركتكم دورات تدريبية على المسئولية الاجتماعية؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **(مخطط أن نعمل ذلك)**

٢٧.اذا كانت الاجابة نعم ما هى مواضيع التدريب؟

☐ **أخلاقيات العمل للعاملين بالشركة** ☐ **الحفاظ على البيئة**

☐ **المساعدات التى تقدم لمجتمع الشركة** ☐ **واجب الشركة تجاه المجتمع**

٢٨.ما هى درجة / عدد مرات تكرار هذه البرامج؟

☐ **مرة واحدة فى السنه** ☐ **مرة كل ٦ أشهر** ☐ **حسب الظروف والمناسبات**

٢٩.هل يتم التدريب لجميع العاملين أم لفئة معينة؟

☐ **للجميع** ☐ **لفئات معينة (تحدد)** ☐ **للعاملين فى المسئولية الاجتماعية**

٣٠.هل يشارك كبار مسئولى الشركة وكبار المسئولين فى التدريب؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **(مخطط أن نعمل ذلك)**

٣١.فى حالة نعم ما هى جوانب المشاركة؟

☐ **التخطيط والتمويل** ☐ **الادارة والتنفيذ** ☐ **ادارة المسئولية الاجتماعية** ☐ **اتخاذ القرارات**

☐ **أخرى (تذكر) .....**

٣٢.هل تشارك شركتكم فى مبادرات تطوعية عن المسئولية الاجتماعية مع شركات أو أى جهات أخرى؟

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **(مخطط أن نعمل ذلك)**

٣٣.ماهى قنوات الشركة لنشر فكر المسئولية الاجتماعية على العاملين جميعاً؟

☐ الاتصال المباشر بالأوامر الادارية ☐ يوجد قناة اعلامية داخلية

☐ شاشة ☐ اذاعة داخلية ☐ شبكات التواصل الاجتماعى ☐ E-mail

خامساً- تنمية المجتمع المحلى:

٣٤. مجال الخدمات التى تساهمون فيها لتنمية المجتمع المحلى

☐ صحة ☐ تعليم ☐ تدريب ورفع قدرات ☐ ثقافة

☐ نقل ومواصلات ☐ إعانات ومساعدات ☐ تحسين بيئة ☐ بناء مساجد

☐ غير ذلك .....

٣٥. ماهى أولويات الأنشطة والخدمات التى تتبناها الشركة تجاه المجتمع .....

٣٦. هل يتم التنسيق مع باقى شركاء التنمية فى تحديد المشروعات والخدمات المقدمة للمجتمع المحلى

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

٣٧. فى حالة الاجابة بنعم، هل يتم مراجعة المشروعات والبرامج التى يتم طرحها من خلال الأجهزة الحكومية المحلية معكم (الادارة المحلية)

☐ نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما

٣٨. الفئات الأولي بالرعاية فى المجتمع المحلى(يمكن الإشارة لأكثر من مجال)

☐ أيتام ☐ أرامل ☐ ذوي احتياجات خاصة ☐ فقراء

☐ باقي المستفيدين (تذكر) .....

٣٩. النطاق الجغرافي الذي تشمله الخدمة

☐ قرية ☐ مركز ☐ محافظة ☐ علي مستوي الجمهورية

٤٠. المدة الزمنية التي استمرت الشركة في تقديم خدماتها للمجتمع

☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥ ـ ٩ سنوات

☐ من ١٠ ـ ١٤ سنة ☐ من ١٥ سنة فأكثر

٤١. الصعوبات والمعوقات التي واجهت الشركة في تقديم خدماتها

☐ مالية ☐ إدارية ☐ تنظيمية

☐ غير ذلك .....

٤٢. المزايا المادية أو المعنوية التي تحصل عليها الشركة من الجانب الحكومي نظير مساهمتها تجاه المجتمع

☐ مادية (ضرائب)

☐ عينية (امتيازات) تذكر .....

☐ غير ذلك .....

٤٣. عدد العاملين بالشركة القائمة علي تقديم أنشطتها للمجتمع .....

٤٤.التوجهات المستقبلية للشركة للتوسع في تقديم أنشطتها للمجتمع

.....

.....

.....

.....

٤٦.آرائكم ومقترحاتكم لتشجيع الشركات الصناعية الأخرى لإنشاء نظام يساهم في تنمية المجتمع والاستفادة من الدور الفعال للقطاع الخاص ومسؤوليته تجاه التنمية .

.....

.....

.....

.....

٤٧. ما هي الإجراءات الملموسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه شركتك؟

- **التبرع لجمعيات ذات المنفعة العامة (الاجتماعية أو البيئية)** ☐
- **رعاية بعض المناسبات أو الأحداث الرياضية والثقافية** ☐
- **مشاريع فى مجال التضامن الاجتماعي** ☐
- **عمل جمعية لخدمة البيئة والمجتمع** ☐
- **لا شيء** ☐

سادساً– الشركة فى السوق المصرية:

٤٨.أي من الخيارات التالية تصف كيفية عمل الشركة بشكل رئيسي في السوق المصرية خلال الـ ٥ سنوات الماضية؟

- **استيراد / تصدير السلع أو الخدمات** ☐
- **عن طريق ترخيص الملكية الفكرية** ☐
- **اتفاقيات التجارة الحرة** ☐
- **المشاركة في مشروعات بنظام BOT** ☐
- **عن طريق أنشطة مكتب تمثيلي** ☐
- **المشاركة في اتفاقيات التعاون المشترك** ☐
- **عن طريق أنشطة فرع لشركة أجنبية** ☐
- **من خلال مشروع مشترك نحن شركاء فيه بنسبة محدودة** ☐
- **من خلال مشروع مشترك نحن شركاء فيه بنسبة كبيرة (اكثر من ٥١%)** ☐
- **من خلال شركة تأسست نمتلك فيها حصص صغيرة (الأقلية) من عمليات الاندماج والشراء** ☐
- **من خلال شركة تأسست نمتلك فيها حصص كبيرة (الأغلبية) في أعقاب عملية الاندماج والشراء** ☐
- **إدارة الاستثمارات المختلفة من خلال شركة قابضة** ☐

٤٩.في أي من المجالات التالية حققت شركتكم نجاحات كبيرة؟

- **نظام للحوكمة / الشفافية والعلاقة مع المستثمرين وحاملي الأسهم** ☐
- **الصحة وتطور العاملين** ☐
- **ممارسات العمل المسؤول** ☐
- **التغيرات المناخية** ☐
- **الاستثمار الاجتماعي المسؤول** ☐
- **شراكة مع المجتمع** ☐

٥٠.هل واجهت الشركة أي من المشاكل التالية ؟

- **الأمن والسلامة للعاملين** ☐ **عمالة الأطفال** ☐
- **العمل غير النظامي** ☐ **حقوق المرأة** ☐
- **العمل الإضافي** ☐ **العدالة فى الأجر** ☐

٥١.لمزيد من الشفافية في السوق الذي تعمل فيه، أي من الممارسات التالية اتبعتها شركتك فى هذا الشأن؟

- **اتاحة معلومات واضحة حول المنتجات أو الخدمات** ☐
- **التحقق من رضا العملاء** ☐
- **اختيار وتقييم ومراقبة الموردين** ☐
- **تسجيل ومتابعة الشكاوى من قبل العملاء** ☐
- **مشاركة وعي العملاء والموردين بشأن قضايا المسئولية الاجتماعية للشركات** ☐
- **نشر قواعد السلوك للموردين** ☐

٥٢.أي من الأنشطة التالية تريد أن تحققها في السنوات القادمة (حسب الأولوية)؟

- **نشر أداء الشركة في المسئولية الاجتماعية والاستدامة لأصحاب المصلحة** ☐
- **تحسين التأثير البيئي للمنتجات / الخدمات** ☐
- **تطوير منتجات / خدمات جديدة تساعد على تقليل المشكلات الاجتماعية أو البيئية** ☐
- **تحسين التأثير النشط** ☐
- **تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة أو النفايات** ☐
- **الرقابة الصارمة على الموردين فيما يتعلق بالمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان** ☐

٥٣.هل هناك معلومات إضافية تعتبرها ذات قيمة اتبعتها الشركة لتحصل على جائزة المسئولية الاجتماعية للشركات CSR AWARD .... يرجى ذكرها؟

.....

.....

.....

٥٤.هل لدى الشركة مدونه سلوك للعاملين١

☐ **نعم** ☐ **لا** ☐ **(مخطط أن نعمل ذلك)**

٥٥.فى حالة نعم: ماهى درجة الالتزام بقواعد مدونه السلوك؟

☐ **ممتاز** ☐ **جيد** ☐ **ضعيف**

٥٦.فى حالة ضعيف أو عدم وجود مدونه ما هى الاجراءات المتبعة لتحقيق سلوك أفضل للعاملين؟

☐ **أوامر ادارية يومية** ☐ **تعليمات فى كل قسم** ☐ **اجتماعات**

سابعاً– خلفية معلوماتية

- **تتعلق الاستدامة الاجتماعية بالممارسات التي تسهم في تحسين نوعية حياة كل من الموظفين والمجتمعات التي يمكن أن تتأثر بعمليات الشركة.**
- **ظروف العمل وحقوق الإنسان: يجب على الشركات احترام حقوق الإنسان للعمال، ومعاملة جميع الناس بكرامة كما يعترف بها المجتمع الدولي. وتشمل الأمثلة على المواضيع الاجتماعية التي يجب معالجتها عدم التمييز، وحرية تكوين الجمعيات، والصحة والسلامة، وما إلى ذلك .**
- **اخلاقيات العمل: يتعلق الالتزام بالمبادئ التي توجه سلوك العمل في علاقة الشركة (المجموعة) تجاه شركائها التجاريين وعملائها. ومن المتوقع أن تلتزم الشركات بأعلى معايير النزاهة وأن تعمل بأمانة وإنصاف خلال سلسلة التوريد وفقًا للقوانين المحلية. تشمل الأمثلة على الممارسات التجارية غير الأخلاقية الفساد والمنافسة غير العادلة وتضارب المصالح وما إلى ذلك.**

- **الاستدامة البيئية تتعلق بالممارسات التي تسهم في جودة البيئة على المدى الطويل. من المتوقع أن تدعم الشركة نهجًا استباقيًا تجاه المسئولية البيئية من خلال حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل البصمة البيئية لإنتاجها ومنتجاتها وخدماتها طوال دورة حياتها. من أمثلة ممارسات الشركة انبعاثات غازات الدفيئة وبرامج الحد من النفايات وما إلى ذلك.**

من المتوقع أن تقوم الشركات بتعيين ممثل للإدارة العليا، بغض النظر عن المسؤوليات الأخرى، ويعمل كشخص إدارة مسؤول عن ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها المتعلقة بالاستدامة الاجتماعية وأخلاقيات العمل والاستدامة البيئية.

- **بحث المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلى هو بحث تنظيمي يقدم معلومات حول الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والأخلاقي. وهناك أمثلة على المعايير والأطر المعترف بها دوليًا لتقرير المسئولية الاجتماعية للشركات/ الاستدامة هي:**

** مدونه السلوك للعاملين
هى مجموعة القواعد والتعريفات التى يقوم بها العاملين التى تحدد مسؤولياتهم وطرق ممارستهم لمهامهم مع زملائهم وأسرهم وأفراد المجتمع المحلى وخاصة الجوانب الانسانية – الاخلاقية – ومجالات حماية البيئة

- **المواصفة القياسية الدولية للمسئولية المجتمعية ISO26000، وهى أول معيار دولي أطلقته المنظمة الدولية للمعايير (أيزو) في أول نوفمبر ٢٠١٠ ليقدم توجهات بخصوص المسئولية الاجتماعية، والهدف منه هو المشاركة في عملية التنمية المستدامة العالمية من خلال تشجيع الشركات والمنظمات الأخرى على المشاركة في ممارسة المسئولية الاجتماعية لتحسين هذه الممارسة على عمال هذه الشركات والمنظمات وبيئتها الطبيعية ومجتمعاتها. ويقدم هذا المعيار دليل توجيهي عن سلوكيات المسئولية الاجتماعية والأفعال الممكنة. يختلف هذا المعيار عن المعايير الأخرى الأكثر انتشارا المصممة للشركات والتي تستلزم تحقيق متطلبات معينة ضمن النشاطات كالتصنيع والإدارة والمحاسبة ورفع التقارير.**
- **معايير مبادرة الإبلاغ العالمية https://www.mainstreamingclimate.org/gri/؛ يتم من خلالها تقديم تقرير الاستدامة، أو تقرير المسئولية الاجتماعية للشركات، معلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والحوكمة. ويعرض قيم المنظمة ونموذج الحوكمة ويوضح الصلة بين إستراتيجيتها والتزامها باقتصاد عالمي مستدام. وهو صلة تربط بين الناس والكوكب والربح ومؤسستكم.**
- **مجلس معايير محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB)؛ وهو منظمة مستقلة تاسست في عام ٢٠١١، لوضع معايير المحاسبة الاستدامة التي تلبي احتياجات المستثمرين عن طريق تعزيز الإفصاح عالي الجودة عن المعلومات المتعلقة باستدامة المواد وتركز المعايير على التوجهات والشكوك المعروفة التي من المحتمل أن تؤثر على الوضع المالي أو الأداء التشغيلي للشركة.**
- **ويضع الميثاق العالمي للأمم المتحدة – في الاتحاد الأوروبي توجيه بشأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية والتنوع القواعد المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية والتنوع للشركات التي لديها عمليات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تفي بجميع المعايير التالية:**

١. **تعد شركتك من اكبر الشركات العاملة فى السوق المصرى من حيث الاستثمارات، فهى تساهم فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة معقولة.**
٢. **تعد شركتك من أهم الشركات التى تستوعب عدد كبير من العمالة، خاصة على المستوى المحلى (فى نطاق عملها)، ومن ثم فهى تساهم فى استيعاب جزء من مشكلة التشغيل.**
٣. **تعد شركتك من أهم الشركات التى تتوافق مع الكثير من المعايير العالمية من حيث الفن الانتاجى، مما يسهم فى وجود طلب محلى واقليمى على منتجاتها.**
٤. **تعد شركتك من أهم الشركات التى تساهم فى الكثير من المشروعات المجتمعية، ومن ثم فهى تساهم بشكل أو بآخر فى تنمية المجتمع المحلى.**

- **قواعد السلوك: هي مجموعة من القواعد التي تحدد المسؤوليات أو الممارسة المناسبة للفرد (الموظف) والشركة، ويمكن أن تغطي الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والبيئية.**
- **التدريب: لتعزيز فهم المسئولية الاجتماعية للشركات / الاستدامة، حيث تشير الدورات التدريبية إلى قيام الشركات بتدريب موظفيها على التوقعات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للشركات في سياق الشركة، ويهدف التدريب إلى:**

١. **رفع مستوى الوعي حول موضوعات المسئولية الاجتماعية للشركات / الاستدامة، بحيث يمكن للوظائف المحددة تحديد المشكلات التي تواجهها في أنشطتها اليومية والتعامل معها.**

٢. يمكن أن يكون التدريب خاصًا بوظيفة معينة (مثل تدريب المشترين والمديرين ، إلخ)، أو مواضيع محددة (مثل حقوق العمال، مكافحة الفساد، الصحة والسلامة وإدارة المواد الكيميائية وما إلى ذلك).

٣. يتم تضمين أمثلة لقضايا المسئولية الاجتماعية للشركات/ الاستدامة التي يمكن للشركات عقد دورات تدريبية بشأنها في المبادئ التوجيهية لاستدامة المنتجات الخاصة بالشركة.

- **يمكن أن تكون مبادرات المسئولية الاجتماعية للشركات / الاستدامة على سبيل المثال، إجراء دراسة اجتماعية اقتصادية لتقييم الاستثمارات في هذه المنطقة. والهدف من هذه الدراسة هو تحديد العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي لها تأثير داخل مجتمعاتنا المحلية.**

- **المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان: هي الحقوق التي يحق لنا ببساطة لأننا بشر، وتمثل الحد الأدنى من الشروط المتفق عليها عالميا والتي تمكن جميع الناس من الحفاظ على كرامتهم. وهى حقوق الإسان متأصلة فينا جميعًا، بغض النظر عن جنسيتنا أو مكان إقامتنا أو الجنس أو الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين أو أي وضع آخر.**

المصدر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتعلق عمل الأطفال والعمال الشباب بحظر تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى القانوني لسن العمل.

- **الوضع القانونى للعمال: يتوقع من الشركة التأكد من السن القانونى للعمال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا لا يعملون في الليل أو العمل الإضافي وأنهم محميون من ظروف العمل الضارة بصحتهم أو سلامتهم بما يتوافق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية، منظمة العمل الدولية ١٣٨ – العمل الخفيف متسق (المادة ٦-٧).**

المصدر: ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ومنظمة العمل الدولية

- **تتعلق الأجور والمزايا بالأجر الأساسي أو الحد الأدنى للأجور أو الراتب وأي مستحقات إضافية مستحقة الدفع بشكل مباشر أو غير مباشر ، نقدا أو عينا، من قبل صاحب العمل للعامل وتنشأ عن عمل العامل. ومن الأمثلة على ذلك الأيام المرضية مدفوعة الأجر، والإجازة العائلية والإجازات الطبية ، والعمل الإضافي المدفوع الأجر، إلخ.**

المصدر: منظمة العمل الدولية – UNGC.

- **تتعلق ساعات العمل بأسابيع عمل منتظمة لا ينبغي أن تتجاوز ٤٨ ساعة. يقتصر أسبوع العمل على ٦٠ ساعة في حالات الطوارئ ، بما في ذلك العمل الإضافي. يجب أن يكون العمل الإضافي طوعياً. يجب أن يحصل الموظفون على يوم واحد على الأقل كل سبعة أيام. يجب احترام القوانين واللوائح المتعلقة بالعدد الأقصى لساعات العمل والإجازات.**

المصدر: مبادرة التجارة الأخلاقية ، بناءً على اتفاقيات منظمة العمل الدولية

- **تشمل الأمثلة على المعايير الاجتماعية ذات الصلة ما يلي:**

١. ISO26000 توجيه المسئولية الاجتماعية: أيزو ٢٦٠٠٠ هو معيار دولي أطلقته المنظمة الدولية للمعايير (أيزو) في نوفمبر 2010 ليقدم توجهات بخصوص المسئولية الاجتماعية، والهدف منه هو

المشاركة في عملية التنمية المستدامة العالمية من خلال تشجيع الشركات والمنظمات الأخرى على المشاركة في ممارسة المسئولية الاجتماعية لتحسين هذه الممارسة على عمال هذه الشركات والمنظمات وبيئتها الطبيعية ومجتمعاتها. ويقدم هذا المعيار دليل توجيهي عن سلوكيات المسئولية الإجتماعية والأفعال الممكنة.

المصدر:

https://web.archive.org/web/20170223220642/,https://web.archive.org/web/2017022322064/

٢. **SA8000 نظام الإدارة الاجتماعية: هي مواصفة تهتم بالعنصر البشري؛ بمعنى أنها تركز على الإنسان، ولا علاقة لها بالأيزو... وقد تأسست في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧. وهى مواصفة دولية لتقييم المسئولية الاجتماعية لجهات الأعمال تجاه مجتمعاتها، وتحدد المتطلبات وطريقة التدقيق المناسبة لتقييم الظروف المحيطة بمكان العمل بما في ذلك عمالة الأطفال والعمالة القسرية والأمور المتصلة بالصحة والسلامة في مكان العمل وحرية الارتباط والتمييز والمضايقات في مكان العمل والإجراءات التأديبية وساعات العمل والأجور ومسئولية الإدارة في تهيئة وتحسين ظروف العمل المناسبة. ومن ثم فهى تهدف إلى تحقيق: الالتزام تجاه مواردها البشرية كقيمة وأصل من أصولها القيمة، إظهار التزامها تجاه موظفيهم أمام الأطراف الأخرى المعنية، والتحقق بشكل مستقل من سجل مسئوليتها الاجتماعية. ويعتبر الحصول على هذه الشهادة مصدراً لثقة العميل في أن الجهة المعتمدة قامت بتطبيق العمليات الداخلية الضرورية لضمان حصول الموظفين على حقوقهم الإنسانية الأساسية.**

المصدر:

https://certifications.controlunion.com/ar/certification-programs/certification-programs/sa8000

- **المراجعة الاجتماعية: هي نوع من التقييم الاجتماعي، حيث تمكن الشركة (المجموعة) من تقييم وإثبات امتثالها للتشريعات والفوائد والقيود الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. إنها طريقة لقياس مدى وفاء الشركة بالقيم والأهداف المشتركة التي التزمت بها. ويمكن إجراء عمليات التدقيق الاجتماعي داخليًا أو بواسطة جهة خارجية تصدر شهادة. ويُعرَّف التقييم الاجتماعي بأنه عملية لتقييم أو تقدير تأثير الشركة على أنشطتها وعملياتها خاصة في السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ومثال على التقييم الاجتماعي هو تقييم الامتثال لحقوق الإنسان، وهناك أمثلة أخرى للتقييمات الاجتماعية ذات الصلة وذلك على النحو المبين بالمساءلة الاجتماعية ٨٠٠٠ (SA800).**
- **نظام إدارة الصحة والسلامة: ويتضمن الجهود والإجراءات المنظمة لتحديد المخاطر في مكان العمل والحد من الحوادث والتعرض للحالات والمواد الضارة. ويشمل أيضًا تدريب الموظفين على الوقاية من الحوادث، والاستجابة للحوادث، وإجراءات الطوارئ، واستخدام الملابس والمعدات الواقية. وتوجد أمثلة للأنشطة المتعلقة بالصحة والسلامة تتضمن:**

١. **التدريب واستخدام معدات الحماية الشخصية، وتصميم مكان العمل وبيئة العمل**
٢. **التدريب على سياسة الصحة والسلامة بالشركة**
٣. **التفتيش والرقابة على بيئة العمل**
٤. **التدريب على العمل مع المواد الخطرة**
٥. **توزيع المواد التعليمية الخاصة بإجراءات الصحة والسلامة.**

٦. حملة إعلامية للعاملين في إجراءات الصحة والسلامة الخاصة بالموقع، يتضمن ذلك على المرافق، والتأهب لحالات الطوارئ.

<u>وتوجد أمثلة على المعايير والشهادات ذات الصلة ما يلي:</u>

- **المعايير المحلية بشأن تقييم الصحة والسلامة المهنية**
- **المعايير العالمية بشأن الصحة والسلامة المهنية**
- **مبادئ توجيهية بشأن نظم السلامة والصحة المهنية**

- **<u>سياسات ومبادئ سلوك العمل والالتزام به</u>: ينطبق ذلك على الموظفين والمقاولين المستقلين والاستشاريين وغيرهم ممن يتم التعاقد معهم للقيام بأعمال تجارية. وتساعد السياسة الرسمية المتعلقة بسلوك العمل بالامتثال الكامل لجميع القوانين واللوائح. يجب أن تنطبق هذه المبادئ على كل قرار تجاري في كل مجال من مجالات الشركة (في جميع أنحاء العالم).**

- **<u>الفساد</u>: يمكن أن يتخذ أشكالًا متعددة تختلف في الدرجة من الاستخدام البسيط للنفوذ إلى الرشوة المؤسسية. يتم تعريفه على أنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. هذا يمكن أن يعني ليس فقط المكاسب المالية ولكن أيضا المزايا غير المالية.**

<u>المصدر</u>: الميثاق العالمي للأمم المتحدة والشفافية الدولية

- **<u>الابتزاز</u>: <u>التماس</u> الرشاوى هو فعل يطلب أو يحرض آخر لارتكاب الرشوة. يصبح الابتزاز عندما يكون هذا الطلب مصحوبًا بتهديدات تهدد السلامة الشخصية أو حياة الجهات الخاصة المعنية.**

<u>المصدر</u>: المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

- **<u>رشوة المؤسسة</u>: هو عرض أو استلام أي هدية أو قرض أو رسم أو مكافأة أو أي ميزة أخرى من أو إلى أي شخص كحافز لفعل شيء غير أمين أو غير قانوني أو خرق للأمانة ، في تسيير أعمال المؤسسة.**

<u>المصدر</u>: الميثاق العالمي للأمم المتحدة والشفافية الدولية

- **<u>الحق في الخصوصية</u>: لا يجوز إخضاع أي شخص للتدخل التعسفي في خصوصيته أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا للهجمات على شرفه وسمعته. لكل فرد الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الهجمات.**

<u>المصدر</u>: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- **<u>تشير المسئولية المالية إلى</u> مسئولية الشركة في تسجيل مستندات الأعمال بدقة والمحافظة عليها والإبلاغ عنها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحسابات المالية وتقارير الجودة والسجلات الزمنية وتقارير النفقات والتقديمات للعملاء أو السلطات التنظيمية، عند الاقتضاء. من المتوقع حفظ الدفاتر والسجلات وفقًا للقانون المعمول به ومبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا.**

<u>المصدر</u>: التوجيه العملي العالمي لاستدامة السيارات

- **يشير الكشف عن المعلومات إلى مسئولية الشركة في الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وفقًا للوائح المعمول بها وممارسات الصناعة السائدة، وعند الاقتضاء يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بممارسات القوى العاملة وممارسات الصحة والسلامة والممارسات البيئية وأنشطة الأعمال والوضع المالي والأداء.**
  المصدر: التوجيه العملي العالمي لاستدامة السيارات

- **تشير المنافسة العادلة ومكافحة الاحتكار إلى احترام الشركات لمعايير العمل العادل والمنافسة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تجنب الممارسات التجارية التي تقيد المنافسة بشكل غير قانوني؛ التبادل غير السليم للمعلومات التنافسية؛ وتحديد الأسعار، وتزوير العطاء، أو تخصيص السوق بشكل غير صحيح. وتقع على عاتق الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة على حد سواء المسئولية الرئيسية عن الامتثال لقواعد المنافسة. يجب أن تكون الشركات على دراية بمخاطر انتهاك قواعد المنافسة وكيفية تطوير سياسة / استراتيجية امتثال تتناسب مع احتياجاتها. وتمكن سياسة / استراتيجية امتثال فعالية الشركة من تقليل مخاطر التورط في انتهاكات قانون المنافسة، والتكاليف الناتجة عن السلوك المناهض للمنافسة.**
  المصدر: التوجيه العملي العالمي لاستدامة السيارات والمفوضية الأوروبية
- **يحدث تضارب المصالح عندما يكون الفرد أو الشركة (الخاصة أو الحكومية) في وضع يسمح لها باستغلال قدرته المهنية أو الرسمية الخاصة بطريقة أو بأخرى لتحقيق منفعة شخصية أو شركة.**
  المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- **الأجزاء المقلدة: من المتوقع أن تقوم الشركات بتطوير وتنفيذ وصيانة الطرق والعمليات المناسبة لمنتجاتها وخدماتها لتقليل مخاطر إدخال الأجزاء والمواد المقلدة في المنتجات القابلة للتسليم. من المتوقع أيضًا أن تنشئ الشركات عمليات فعالة للكشف عن الأجزاء والمواد المقلدة، وفي حالة اكتشافها ، عزل المواد و / أو إخطار العميل و / أو إنفاذ القانون بمصنع المعدات الأصلية حسب الاقتضاء. أخيرًا ، من المتوقع أن تؤكد الشركات أن أي مبيعات للعملاء من غير صانعي القطع الأصلية تمتثل للقوانين المحلية وأن تلك المنتجات المباعة سيتم استخدامها بطريقة قانونية.**
  المصدر: التوجيه العملي العالمي لاستدامة السيارات
- **تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل ، مثل الاختراعات ؛ الأعمال الأدبية والفنية؛ تصميمات؛ والرموز والأسماء والصور المستخدمة في التجارة. إنه محمي بموجب القانون، على سبيل المثال، براءات الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية، والتي تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو الاستفادة المالية مما يخترعونه أو يخلقونه.**
  المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- **تشير ضوابط التصدير والعقوبات الاقتصادية إلى القيود المفروضة على تصدير أو إعادة تصدير السلع والبرامج والخدمات والتكنولوجيا، وكذلك القيود المطبقة على التجارة التي تشمل بعض البلدان أو المناطق أو الشركات أو الكيانات والأفراد. المصدر: التوجيه العملي العالمي لاستدامة السيارات**
- **يُعرَّف الانتقام بأنه قرار و / أو إجراء إداري ضار مباشر أو غير مباشر يتعرض للتهديد أو يُوصى به أو يُتخذ ضد شخص أبلغ عن ارتكاب أي مخالفات ينطوي على مخاطرة كبيرة أو تعاون مع تدقيق معتمد أو إجراء**

تحقيق في تقرير بحدوث خطأ. من المتوقع أن تنشئ الشركات عمليات تسمح بإثارة المخاوف دون الكشف عن هويتها. المصدر: منظمة الصحة العالمية والإرشادات العالمية للاستدامة

من أمثلة أنظمة الإدارة التي تحتوي على قسم أخلاقيات العمل:

- **تحدد متطلبات نظام إدارة الجودة للمؤسسات في صناعة السيارات.**
- **قائمة مرجعية لتنفيذ مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد**
- **دليل الأخلاقيات والامتثال للأعمال.**
- **قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة الأمريكي.**
- **قانون الرشوة في المملكة المتحدة.**
- **مدونة قواعد السلوك غير مؤهلة في هذا الصدد.**

- **البيئة: توضح السياسة البيئية النوايا العامة للشركة والاتجاه المتعلق بأدائها البيئي، وهى تعكس التزام الشركة ويتم التعبير عنه رسمياً من قبل الإدارة العليا. التى توفر إطارًا للعمل، وتحديد الأهداف البيئية التي تأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية وغيرها من المتطلبات المعمول بها والأثر البيئي للشركة لعملياتها ومنتجاتها وخدماتها، بهدف تقليل التأثير البيئي وتوفير الموارد والتكاليف. يمكّن نظام الإدارة البيئية الشركة ، بطريقة منظمة ووقائية، من العمل مع أدائها البيئي وتحسين التأثير البيئي من عملياتها ومنتجاتها وخدماتها. ومن الأمثلة على ذلك: وضع سياسة / اتجاهات؛ تحديد الأهداف؛ الاشتراك في المتطلبات القانونية وغيرها؛ إدارة المخاطر تنفيذ إجراءات العمل لتحقيق التحسينات المستمرة لدعم حماية البيئة؛ والحد من أو منع التلوث.**

من الأمثلة على المعايير والشهادات ذات الصلة ما يلي:

- **EMS 2015 : ISO14001**
- **ISO 14064 غازات الدفيئة**
- **PAS 2060 حياد الكربون**
- **BS / EN / ISO14006: 2011/14004: 2010/14001: 2004 نظم الإدارة البيئية**
- **BS 8555 شهادة: تنفيذ نظم الإدارة البيئية**
- **البصمة الكربونية PAS 2050**
- **برنامج الإدارة البيئية والتدقيق في الاتحاد الأوروبي (EMAS)**

تمكن عمليات التدقيق البيئي المنظمة من تقييم وإظهار امتثالها للتشريع؛ الأداء البيئي؛ وفوائد وقيود سياستها البيئية. إنها طريقة لقياس مدى وفاء الشركة بالقيم والأهداف المشتركة التي التزمت بها. ويمكن إجراء عمليات التدقيق البيئي داخليًا أو بواسطة هيئة خارجية تصدر شهادة.

- **نظام إدارة الطاقة هو عملية منهجية لتحسين أداء الطاقة باستمرار وزيادة وفورات الطاقة. من الأمثلة على المعايير والشهادات ذات الصلة ما يلي: ISO 50001 – إدارة الطاقة**

- **القيود : هي أداة لحماية صحة الإنسان والبيئة من المخاطر غير المقبولة التي تشكلها المواد الكيميائية. وقد تحد من أو تحظر تصنيع المادة أو طرحها في السوق أو استخدامها. ينطبق التقييد على أي مادة بمفردها. تتضمن أمثلة المواد الخطرة – على سبيل المثال لا الحصر: الرصاص، أصباغ، أحماض، كماويات، الخ.**

المصدر: الوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية

وتوجد أمثلة على اللوائح المتعلقة بالمواد المقيدة والمناولة الكيميائية:

١. **الوصول (تسجيل وتقييم وترخيص وتقييد المواد الكيميائية): REACH هي لائحة الاتحاد الأوروبي التي تتناول إنتاج واستخدام المواد الكيميائية، وتأثيرها المحتمل على كل من صحة الإنسان والبيئة.**

٢. **نفايات (تقييد المواد الخطرة): تحظر نفايات أو تقييد استخدام مواد خطرة معينة في التوجيه الخاص بالمعدات الكهربائية والإلكترونية وضع معدات كهربائية وإلكترونية جديدة في سوق الاتحاد الأوروبي تحتوي على أكثر من المستويات المتفق عليها للرصاص والكادميوم والزئبق ومواد أخرى.**

وهناك أمثلة لسياسة المسئولية الاجتماعية للمورد / الاستدامة يمكن أن تكون مدونة قواعد سلوك خاصة للموردين أو وثيقة سلوك الشركة التي تنطبق على كل من الموظفين الداخليين والشركاء التجاريين الخارجيين، مثل الموردين، وكذلك المقاولين من الباطن

- **يشير الشراء المباشر (الإنتاج، موردو خدمات ما بعد البيع): إلى خدمات وسلع الجهات الخارجية التي تشكل جزءًا من منتجات المنظمة و / أو خدماتها أو تُستخدم فيها. ويشير مصطلح "المشتريات غير المباشرة" (غير الإنتاج، التجارة، موردي السلع ذات العلامات التجارية) إلى فئات السلع والخدمات التي تدعم العمليات التجارية للمنظمة.**

١. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التنجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د.رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو ١٩٧٩		

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (1976 1970)	أغسطس 1979	د.رمزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د.أحمد الشرقاوي وأخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. أفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون
14	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د.رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د.سيد دحية وأخرون
20	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د.ثروت محمد على، د.راجية عابدين خير الله وأخرون
21	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
23	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبدالقادرديباب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب	ا.د بركات أحمد الفرا، ا.د عبد العزيز إبراهيم

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والاستغلال السمكى		برانيه	
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وأخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب،د. محمد نصر فريد وأخرون
28	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وأخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر ١٩٨٦	د.عماد الشرقاوى امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د.هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، حامد إبراهيم وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د.احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د.على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د.محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حسينطهالخبيروأخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د.سيد حسين احمد	.....
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وأخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وأخرون
50	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر 1990	د.حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيبد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون
53	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د.راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وأخرون
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي مصطفي وأخرون
57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	.....
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدي محمد خليفه	.....
62	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. براكات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية			الفتح الكفراوي وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصرى	يناير 1992	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوي محمد مرسي، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
72	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو 1992	د.عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون
73	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو 1992	د.ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د.فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون
76	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر 1992	د.السيد عبد المعبود ناصف	فاديةمحمدعبدالسلام
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء	يناير 1993	د.محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى			
79	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وأخرون
80	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو 1993	د.محمد عبد العزيز عيد	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز ، د. فادية عبد السلام وأخرون
82	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وأخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د.محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د.محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وأخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 فى مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د.وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وأخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وأخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسينى خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوى وأخرون
99	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير 1996	د.سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية(المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة وأخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د.هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى		المقصود	سليمان الحكيم وأخرون
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى	د.أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعددالقطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة ، د. سهير أبو العينين وأخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصروانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام	د. هدى النمر ، د. عماد مصطفي وأخرون
127	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون
129	تطوير نموذج لاختيار السياسات ة للاقتصاد المصرى	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل، د. زينات محمد طبالة وأخرون
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق	د. ممدوحالشرقاويوأخرون
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وأخرون
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
			عيد	منجي وأخرون
136	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجى، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي، عماد الدين.، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وأخرون
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون
140	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى – دراسة بعض حالات الشراكه	يناير 2001	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وأخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وأخرون
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجديمحمدخليفةوأخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وأخرون
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد الحليم وهدان وأخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وأخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وأخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وأخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون، د. اجلال راتب
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وأخرون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. فتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود	د. خالد محمد قهمي، د. حنان رجائي وأخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفنردي
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية 2006	د.عبد الحميد سامى القصاص	د. ماجدة إبراهيم سيد، د. زينات طبالة وأخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د.علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى	د. زينات طبالة، د. سمير رمضان وأخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. سيد حسين وأخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. عزة

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)			يحيي وأخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. حنان رجائي وأخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د.عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة، د. محمد الكفراوي وأخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي، د. فادية عبد السلام وأخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة، د. أماني عمر وأخرون
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب	د. نجلاء علام، د. نبيل الشيمي وأخرون
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر، د. محمد مرعي وأخرون
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د.فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني ، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نجوان سعد الدين وأخرون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة وهدان وأخرون
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى	فبراير 2008	د.ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي، د. أحمد سليمان وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	جمهورية مصر العربية			
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني، عبد الغني محمد.، د. نادية فهمي وأخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي، د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. اجلال راتب وأخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د.نادرة وهدان	د. زينات طبالة ، د. عزة الفندري وأخرون
211	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفاده	نوفمبر 2008	د.فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سيد حسين وأخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر، د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام، د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام، د. مني توفيق يوسف وأخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته، د. كامل البشار وأخرون
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة، د. إجلال راتب وأخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير 2010	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري، د. زينات محمد طلبة وأخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد المقصود	فريد أحمد عبد العال، د. خضر عبد العظيم أبو قورة وأخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د.مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج، د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د.دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة، د. إيمان الشربيني وأخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد	د. ممدوح شرقاوي، د. هدي النمر وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
			دياب	
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر2010	د.خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــــرازق جلبى، د. زينات محمد طبـــــــالة وأخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار، د. محمود صالح وأخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية، د. حسام مندور وأخرون
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس 2011	د.مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق، د. مني عبد العال الرزاق وأخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د.اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم، د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. نفين كمال وأخرون
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار، د. زينات طبالة وأخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. هدى النمر وأخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
237	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين، د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. سيد دياب وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	أساسية لتنمية مصر			
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة، د. عزت زيان وأخرون
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين	د. نفين كمال، د. هبة الباز وأخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين، د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق، د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتى	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار، د. أحمد فرحات وأخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. عبد الفتاح حسين وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال، د. محمود عبد العزيز عليوه وأخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وأخرون
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2015/ 2030	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار، د. هدى النمر وأخرون
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين، د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود، د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
272	تفعيلاستراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسوالقومى فى مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
274	كفاءة الاستثمار العام فىمصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د.أمل زكريا	د. هدى صالح النمر، د. هبة صالح مغيب وأخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر2016	د.إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. زلفى شمبى وأخرون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. مها الشال وأخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو2017	د.علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاعالأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر ، د. سهير أبو العينين وأخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس2017	د.هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محرم صالح الحداد وأخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر2017	د.حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. نجوان سعد الدين وأخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وأخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب، د. فادية عبد السلام
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر2017	د.حسام نجاتى	د. سحر البهائي، د. حنان رجائي وأخرون
285	صناعة الرخامفىمصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشؤبينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. محمد نصر فريد وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
286	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر 2017	د.محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادىوقحالة البيئة	ديسمبر2017	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار، د. هبة جمال الدين وأخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار، د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
293	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
295	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د.نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د.حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي، د. أحمد عاشور وأخرون
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع، د. مجدى خليفة وأخرون
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى، د. محمد حسن توفيق وأخرون
301	دور العناقيد الصناعيةفى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر –	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني، د. سمير عريقات وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	بالتطبيق على محافظة دمياط			
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى، د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير ابوالعيين ، د. أحمد ناصر وأخرون
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالنركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف أمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سيمان، د. علا عاطف وأخرون
308	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون
309	النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا، د. محمد ماجد خشبة وأخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا و أخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات واخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده فى مجتمع يتغير(بالتركيز على منظومة القيم)	يونيو ٢٠٢٠	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د/ دسوقى عبد الجليل أ.د/ عزة عمرالفندرى واخرون
314	الاستثمار في المشروعات البيئية في مصر وفرص تنميتها	يونيو ٢٠٢٠	أ.د. نفيسة سيد أبوالسعود	أ.د. خالد محمد فهمي د. منى سامي أبو طالب واخرون
315	"استشراف الآثار المتوقعة لبعض التطورات التكنولوجية على التنمية في مصر وبدائل سياسات التعامل معها"	يونيو ٢٠٢٠	أ.د. محمد ماجد خشبة	أ.د. عبد الحميد القصاص –أ.د امانى الريس واخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	(بالتطبيق على الذكاء الاصطناعي: AI – وسلسلة الكتل: Blockchain)			
316	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على الاستثمارات)	يونيو ٢٠٢٠	أ.د. محرم الحـــداد.	أ.د.محمد عبد الشفيع عيسى أ.د. زلفى عبد الفتاح شلبى.واخرون
317	"سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية فى ظل الثورة الصناعية الرابعة"	يونيو ٢٠٢٠	د مها محمد الشال	أ.د عزت النمر د. حجازى الجزار واخرون
318	دور الخدمات الدولية فى تنمية صادرات مصر من وإلى أفريقيا	يونيو ٢٠٢٠	أ.د. أجلال راتب	أ.د. سلوى مرسى أ.د. فادية عبد السلام واخرون
319	سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية	يونيو ٢٠٢٠	أ.د/حسين صالح	أ.د/محمود عبد الحى–أ.د/محمدعبد الشفيع عيسى واخرون
320	المسئولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية(بالتطبيق على محافظة المنوفية)	يوليو٢٠٢٠	أ.د. فريد أحمد عبد العال	أ.د. سيد محمد عبد المقصود د. عزة محمد حسن يحيى واخرون

Abstract

This study aimed to shed light on the role of social responsibility in local development, which is reflected in the creation of a balanced environment for investment and the development of local services at the spatial level, according to the participatory approach in the development process. This study answered the question: To what extent do companies adopt social responsibility strategies or plans of action? A questionnaire was designed with 6 axes related to measuring the activities of social responsibility and community development from the perspective of the private sector, applying to a number of companies in Sadat City. The data were analyzed using the content analysis methodology to analyze the content of social responsibility activities. This study reached several results, including the lack of a social responsibility strategy to remove ambiguity and confuse social responsibility with community partnership and community service and social assistance. This study made several recommendations, including preparing a clear strategy for social responsibility, establishing a department for social responsibility in the bureaus of all governorates, some ministries, universities and research institutes.

Key words:

Social responsibility
Local community development
Social sustainability
Environmental sustainability
Strategic plans

رقم الايداع ٢٠٢٠/١٣٠٦٨

ISBN 978-977-6641-62-4

Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

Social Responsibility and Communities Development (Applied to Menoufia Governorate)

No: (320)– July2020